ذو الامامات الثلاث
و
” النحويون والقرآن “



الاستاذ الدكتور
خليل بنيان حسون

ذو الإمـــامـــات الثـــلاث

و

النحويـــون والقرآن

الأستاذ الدكتور
خليـل بنيـان الحسـون

المقَـدّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين وعلى آله وأصحابه الأكرمين.

وبعد ...

فقد رد على مسائل مما ورد في كتابي «النحويون والقرآن» رجل عرّف نفسه هكذا.

أبو طالب الطائي الموصلي، ووصف نفسه بأنه «**إمام اللغة والنحو والأدب**» ولم يذكر اسمه.

والمعروف في كل تراثنا أن العالم لا يصف هو نفسه بالإمام، وإنما يطلق عليه العارفون بفضله هذه الصفة، فسيبويه إمام النحو، والنحويون من بعده وصفوه بهذه الصفة، والجاحظ إمام الأدب، أطلق عليه الناظرون في أدبه وما صنفه فيه هذه الصفة.

ومعلوم في زماننا أن اللغة والنحو والأدب اختصاصات مختلفة لا تجتمع لأحد من الناس، إذ لا تُنال الرتبة العلمية في أحدها إلاّ بعد أن يمضي المرء الشطر الكبير من عمره في طلبها.

وقد تفرد ذو الكنية واللقبين في البروز في هذه الاختصاصات الثلاثة المختلفة حتى غدا إماماً في كل منها، كما ذكر هو دون غيره.

والعجيب أنه مع هذه الرتبة العليا بإماماته الثلاث أخفى اسمه وحرمنا من التشرف بمعرفته والإفادة من علمه، وقد بحثنا عنه في الانترنيت فلم نجد له ذكرا.

وعلى هذا المستوى من التواضع يقول «فإن لي في كتب النحو الحديث أكثرها رأياً يعرفه من يعرفني، فقد اعتدت أن أكتفي إذا سُئلت عن أحدها أن أقول ليس بشيء، وذلك أنك تجد في كتب النحو هذه كل شيء إلاّ النحو».

جعل ذو الإمامات الثلاث كتابه «الحروفيون والقرآن» في نقض «النحويون والقرآن» في جزأين.

اتبع في الجزء الأول «**إستراتيجية الهجوم**» فجرد مؤلف «النحويون والقرآن» من كل ما يمت إلى العلم والفهم بصلة، وأنه لا يعلم أي شيء من كل شيء.

فنعته **بالجهل بالقرآن وعلومه.**

وسوء الفهم لقضية الإعجاز القرآني.

والجهل بأسرار البلاغة القرآنية.

وعدم الفهم لمسألة القياس.

وعدم معرفة معنى القياس.

وسوء الفهم عن كتب النحو.

واكتشف في موضع من كتابه أن مؤلف «النحويون والقرآن» أمي لا يعرف أن المفعول به منصوب وأنه لا يملك أدنى إطلاع على ما في التراث.

وأنه لا يعلم أن لدينا علماً اسمه النحو، وهذه عبارته: « فليرجع المؤلف إن أراد إلى هذه الكتب ليتأكد من ذلك، فلعله وهو يقلب فيها باحثاً عن هذه المواضيع يتعرف على علم اسمه النحو، يبدو أنه لا يفقه فيه شيئاً»[١].

وقد جاءت هذه العبارة في سياق مسألة لم يفهم ذو الإمامات الثلاث المقصود منها على نحو ظاهر كما سنرى.

وبهذا المستوى من الذمة ، ومن تقوى الله وخشيته لمّح بعبارة توهم القارئ بأنه وقع على أخطاء إملائية في الكتاب .

---

(١) الحروفيون، ص١٤٧.

وإذا كان قد وجد ما توهّم أنه خطأ إملائي فذلك ما يجهل وجه الصحة فيه، فضلاً عن الشتائم الأخرى التي هي من نضح إماماته الثلاث، وقد تخلل فيض شتائمه كلام بهذا المستوى :

والآن لنلعب بالمؤلف كما يلعب السنور بالفأر(١).

ووصف مؤلف «**النحويون والقرآن**» بالطفل الذي يلعب بالرمل على شاطئ البحر ، ووصفه بالطفل الذي يلعب بالميكانو.

هذا مبلغ عقله «على الرغم من أنه ذو إمامات ثلاث.

ومعلوم أن أسلافنا اختلفوا في مسائل خلاف كثيرة، في النحو وفي غير النحو، وتناظروا، واحتج كل جانب لما يذهب إليه، إلاّ أنهم في كل تراث الخلاف لم يتدنّوا إلى هذا المستوى، وإنما كانوا يلتزمون سمت العلم ووقاره، لأنهم يعلمون أن للعلم سمتاً ووقاراً. ولاسيما إذا كان هذا الخلاف بين يدي كلام الله تعالى وفي كلامه. ويبدو أن هذا المستوى هو من أعراض الإمامات الثلاث. وإذا كان أسلافنا لم يتدنوا إلى هذا المستوى فما ذلك إلاّ لأن أياً منهم لم يكن ذا إمامات ثلاث.

ومما يتصل بهذه (الحالة) التي هي حالة حقاً ما جاء في فصل من شتائمه تحت عنوان «الجهل بالقرآن وعلومه».

أما الجهل بالقرآن فقد اكتشفه ذو الإمامات الثلاث في كل ما اشتمل عليه «النحويون والقرآن» وأما الجهل بعلوم القرآن فالنحويون والقرآن لا صلة له بهذه العلوم، إذ أن موضع الاهتمام والنظر فيه هو موقف النحويين فيما تمثّل في القرآن من وجوه الإعراب والتراكيب.

والعجيب أن ذا الإمامات الثلاث بعد هذا العنوان يعترف بأن مؤلف «**النحويون والقرآن**» لم يتعرض لهذه العلوم، إذ يقول «والمؤلف مع أنه لم

---

(١) الحروفيون، ص٩٧.

يتعرض لعلوم القرآن، ولم يأت بما يدل على معرفته منها بشيء سوى عد الآيات وجمع الأساليب المتشابهة، وهو عمل يستطيع القيام بأحسن منه أقل الطلاب مرتبة»[1] .

ما قولكم؟!!!

في أي مستوى من الأمانة العلمية وغير العلمية يمكن وضع هذا القول؟ ولم يعين لنا ذو الإمامات الثلاث رتبة «أقل الطلاب مرتبة» أهو طالب في الابتدائية أم هو طالب في المتوسطة، هذا الذي يستطيع القيام بأحسن من مؤلف «النحويون والقرآن» بشأن يتصل بعلم اعترف ذو الإمامات الثلاث نفسه بأن مؤلف «النحويون والقرآن» لم يتعرض له، إذ لا يمكن أن يكون طالباً في الإعدادية، لأن طلاب الإعدادية ليسوا أقل الطلاب مرتبة.

وقد استثاره الى هذا المستوى من الشتم ما وجده في «النحويون والقرآن» من تنبيهي على ما أخل به النحويون من الاحكام الواردة في القرآن، ومنعهم لاحكام وردت أمثلتها على نحو ظاهر في القرآن، ونعتهم أحكاماً وردت فيه بالشذوذ وبمخالفة القياس وبالضعف وبالقبح، وما أنكرته من حملهم أحكاماً وردت في كلام الله تعالى على التوهم وعلى الجر على الجوار وعلى الضرورة.

أغضبه هذا كله غضباً شديداً دلت عليه كثرة الشتائم وشدتها التي أزجاها لمؤلف «النحويون والقرآن». ولم يكتف بالجزء الأول من كتابه الذي سعى فيه الى تجريد مؤلف «النحويون والقرآن» من كل ما يمت الى العلم بصلة، فوصفه بالخبل وبأنه مصاب في عقله، ونعت كلاماً للمؤلف بالهذيان وبالهراء، والى غير ذلك مما تزخر به جعبة إماماته الثلاث من وافر الشتم.

وهو لا يدري أن الذم الزائد عن حده كالمدح الزائد عن حده، كلاهما يدل على فساد عقل مقترفه.

---

(١) الحروفيون، ص ١١.

ولم يستثره بشيء ما أثبتُّه في الفصول التي ذكرت فيها ما بدر من النحويين من نعت احكام وردت في القرآن بما يتنافى مع إقرارنا بإعجازه وبأنه كلام الله تعالى ، فانبرى مدافعاً عن النحويين نقضاً لما رآه من دفاع مؤلف **((النحويون والقرآن))** عن كلام الله متخذاً الشتم بلا حدود عدة وعتاداً للاحتجاج.

الأحكام في النحو لا تجري دائماً على ظاهر كلام الله تعالى، وإنما تجري في مواضع على خفي التأويل الذي يلوي النص القرآني ليأتي موافقاً لما يريده النحويون.

والحكم المتمثل بالقرآن لا يكتسب القوة من كونه كلام الله تعالى، وإنما يكتسب القوة إذا وجد النحويون له ظهيراً من شواهد شعرية.

والنحويون ينحون في تعاملهم مع ما يتمثل في كلام الله تعالى منحيين:

- يستشهدون به فيما وافق ما ثبت واستقر لديهم من الأحكام في كل أبواب النحو.
- وإذا وجدوا في القرآن ما يبدو مخالفاً لما ثبت واستقر لديهم فإنهم يفزعون إلى التماس الشاهد الشعري ليوثق ما جاء في كلام الله تعالى.

فإذا وجدوا الشاهد المشاكل لما جاء في القرآن طابت نفوسهم به وتقبلوا ما تمثل فيه.

وإذا لم يعثروا على الشاهد الموثق لكلام الله تعالى فإنهم يعمدون حينئذ إلى تأويله على نحو يجعله جارياً على ما يريدون.

والتأويل إنما يكون بإقحام عامل في كلام الله تعالى أو بتغيير نسقه بالتقديم والتأخير.

وكل تأويل من هذا الضرب إنما يشي بعدم تقبلهم لما تمثل في نص كلام الله، وأنّ ما يتراءى لهم من تأويله هو أحظى لديهم منه بتقبله.

وأقرب مثالين يوضحان ذلك ما جاء بشأن خلافهم في موضع «والصابئون» في قوله تعالى ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ**

وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [١].

وقوله ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾[٢].

فقد شاء الله تعالى أن يأتي لفظ «والصابئون» في الآية الأولى معطوفاً رفعاً على محل اسم إنّ قبل الخبر، وشاء أن يكون معطوفاً على اسمها نصباً قبل الخبر، في سياق متماثل.

والأمر إلى الله تعالى في هذا الشأن لمتقضى ما أراده، وإلاّ فلماذا اختلفا في سياق واحد في الإعراب وتوافقا في الموضع.

ولكنّ البصريين لم يتقبلوا أن يكون «والصابئون» معطوفاً على محل اسم إنّ قبل الخبر، ومن أجل هذا فهم يرون في الآية تقديماً وتأخيراً.

والتقدير عندهم «إن الذين أمنوا والذين هادوا ... ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى»[٣].

هكذا، خلافاً لما شاء الله تعالى :

فالحكم لا يجري على ما تمثل في كلام الله تعالى وإنما يجري على ما يوافق مذهب النحوي الذي لا يجيز العطف على محل اسم إنَّ قبل الخبر دون مراعاة لما تمثل في كلام الله تعالى ودون احتمال أن يكون في ذلك سرٌّ شاءه الله مما لا نعلم من إعجاز القرآن.

---

(١) سورة المائدة، ٦٩.

(٢) سورة البقرة، ٦٢.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/١١٩ – ١٢٠.

ولقد كان الأسلم والأحكم تقبل ما جاء في القرآن لأنه كلام الله الموقنون بإعجازه، والاكتفاء بالقول هكذا جاء في التنزيل.

وفي ذلك ما يدفع إلى النظر فيما ينطوي عليه من الحكمة، دون قطع سبيل النظر فيه بصرف كلام الله عما تمثل فيه، خلافاً لما شاءه.

وعلى هذا النحو من عدم تقبلهم لما تمثل في كلام الله تعالى ذهاب طائفة كبيرة منهم إلى القول إنّ «رُبَّ» لا تدخل على الفعل المضارع، وجعلوا دخولها على الفعل الماضي على وجه الوجوب «وجب كونه، أي الفعل الذي تتعلق به «رب»» ماضياً، وهو المشهور عندهم ورأي الأكثرين(١).

وحين برز لهم قوله تعالى ﴿**رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ**﴾ (٢) لم يثنهم عما مضوا عليه، ولم يتقبلوا أن يكون فيما جاء من كلام الله ما يحملهم على تقبل دخولها على الفعل المضارع على وجه الجواز. ولم يدخلوا في حسابهم أنه الدليل الأقوى لأنه كلام الله تعالى. ولم يدخلوا في يقينهم أن الله خالقهم وخالق اللغة فيهم هو أعلم بما هو وارد في اللغة وغير وارد فيها. ولم يقروا بأنهم لا يستطيعون أن يدّعوا أنهم أدركوا كل ما نطق به العرب في كل تاريخهم.

ومما يدل على قصور علمهم الفاضح بما في اللغة وتقصيرهم عن معرفة ما هو قريب منهم من مجيء «رب» داخلة على الفعل المضارع أني وقعت على ثلاثين شاهداً معتبراً جاءت فيه «ربّ» داخلة على الفعل المضارع، إذ شغلتني هذه المسألة وأهمتني فمضيت أتتبع واستقصي حتى وقعت على هذا العدد، بعد صدور «النحويون والقرآن» خلال هذه السنوات العشر، وسنقيدها – إن شاء الله – في الطبعة الثانية من الكتاب.

وإبعاداً لشبهة الإدعاء فأني أبادر الآن إلى إثبات خمسة شواهد منها، وهي:

---

(١) همع الهوامع، ٢/٢٨.

(٢) سورة الحجر، ٢.

قال حاتم الطائي: (ديوانه ص ١٠٢)

وإني لأعطي سائلي ولربمـــا　　أُكلفُ ما لا أستـطيـع فأكـــلف

وقال حسان بن ثابت: (ديوانه ص ٢٢)

كــأخٌ لـــي لا أعــــاتبــــه　　ربـمـا يسـتـكـــثر العــــاتــب

وقال الفرزدق: (ديوانه ١/٧٤)

ألا تفتري إذ لم تجد لك مفخراً　　ألا ربما يجري مع الحق باطـله

وقال جرير: (ديوانه ٣٣٣)

ألا حب بالوادي الذي ربما نرى　　به من جميع الحيّ مرأى ومسمعا

وقال الأخطل: (ديوانه ١/٢٨٧)

فإن يــك قـد بان الشـباب فربمـا　　أعـلّلُ بالعـذب اللذيـذ مشــاربه

وهي شواهد – كما ترى – بين أيديهم وليست بعيدة عنهم. ومن شاء أن أزوده بهذه الشواهد الثلاثين فسأزوده بها.

في إحدى شتائم ذي الإمامات الثلاث لمؤلف «النحويون والقرآن» التي يحرص فيها على أن ينزل بها إلى أدنى مستوى ليريح ما يعتمل في نفسه من الضغن على مؤلف الكتاب فهو: أمي، وهو لا يعرف علماً اسمه النحو، ولا يعرف معنى القياس. قال إن مؤلف الكتاب لا يملك «أدنى اطلاع على كلام العرب».

وقد كرّر هذا النعت لمؤلف «النحويون والقرآن» في أكثر من موضع.

أقول له إن الذي ليست لديه أدنى اطلاع على كلام العرب قد أدرك ما لم يدركه كل أسلافك الذين لم يأبهوا بما ورد في كلام الله تعالى حين أفتوا بأن الفعل الذي تدخل عليه «رب» يجب أن يكون ماضياً «وهو المشهور» «ورأي

الأكثرين» كما قال السيوطي ابتداءاً من أول عالم منهم قال ذلك وحتى السيوطي المتوفى (٩١١هـ) وما لم تدركه أنت يا ذا الإمامات الثلاث.

أدرك ثلاثين شاهداً معتبراً جاءت فيها «رب» داخلة على الفعل المضارع ولو أنهم أدركوا قسماً منها، نصفها أو ربعها لما وقعوا في إثم مخالفة ما هو ظاهر بيِّن في كلام الله تعالى.

وبوسعك – يا ذا الإمامات الثلاث – أن تقدر مقدار المسافة بين إطلاعك أنت على كلام العرب ومقدار إطلاع مؤلف «النحويون والقرآن» على كلامهم إذا عرفت أنه استدرك على كل المعجمات ابتداءً من «العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي وحتى «تاج العروس» للسيد محمد مرتضى الزبيدي المتوفى سنة (١٢٠٥هـ) أربعمئة وتسعة مستدركات من الأبنية، موثقة بمئات الشواهد المعتبرة من العصر الجاهلي والإسلامي والأموي في كتابه «المستدرك على معجماتنا» المطبوع في بيروت .

ولو كنت تعلم بعنوان هذا الكتاب لما شتمت ، ولو قرأت بعضاً مما فيه لما شتمت .

فأنت تشتم بما تجهل – يا ذا الإمامات الثلاث .

القرآن ... ومخالفة القياس

أنكرتُ في «**النحويون والقرآن**» أن يكون في القرآن ما هو مخالف للقياس إذ هو السماع الأعلى والأقوى والأقوم وقد بدر من النحويين أن يحكموا على بعض ما ورد فيه بذلك.

لأن المخالف للقياس عندهم هو دُون الجاري على القياس في كلامهم ولأن المخالف للقياس في أصولهم مواطئ للضعيف والقبيح.

ولأن الحكم على ما جاء في القرآن بمخالفة القياس ينطوي على تجاهل ما ورد في القرآن بأنه «بلسان عربي مبين» وأنه قرآن عربي في عشرة مواضع واستشهدت بالآيات التي تدل على ذلك. وهذا ما يُغضب ذا الإمامات الثلاث، فقال راداً احتجاجي بها:

«كرر المؤلف في مواضع عديدة من كتابه قوله بأن القرآن هو السماع الأعلى والأقوى، ولا يجوز الزعم بأن لفظاً قرآنياً قد أتى على وجه شاذ أو قليل في الاستعمال أو أن غيره أكثر وروداً منه في كلام العرب، محتجاً بأن القرآن لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه» وأنه أنزل «بلسان عربي مبين» «غير ذي عوج».

عقّب ذو الإمامات الثلاث على هذا قائلاً: «والحق أن هذا احتجاج لا حجة فيه»[١].

فاستعرض علمه المتأَتى من إماماته الثلاث قائلاً ولأن قوله تعالى ﴿**لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ**﴾ جاء مباشرة بعد قوله ﴿**وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ**﴾ أي منيع حُميَ بحماية الله تعالى، وقوله ﴿**لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ**﴾ مثلٌ كأنّ الباطل لا يتطرق إليه ولا يجد إليه سبيلا.

فتأمل!!! :

---

(١) الحروفيون، ص١١.

ولا تعجب فإن هذا من غزير علمه الهاطل من إماماته الثلاث، لكن العجيب أن هذا الرجل لا يتورع عن مثل هذا بين يدي كتاب الله، وفي كتاب الله.

ويمضي في استعراض علمه على هذا النحو لإبعاد الاحتجاج بما جاء في كلام الله من نعت القرآن بأنه قرآن عربي، لا يمكن أن يكون ما فيه مخالفاً لقياس العربية، فيقول وأما قوله تعالى ﴿**قُرآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ**﴾ فإن لفظ العوج مختص بالمعاني دون الأعيان، والمعنى أنه كلام تام لا يختلف ولا يناقض شيء منه شيئاً منه فليس في إيراد المؤلف لهذه الآية ما يعضد مذهبه في أن لغة القرآن لابد أن يكون الأشيع والأكثر في الاستعمال»[1].

ولهذا فهذه الآية لا يصح الاستشهاد بها على أن القرآن هو السماع الأعلى، والأقوى، وانه قرآن عربي !! .

وهو هنا يحرّف الكلم، فلم أقل في كل الكتاب «أن يكون الأشيع والأكثر استعمالاً» وإنما قلت «الأقيس والأقوى» وهو ما يغضبه .

وإن شئت أن تعجب فاعجب ما شئت حين تجد ذا الإمامات الثلاث يحتج بإحدى هذه الآيات التي أنكر احتجاجي بها، في أحد ردوده على «النحويون والقرآن» إذ يقول:

«يزعم المؤلف بأن لغة القرآن يجب أن تكون الأقيس دائماً، فإن خالفت قياس العربية وجب أن يكون سماعاً وقياساً معاً» .

أريد سماعاً يقاس عليه.

ثم يقول «لأن النحاة المتقدمين إنما قاسوا لغة القرآن بقياس استنبطوه من كلام العرب، لأنهم كانوا مؤمنين ومصدقين بقوله تعالى ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**﴾[2] .

---

(١) الحروفيون ص ١٢

(٢) الحروفيون ، ص ١٩

ما قولكم؟ّ !!!

ولقد كانت هذه الآية مع غيرها من الآيات «ليست بحجة» حين احتج بها مؤلف «النحويون والقرآن». فتأمّل!!

والغريب أنه بعد إنكاره احتجاج مؤلف «النحويون والقرآن» بهذه الآيات يقول:

«وإذا كان الأمر كذلك فلا يتخرج من زعم المؤلف بوجوب أن تكون لغة القرآن هي الأشيع والأكثر استعمالاً» إلاّ أن صاحبنا يشكك في قوله تعالى ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**﴾ وقوله ﴿**وَهَـذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ**﴾ وقوله ﴿**قُرآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ**﴾ وقوله ﴿**وَهَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا**﴾ وغيرها من الآيات التي تشير إلى عربية القرآن وفصاحته»[1] .

فما قولكم بحالة التركيز والوعي عند ذي الإمامات الثلاث وهو يسطر هذا الكلام؟!

- فاحتجاج مؤلف النحويون والقرآن بهذه الآيات على أن القرآن هو الأقيس والأقوى سماعاً نفياً لقول القائلين من النحويين بأن في القرآن ما هو مخالف لقياس العربية هو عند ذي الإمامات الثلاث: «والحق أن هذا الاحتجاج لا حجة فيه».
- وبعد ما أظهر من علمه بأن الاحتجاج بها ليس بحجة يعود إليها فيرى أن احتجاج مؤلف النحويون والقرآن بها ما هو إلاّ تشكيك بهذه الآيات وغيرها من الآيات التي تشير إلى عربية القرآن وفصاحته .

ومع ما هو ماضٍ في إنكار احتجاجي بهذه الآيات رداً على قولهم إن في القرآن ما هو مخالف للقياس – وقد احتج هو بإحداها – يقول:

---

(1) الحروفيون ، ص ١٥ .

«فإمّا أن يكون القرآن غير عربي صريح بخلاف ما قال الله وآمن به المؤمنون وإما أن يكون رأي المؤلف محض هراء، فلينظر صاحبنا أين يضع نفسه من هذه المعادلة»[١] .

فاستشهاد مؤلف ((**النحويون والقرآن**)) بهذه الآيات لنفي أن يكون في القرآن ماهو مخالف لقياس اللغة العربية : (ليس بحجة) .

واستشهاده بها إنّما هو تشكيك بها ، وأن القرآن غير عربي !!!

ما قولكم في هذه اللعبة التي يلعبها ذو الإمامات الثلاث، والموضوع كلام الله تعالى؟!!!

وأينا هو الهاري هراء محضا .

فإذا رأيتم في هذا ما يستثير غضبكم وعجبكم فإن لذي الإمامات الثلاث عجيبة أخرى بمستواها، ولعلها أعجب.

ففي إنكاري المستمر في «النحويون والقرآن» لأن يكون في القرآن ما هو مخالف لقياس اللغة العربية إذ هو كلام الله تعالى المعجز الذي تمثلت فيه اللغة العربية على أعلى ما يكون، فهو الأقيس والأقوى سماعاً.

ذو الإمامات الثلاث ينكر ذلك كلما ذكرته، وقد قال في أحد ردوده «من أوحى للمؤلف بأن لغة القرآن لابد أن تكون هي الأقيس دائماً »[٢].

ومضى ينكر ذلك حتى آخر كتابه، إذ قال رداً على ما أراه في هذا الشأن محتجاً بقول لأبي علي الفارسي:

«وهذا الكلام من أستاذ علماء القياس يهدم على المؤلف كل ما جاء به هنا، بل يهدم عليه كل ما قرر في كتابه من أن لغة القرآن يجب أن تكون الأقيس،

---

(1) الحروفيون ، ص ١٥ .

(٢) الحروفيون، ص٨٥.

وقد فندنا هذا الزعم فيما مضى»[١].

ذو الإمامات يقر بأنه فند الزعم بأن لغة القرآن يجب أن تكون الأقيس. وقد قلت في أحد المواضع لا يصح القول بأن في القرآن ما هو مخالف للقياس، بل إن الأسلم والأحكم أن يقولوا: هكذا ورد في القرآن لقياس للقرآن يتصل بما لا نعرفه من إعجازه[٢].

فهل ترون في هذا ما يستشف منه:

- إعلان حرب متعمدة على القرآن واللغة العربية معاً.

- وأن قائله جاهل بمعنى القياس.

يقول ذو الإمامات الثلاث:

«والعجيب أن المؤلف يدعو إلى الإقرار بأن للقرآن قياساً خاصاً به، ولو فعل النحاة الأوائل ما يدعو إليه صاحبنا وأقرانه الحروفيون لفسد النحو كله، وتضارب كلام العرب مع لغة القرآن».

ثم يقول:

«ولولا أنني أظن المؤلف جاهلاً بمعنى القياس لأسأت توجيه دعوته هذه واعتبرتها إعلان حرب متعمدة على القرآن واللغة العربية معاً»[٣].

ما قولكم؟!!

إن إنكار أن يكون في القرآن ما هو مخالف لقياس اللغة العربية هو إعلان حرب متعمدة على القرآن وعلى اللغة العربية معاً.

فتأمل!!

---

(١) الحروفيون، ص١١٦.

(٢) الحروفيون، ص١٩.

(٣) الحروفيون، ص٢٠.

وثمة عجيبة أخرى من عجائب ذي الإمامات الثلاث.

فالقرآن ليس من جنس كلام العرب :

جاء ذلك تعقيباً على ما ذكرته في أحد المواضع من «النحويون والقرآن» إذ قال «... ولا عجب في هذا الاستنكار من قبل المؤلف لأنه يرى أن القرآن هو من جنس كلام العرب، وأن ما جاز فيه فلابد أن يكون جائزاً عندهم وإن تنافي ذلك مع السماع والرواية والآثار».

ثم قال: «وذلك مبلغ علمه وغاية فهمه لقوله تعالى ﴿**إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**﴾ وهو فهم فاسد كما بينا سابقاً، بل هو فهم معكوس منكوس على رأسه، وكأن الرجل يقرأ الآية هكذا: إنا جعلنا العربية قرآناً»[١].

أرأيت إلى هذا الأسلوب؟ الذي لا يمت إلى وقار العلم بصلة ولا إلى النقد المتزن الذي يتوخى الحقيقة والإقناع.

مؤلف النحويون والقرآن حينما يرى أن القرآن من جنس كلام العرب إيماناً بما قاله الله تعالى في عشرة مواضع يفهم الآية ﴿**إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**﴾ على أنها تعني : إنا جعلنا العربية قرآناً. !!!

فهل ثمة إبداعٌ وتجلٍّ أبدع من هذا الذي يتجلى به ذو الإمامات الثلاث؟ القرآن – يا ذا الإمامات الثلاث هو من جنس كلام العرب في ألفاظه ودلالاتها وتراكيبها وصيغها وأحوال إعراب ألفاظها وبنائها ومواضع إعرابها، وأحكام مواضعها.

- والدليل على ذلك أن الله تعالى تحداهم بأن يأتوا بمثله، ولا يمكن أن يتحداهم أن يأتوا بكلام ليس من جنس كلامهم فهم معذورون إن عجزوا أن يأتوا بمثله حينئذٍ، لأن كلامهم ليس من جنس الكلام في القرآن.

---

(١) الحروفيون، ص٦٩.

- والدليل على ذلك – يا ذا الإمامات الثلاث – أن كتب النحو والبلاغة وكتب التفسير حافلة بشواهد من القرآن يأتي فيها ما يتمثل في القرآن نظير ما يُراد بيانه من الأحكام في الإعراب والدلالات والتشبيه والاستعارات والمجازات وغيرها من صور المعاني والبيان.

- والدليل على ذلك – يا ذا الإمامات الثلاث – أن الله تعالى وصف القرآن بأنه عربي في عشرة مواضع ولم يقيد هذا الوصف بقيد، فهو عربي بمطلق ما تدل عليه هذه الصفة. فبأيّ وحي؟ وبأيّة أَثارة من علم أتاك أنه عربي ولكنه ليس من جنس كلام العرب؟

أما إعجازه فهو إعجاز بالعربية، وليس بغيرها.

والعربية مؤهلة بأن تكون وعاءً لإعجازه.

كأن الرجل يقرأ الآية هكذا، إنا جعلنا العربية قرآناً !!!

لله ذرك – يا ذا الإمامات الثلاث – فإن مثل هذا لا يخطر على بال أحد إلاّ إذا كان ذا إمامات ثلاث.

- لولا أنه جاهل بمعنى القياس :

هذا الرجل ذو الإمامات الثلاث يطلق الشتائم، ويفتري ما يفتريه دونما رادع من إيمان، ودون تقيد بما تقتضيه الأمانة العلمية والخلق أيضاً «ولولا أنني أظن المؤلف جاهلاً بمعنى القياس»

ليس القياس كله، وإنما بمعنى لفظة القياس.

وقد تولد هذا الظن لدى ذي الإمامات الثلاث من إنكار المؤلف لوجود ما هو مخالف لقياس العربية في القرآن، ولقوله أن القرآن هو الأقيس لغة.

أليس من حقنا أن نسأل إماماته، من أين تهيأ له هذا الظن؟ وفي أي المواضع من «النحويون والقرآن» وجد ما ولّد في نفسه هذا الظن؟

إن الله – يا ذا الإمامات الثلاث – يحاسب على الافتراء أيضاً فاعلم يا ذا الإمامات الثلاث:

أن رسالة مؤلف «النحويون والقرآن» للدكتوراه في العلة النحوية، والعلة النحوية ركن من أركان القياس.

وحقق كتاباً ضخماً في العلة والقياس هو «اللباب في علل البناء والإعراب» لأبي البقاء العكبري.

وأمضى في التدريس نحواً من خمسة عقود

وألف ثلاثة عشر كتاباً في النحو واللغة.

فكيف هو – مع هذا كله – جاهل بمعنى القياس يا ذا الإمامات الثلاث؟

ومما افتراه ذو الإمامات الثلاث لغاية في نفسه على مؤلف «النحويون والقرآن» قوله:

«والغريب أن المؤلف يصور سيبويه بأنه المشعوذ الأكبر الذي ساعدته الظروف فأخرج كتاباً في النحو محكماً ودقيقاً أكثر مما يجب»(١).

هذه فرية مفضوحة، والذي فضحها ذو الإمامات الثلاث نفسه.

ولكنني أبادر هنا إلى القول: إن من يصف سيبويه بأنه مشعوذ إنما هو أحمق لا يعرف سيبويه.

وإني لأبرأ إلى الله تعالى من هذه الفرية.

والدليل على براءتي منها أنّ لي كتاباً في المكتبات الآن، صدر في العام الماضي، عنوانه «الانتصاف لسيبويه ممن تجنى عليه».

وقد فضح ذو الإمامات الثلاث هذه الفرية نفسه، إذ أَحال على ص(٣٢٧) من «النحويون والقرآن»، على أن فيها ما يصور سيبويه بأنه المشعوذ الأكبر.

وهذه الصحيفة تكذبه، إذ فيها إشادة بسيبويه وتعظيم له ولكتابه، وليس فيها ما ادعاه ذو الإمامات الثلاث.

وإني لأضع ما قلته في هذه الصحيفة بين يدي القارئ ليحكم على أينا هو الكاذب.

قلت في ص٣٢٧ من ((النحويون والقرآن)):

«إن الناظر في علم النحو المستمد من الصرح المتمثل في كتاب سيبويه لا يملك إلاّ أن يقر مع الإكبار والإجلال بما بذله بانياه من الجهد العظيم في إحكام بنائه وترسيخ أسسه حتى استوى على هذا القدر من الدقة و الاستيفاء لكل

---

(١) الحروفيون، ص١٠.

ظواهر اللغة إعراباً وبناء وتراكيب وأساليب مع الإكبار والإجلال لجهود من سبقهما في وضع اللبنات الأولى في بناء هذا الصرح».

والكتاب في ظهوره المباغت – دون مقدمات تشاكله أو تدانيه – يبدو مخالفاً كل المخالفة للمألوف من حقائق الأشياء.

إذ من حقائقها:

أن الأمور تبدأ صغيرة ثم تكبر.

وتبدأ ناقصة ثم تكتمل.

وتبدأ سهلة ثم تصعب.

وقد خالف كتاب سيبويه بظهوره المباغت كل هذه الحقائق:

- إذ بدأ كبيراً بحيث اشتمل على كل أبواب النحو وفصوله، وكل مصطلحاته حتى زماننا هذا.
- وبدأ مكتملاً فليس فيه موضع زيادة لمن أراد أن يزيد في أبوابه وفصوله ومصطلحاته. وكل ما تضخمت به مصنفات النحويين من بعده إنما هو المزيد من التعليل والاحتجاج، ومسائل الخلاف بشأن ما تضمنه والزيادة إن وجدت فهي من سيل روافده ومن نبت بذور ثماره.
- وبدأ صعباً بحيث أنَّ العلماء في اللغة والنحو كانوا يلتمسون من يُقرئهم إياه، ليوقفهم على استجلاء غوامضه.

هذا ما قلته في ص٣٢٧ التي أحال عليها ذو الإمامات على أن فيها ما يصوّر سيبويه بأنه المشعوذ الأكبر.

فأين: سيبويه المشعوذ الأكبر؟

وأين ما يدل على أن سيبويه هو المشعوذ الأكبر يا ذا الإمامات الثلاث؟

أليس هذا الكلام كله إشادة به وبكتابه؟

أليس ما ادعاه ذو الإمامات الثلاث كذباً مفضوحاً هو فاضحه؟

وهو ينطوي على استغفال القارئ لاطمئنانه إلى أن الكثيرين لا يملكون «النحويون والقرآن» .

وأن الذين يملكونه لا يكلّفون أنفسهم مشقة التحقق فيراجعون ما في ص٣٢٧ ثقة بإماماته الثلاث.

جاءت هذه الفرية الكاذبة في مقدمة كتابه فدلت على مدى الصدق والأمانة العلمية في كل القادم من صحائفه.

ألا لعنة الله على من وصف سيبويه بأنه مشعوذ.

وألا لعنة الله على من وجدت في كتابه لفظة المشعوذ وصفاً لأي أحد. أو ما يستشف من كلامه أنها وصف لأي أحد.

اللهم اشهد.

آلى ذو الإمامات الثلاث على نفسه أن يهدم كل ما في البناء كما يتوهم، فاتجه إلى سعر الكتاب الذي يباع به في المكتبات، ورأى فيه ما يدل على هوان قيمته العلمية، إذ قال:

«وعلى الرغم من هذا التضخم الأجوف فإن الكتاب الذي يبلغ ٣٥٠ صفحة تقريباً يباع في السوق بأقل من خمسة دولارات، وهو ما يكاد لا يوفي ثمن الاستنساخ والتجليد .. فيا للرخص!».

منذ متى – يا ذا الإمامات الثلاث – كان سعر الكتاب الذي يحدده الناشر أو تحدده دار الطبع يدل على قيمة الكتاب العلمية؟

إن أثمن الكتب تباع على الأرصفة بأرخص الأثمان. ولقد اشتريت قبل أعوام «صحيح البخاري» بجزأين – نشر دار الهيثم (طبعة سنة ٢٠٠٤ – مصر) بسعر مقارب لسعر «**النحويون والقرآن**» وهو أكبر من النحويين والقرآن بأكثر من ثلاثة أضعاف، وعلى هذا فإن «صحيح البخاري» مغبون جداً للفرق الشاسع بين الكتابين.

والنحويون والقرآن طبع في الأردن حينما كان سعر الدينار الأردني أربعة آلاف دينار عراقي، وكان سعر النسخة في الأردن خمسة دنانير، ولهذا لم يدخل إلى العراق حينئذٍ.

واعلم – يا ذا الإمامات الثلاث – أن النسخة التي بين يديك مسروقة مستنسخة، لا يعلم بسارقها الناشر ولا يعلم به المؤلف.

وإذا كان ثمن الكتاب يدل على قيمة الكتاب فما الثمن الذي تقدره لنسخة من المصحف الشريف؟

لم يحدث في تاريخ النقد كله أن التفت ناقد إلى ما التفتَّ إليه، مما يفصح عن النية التي حملتك على كتابة ما كتبت، وعن لون الذمة التي طفحت منها صنوف الشتائم وضروبها ودرجاتها المتدنية.

يغضب للنحويين ولا يغضب للقرآن

أوقف ذو الإمامات الثلاث كتابه «الحروفيون والقرآن» لنقض ما رآه في كتاب «النحويون والقرآن» من إنكار مؤلفه ما بدر منهم من الاجتراء على كلام الله تعالى بما لا يصح ولا يجوز ولا يمكن تقبله، وذلك حين وصفوا أحكاماً وردت فيه، بمخالفة قياس العربية وبالقلة وبالشذوذ، ولم يتورعوا عن حمل طائفة منها على التوهم أو حمله على الجر على الجوار أو حمله على الضرورة.

وقد نبهت في النحويون والقرآن، على ضروب من إخلال النحويين بما اشتمل عليه القرآن من الأحكام النحوية واللغوية، وقد جاءت فصوله على هذا النحو:

- ما منعه النحويين مما هو وارد في القرآن.
- ما وصفوه بالقلة.
- ما حملوه على الضرورة.
- ما وصفوه بالشذوذ، أو بأشد من ذلك.
- ما فضلوا بعضه على بعض أو فضلوا غيره عليه.
- ما حملوه على التوهم.
- ما حملوه على الجر على الجوار.
- ما حملوه على الهابط من كلام الناس.
- ما لم يعلموا بوجوده في القرآن.
- ما نفوا وجوده في القرآن.
- ما أقروه خلاف ما هو وارد في القرآن.

وقد وثقت كل ذلك بنصوص من كتب النحويين الذين بدر منهم ذلك، أو من نصوص من نقل عنهم.

وقد لمّح ذو الإمامات الثلاث إلى أنه لا ينكر ما حكم به النحويون، على ما ورد في القرآن من ذلك، إذ قال:

«... ويتحصل من ذلك ألاّ يصح لأحد التشكيك بالأحكام النحوية التي أطلقوها، ومنها الحكم على لغة بالشذوذ أو بالقلة أو بالخروج على القياس»[١].

وما يرد في القرآن يخرج عن كونه لغة، وإنما يعلو ويقوى بكونه كلام الله تعالى.

وقد اقتصر ما ذكره مؤلف «النحويون والقرآن» على الحكم بأيّ من تلك الأحكام على كلام الله تعالى.

وإني ذاكر هنا ما لم يُغضب ذا الإمامات الثلاث مما انطوى على مس بالقرآن وذلك بنعته بما لا يصح، وبما يتنافى مع إقرارنا بإعجازه، وبأنه كلام الله تعالى.

---

(١) الحروفيون، ص٤.

وما يحمل على إنكار وصف ما يرد في القرآن بالقلة أنَّ القلة تعني في أصولهم القبح.

يقول الصبان في حاشيته معقباً على وصف ابن مالك الابتداء بالمشتق دون اعتماد بأنه قليل: «ومذهب المصنف وهو الجواز بقبح، كما صرّح به في التسهيل وأشار إليه هنا بـــ «قد»، لأن تقليل الجوار كناية عن القبح»[١].

وقد قلت في مستهل هذا الفصل:

«وصف النحويون عدداً مما وقفوا عليه من الأحكام في القرآن بأنه قليل، وأنه جائز على قلة، ولا موجب لذلك لانتفاء الحاجة إليه والفائدة منه، ولو أنهم استحضروا في أذهانهم دائماً أنه القرآن كلام الله المعجز الذي هو بلسان عربي مبين، المستوي على رتبة واحدة من العلو والإعجاز لما أقدموا على ذلك».

«وإنا لنرى أن وصفهم ما جاء في القرآن من الأحكام بالقلة إنما هو جُنَّة يستترون بها عن التصريح بإنكاره».

«وإن ما يرد في القرآن لا يقوَّم بقلة ورود أمثلته فيه، أو قلة نظائره في الاستعمال، وإنما يقوَّم بمجرد وروده فيه، لاشتماله على الأقوى والأقوم بمقتضى ما هو ظاهر من دلائل إعجازه»[٢].

وذكرت نصوصاً مما أثبته النحويون في مصنفاتهم مما وصفوا به أحكاماً في القرآن بالقلة، وقد استهللت ذلك بقولٍ للصبان، إذ وصف اقتران خبر الاسم الموصول الذي صلته فعل ماضٍ بالفاء بأنه قليل كما في قوله تعالى ﴿**وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ**﴾.

والصبان يعرف أن تقليل الجواز كناية عن القبح.

---

(١) حاشية الصبان، ١/١٩٢.

(٢) النحويون والقرآن، ص١١٥.

أغضب هذا ذا الإمامات الثلاث وعبر عن غضبه بقوله «هذا الفصل من أعاجيب الكيد الأعمى للنحويين»[١] .

ومضى في صفحات ثلاث يشتم مؤلف «النحويون والقرآن» مع ما يعرضه من النصوص لنحويين لا صلة لها بما جاء في قول الصبان.

ولم يلتفت إلى أقوال أخرى لنحويين جاء فيها وصف ما ورد في القرآن بالقلة التي هي كناية عن القبح.

- ما حملوه على الضرورة من كلام الله تعالى :

وعلى الرغم من أن الضرورة لا تكون في اختيار الكلام، وإنما تكون في الشعر فهي أبعد ما تكون عن النثر، وأبعد ما تكون عن كلام الله تعالى، لأنها لا تنشأ إلا عن اضطرار.

وأبوهلال العسكري يصف الضرورة بالقبح، وينبغي على الشاعر تجنبها، إذ يقول: «وينبغي أن يتجنب ارتكاب الضرورة، وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية، فإنها قبيحة تشين الكلام، وتذهب بمائه، وإنما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم بقباحتها»[٢].

وقد حمل نحويون طائفة من الأحكام في كلام الله تعالى على الضرورة. ولم يغضب ذو الإمامات الثلاث، بل إنه أغضى عن هذا الفصل، ولم يشر إليه بشيء، لأنه لم يجد ما يدافع به عن النحويين، وما يشتم به مؤلف «النحويون والقرآن».

وفضلاً عن ذلك فقد وصفوا أحكاماً وردت في كلام الله تعالى بالشذوذ وبالضعف وبالقبح تصريحاً لا كناية ولا تلميحاً، وحملوا أحكاماً أخرى على التوهم وعلى الجر على الجوار، وهم متفقون على أن ما يحمل على التوهم وعلى الجر على الجوار إنما هو من الخطأ.

---

(١) الحروفيون، ص٨٠.

(٢) كتاب الصناعتين ص ١٣٧

وقد أثبتُّ ذلك بما نصوا عليه في مصنفاتهم.

فلم يغضب ذو الإمامات الثلاث، وأغضى عن كل ما أثبته في «**النحويون والقرآن**» إذ لم يجد سبيلاً للدفاع عن أي من هذه الاحكام التي تمس كلام الله تعالى وتتنافى مع اعجازه .

عقدت فصلاً في «**النحويون والقرآن** » تحت عنوان «ما نعتوه بأشد من ذلك» وقلت في مستهله:

«ويبلغ الشطط ببعض النحويين وسوء الظن، وفساد القول إلى حد وصف بعض من جاء في القرآن بما هو أشد من ذلك، مأخوذين بغواية الأقيسة التي أعشت عيونهم ورانت على قلوبهم فأذهلتهم عن تبين أن ما يتأملونه إنما هو القرآن المسلَّم بإعجازه، وسموه على كلام الناس»(١).

وذكرت ما وقع فيه ابن عصفور في هذا الشأن:

إذ قال في سياق عرضه لمسألة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وما يجوز فيه وما لا يجوز: «وأقبح ما يكون ذلك بالجملِ، نحو قوله تعالى ﴿**فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ**﴾ ففصل بين أرجلكم وبين المعطوف عليه، وهو وجوهكم بالجملة وهي فامسحوا برؤوسكم»(٢).

«وأقبح ما يكون ذلك بالجمل كما قال تعالى ...»

هذه العبارة التي لا تبرأ من الإفك والكفر لم تستثر ذا الإمامات الثلاث، ولم يشر إليها بشيء، لأنه لم يجد سبيلاً للدفاع عن النحوي، وهو لا يهمه ما يمس كلام الله تعالى ولو «**بأقبح ما يكون**».

فسكت ولم يقل شيئاً.

---

(١) النحويون والقرآن، ص١٥٨.

(٢) شرح الجمل، ٢٥٩/١.

وقد حاولت أنا حينما وقفت على قول ابن عصفور هذا أن ألتمس له عذراً ينفي عنه ما يدل عليه ظاهر هذه العبارة، لأنه لا يمكن أن ينطق بها من يؤمن بالله وباليوم الآخر ويؤمن بإعجاز القرآن، فقلت:

«.. ولكن قبل أن نبادر إلى أن نصب جام غضبنا على ابن عصفور يجدر بنا أن نتأمل الأمر بتأن».

ولكنني لم أجد ما يدفع عنه ذلك، فالنص مثبت في أحد أشهر كتب ابن عصفور وهو شرح الجمل، والكتاب محقق تحقيقاً علمياً على عدد من النسخ في رسالة جامعية أعدها أحد أصحابنا العلماء الأفاضل، وقد نعى المحقق في هامشه على ابن عصفور ما وقع فيه.

وإنه لمن العجب العجيب أن يسكت ذو الإمامات الثلاث عن هذا وهو يستشيط غضباً وينبري بوافر الشتم على مؤلف «النحويون والقرآن» إذا أثبت نصاً يتضحُ منه مخالفة ما في كلام الله تعالى، أو إذا رأى وجهاً لحكم من الأحكام على غير ما يراه هو. وهل ثمة أسوأ من الاجتراء على كلام الله بوصفه بأقبح ما يكون؟!!

وفي سكوت ذي الإمامات الثلاث على هذا دلالات وهي:

- أنه قال بصريح الإشارة أنه لا يعنيه ما يمس كلام الله تعالى وإن جاء بوصفه بأقبح ما يكون، وإنما يعنيه الدفاع عن النحويين والدفاع عما يقرونه من الأحكام.

وأنَّ ذا الإمامات الثلاث يجد في نفسه غيرة وحمية على النحويين وعلى أحكامهم لا يجدهما فيها على كلام الله تعالى، وإن وُصف بأقبح ما يكون، وما دونه مما يتنافى مع إعجازه، ومع أنه من كلام الله تعالى.

- وأنه لا يعنيه ما يستثير قارئه من موقفه هذا ولا يأبه به، ولعله يستبعد أن يقابل قارئه بين غضبه وشتائمه الوفيرة إذا مس أي نحوي بأهون مس، وبين الحكم على ما جاء في كلام الله تعالى بأنه «أقبح ما يكون».

–ولعله مطمئن ومنتشٍ الآن بأنه انتصف للنحويين ولما أقروه من الأحكام، وما أغدقه من الشتائم على مؤلف «**النحويين والقرآن**» دون أن يمتدَّ انتصافه إلى كلام الله تعالى، وإن وصف بأقبح ما يكون.

إن سكوته عما اقترفه ابن عصفور من الإفك، وما وصف كلام الله تعالى بالشذوذ، وما حمل على التوهم وعلى الجر على الجوار يشي بأنه لا ينكر ذلك كله ولا يعترض عليه.

وإلاّ فما تفسير سكوته، وقد قيل إن السكوت من الرضا. فكيف ينعت ما ورد في كلام الله بكل عيوب الكلام هذه مع الإقرار بإعجازه.

ولا ريب أن ذلك كله ينسف الاعتقاد بإعجازه نسفاً.

فهل من رجل رشيد يذهب إليه – لأننا لا نعرفه – ليسأله هذا السؤال.

– لماذا تحملك الغيرة على النحوي الذي يبدر منه ما يرى مؤلف «النحويون والقرآن» فيه إخلالاً بكلام الله ومخالفة لما ورد فيه. ولا تحملك الغيرة على كلام الله تعالى حينما يجترأ عليه، فتسكت وأنت ذو إمامات ثلاث؟

وكيف يكون في كلام الله تعالى ما هو أقبح ما يكون مع إقرار الأمة بإعجازه، وبأنه كلام الله تعالى؟!!

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنَّ ذا الإمامات الثلاث يتذكر أن كلام الله تعالى معجز حينما يريد أن يتخذ من ذلك ذريعة لشتم مؤلف «**النحويون والقرآن**».

فقد رأيت أنَّ في القرآن يرد «ذلك بأنه» للربط بين العلة والمعلول خلافاً لما نستعمله نحن الآن وهو «ذلك لأنه». وقد ورد «ذلك بأنه» في القرآن ثلاثاً وثلاثين مرة، فقلت إن من يتوخى الأسلوب الأعلى فالأجدر أن يأتم بما ورد في القرآن، فجاء جواب ذي الإمامات الثلاث هكذا:

«أوغل المؤلف في نهجه الحروفي فزعم بأن الباء في ذلك بأنه هي بمعنى اللام» ثم قال «... ونقول: إن المؤلف كعادته لم يحترم خصوصية النظم القرآني

وأن وراءه نكتاً بلاغية وأسراراً بيانية لا يعلمها إلاّ من علّمه الله ووفقه، وهي مما جعل هذا القرآن العظيم كلاماً معجزاً، ولا يستطيع أحد من البشر أن يأتي بمثله»(١).

فمؤلف «**النحويون والقرآن**» اعتاد أن لا يحترم خصوصية القرآن**!!!**

ومن يعرف خصوصية القرآن وأنه معجز هو ذو الإمامات الثلاث**!!!**

و«ذلك بأنه» ليس كلاماً تاماً، ولا هو جملة مفيدة حتى يكون فيه الإعجاز الذي انتبه إليه ذو الإمامات الثلاث.

أما حين وصف الكلام التام بأنه «أقبح ما يكون» فإن ذا الإمامات الثلاث لم يتذكر حينئذٍ إعجاز القرآن.

فما قولكم يرحمكم الله؟

ولا أملك إلاّ أن أقول له:

«عيبْ» –(أما تستحي أو ترعوي أو تفكّرُ) – فنحن بين يدي كلام الله تعالى .

ونظير هذا ما قاله في أحد ردوده على مؤلف «النحويين والقرآن» «... فإن نحن وافقنا المؤلف بما زعم فإننا نقر بأن القرآن قد نزل بالشاذ والقليل من كلام العرب».

بالشاذ والقليل من كلام العرب.

ولم أجد تعليقاً مناسباً على هذه منه، وأدع للقارئ أن يرى رأيه فيه وفي إماماته.

---

(١) الحروفيون ص ١٤٢

بهذا المستوى من الأمانة العلمية الذي اتضح من فرية ذي الإمامات الثلاث .. إن المؤلف يصف سيبويه بأنه المشعوذ الأكبر ، وبالقصد العدواني المتمثـل في نعته المؤلف بأنه ((لايفقه شيئاً)) وأنه ((أمي)) ولا يعرف علمـاً اسـمه النحو ، وأنه لايعلم أي شيءٍ مما يمت إلى العلم بصلة ، وغير ذلك من النعوت التي تطفح بها جعبة إماماته دون رادع من دين أو خلق ، ولِـمـا سببه لـه «**النحويون والقرآن**» من الغيظ والحنق ، بما اشتمل عليه من التنبيه على مـا بدرمن النحويين من التطاول على كلام الله تعالى ، بنعتهم أحكامـاً وردت فيـه بمخالفة قياس العربية ، وبالشذوذ ، وبالقلة التي هي كناية عن القبح ، وبالضعف ، وبحمل أحكامٍ وردت فيه على التوهم ، وعلى الجر على الجـوار ، أوحملهـا على الضرورة .

ولم يستثره هذا كله ، وما هو أشدُّ منه لالتزامه الدفاع عن النحويين فقط .

ولهذا كلّه وجدت ذمته وأمانته العلمية أن مؤلف «**النحويـون والقـرآن**» ينتحل الآراء ويسرقها .

يقول في فريته التي جعل عنوانها : ((انتحال الآراء)) :

((ولايصعب على القارئ الخبير أن يكتشف كل مـسألة تعـرض لهـا صاحب «**النحويون والقرآن**» من أين نقل نصها الذي حرّفه أحياناً ليبني عليه اتهامه مع أنه لا يذكر المصدر الحقيقي في أكثر المسائل ..))

ويقول في هامشه ((يرد في الفصول القادمة من كتابنا فضح بعض تلـك السرقات وذكر مصادرها الأصلية))

ولولا ما يضمره ذو الإمامات الثلاث من القصد العدواني ، لما أقدم علـى هذا القول ، إذ لا يعقل أن يقدم أحد يمتلك أي قدرٍ مـن الإيمـان بـالله تعـالى وباليوم الآخر ، ويكنُّ لكلام الله تعالى أي قدر من الإعتبار والإكبـار علـى الدفاع عن كلام الله بانتحال الأقوال وسرقتها .

وذو الإمامات الثلاث لم يذكر في المسائل الثلاثين التي نقضها من الكتاب ماسرقه المؤلف من أقوال الآخرين ، سوى اتهامه إياه بسرقة الآيات ، إذ هو يرى أن من استشهد بآية استشهد بها من سبقه من العلماء إنما هو سارق للاستشهاد بها .

وهذا من إبداعات إماماته الثلاث .

وقد اتهم المؤلف بسرقة آية من سورة النساء وآية من سورة الأعراف .

كأنه لايدري أن كل شواهد سيبويه من الآيات ومن الشعر استشهد بها كلّها للمسائل نفسها كلُّ من ألّف في النحو من بعده .

وسيأتي بيان ذلك في الفصل القادم الذي عنوانه :

((مؤلف ((النحويون والقرآن)) يسرق الآيات)) .

وليذكر ذو الإمامات الثلاث – إذا كان صادقاً ويخشى الله في ما يقوله – ما انتحله المؤلف ، أو سرقه ، من الأقوال في المسائل الثلاثين التي نقضها دون أن يحيل في هامشه إلى مصدرها .

ويقول ذو الإمامات الثلاث هنا في فريته هذه : أن مؤلف «**النحويون والقرآن**» ((يحرّف النصوص أحيانا ولا يذكر المصدر الحقيقي لها)) .

وقال في موضع آخر إن المؤلف ((لا يدع نصّاً إلا حرّفه)) .

فكل نصوص ((النحويون والقرآن)) محرّفة .

ألا ترون أنّه يكذّب نفسه في هذه الفرية .

فهل كل نصوص ((**النحويون والقرآن**)) محرّفة ؟

أو أنه يحرّفها أحياناً ؟

وأي فريتيه هي الأصح؟ إن كا في ما يفتريه مايصح .

اللهم إنك أعلم بمن كذب وافترى منّا

وإنك خير الحاكمين .

الاستثناء المنقطع في النحو العربي لا يكون إلا بالحمار، وهذا ما جرى عليه النحويون ابتداءً من أول كتاب في النحو حتى آخر كتاب صنعه أسلافنا.

والمثال في كتاب سيبويه « ما فيها أحد إلا حماراً» ولا مأخذ عليه في صورته هذه، وقد بين سيبويه في توجيهه ما يجعله مقبولاً، إذ قال: «ما فيها أحد إلا حماراً» وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمار، أرادوا: ليس فيها إلا حمار، ولكنه ذكر أحداً توكيداً، لأن يعلم أن ليس فيها آدمي، ثم أبدل، فكأنه قال: ليس فيها إلا حمار»[١].

وكثير من كتب النحو لا تعدل به غيره على كثرة أمثلة الاستثناء المنقطع في القرآن.

وقلت في «النحويون والقرآن»: «بيد أنّ هذا المثال لا يبقى طويلاً على صورته هذه التي تبدو مقنعة إلى حد ما، إذ نجد أنه يتطور قليلاً فيصير: ما جاءني أحد إلا حماراً، وما في القوم إلا دابة»[٢].

ويقرنه أبو حيان (ت٧٤٥هـ) بمثال آخر للتبيين على هذا النحو «جاءني القوم إلا حماراً» و«مررت بهم إلا كلباً»[٣].

وقلت: «وحين نصل إلى الأشموني المتوفى سنة ٩٢٩هـ نجد المثال يتطور شيئاً فيغدو قام القوم إلا بعيراً»[٤].

وقلت: «كأن الاستثناء المنقطع لا يمكن أن يتضح إلا بالحمار والكلب والبعير».

---

(1) سيبويه: ٣١٩/٢.

(2) المغتصب: ٤١٢/٤.

(3) ارتشاف الضرب: ٢٩٧/٢.

(4) شرح الأشموني: ١٤٢/٢.

ولا ريب أن الذين قالوا: قام القوم إلا حماراً وجاءني القوم إلا حماراً لم يحسنوا تأمل ما يعنيه كل منهما، إذ لا مناسبة بين قيام القوم وقيام الحمار، فلا يقوم الحمار إذا قام القوم، ولا يقوم القوم إذا قام الحمار.

وكذلك: جاءني القوم إلا حماراً، إذ إن المجيء إلى أحد مسألة عقلية لا يرقى إليها الحمار، فإن الذي يجيئوك هو من تشجه بك وشيجة على نحو ما، أو تربطه بك صحبة أو غرض، وليس حماراً.

ترد أنت على خاطره ثم تدفعه رغبةً أو حاجة إلى أن يجيء إليك، وهذا لا يكون من الحمار، وأن يجيء أحداً من الناس حمار فهذا ما لا تجده إلا في كتب النحو.

وقاضي القضاة ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك، وهو الكتاب المنهجي في كل كليات الوطن العربي مثاله الأوحد للاستثناء المنقطع: قام القوم إلا حماراً.

وقلت في «النحويون والقرآن»: وإنك لا تجد في كتب النحو التي انتهت إلينا من أسلافنا هذه الأمثلة من الاستثناء المنقطع في القرآن:

قوله تعالى: ﴿**فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ**﴾ [١].

وقوله: ﴿**لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً إِلَّا سَلَاماً**﴾ [٢].

وقوله: ﴿**مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ**﴾[٣].

وقوله: ﴿**وَإِذَا مَسَّكُمُ الْضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ**﴾ [٤].

---

(1) سورة الشعراء: ٧٧.

(2) سورة مريم: ٦٢.

(3) سورة النساء: ١٥٧.

(4) سورة الإسراء: ٦٧.

وقوله: ﴿**لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً وَلَا تَأْثِيماً ۞ إِلَّا قِيلاً سَلَاماً سَلَاماً**﴾ [١] .

فهل ترون في هذا ما يغيظ؟

ذو الإمامات الثلاث أغضبه ما قلت وسفَّهه وسخر منه قائلاً:

«... فليس من الحكمة أن ينكر منهم ذكر البعير والحمار والجواري والغلمان ويعتب عليهم ألا يكونوا فكروا بالسيارة والقطار والانترنيت وأطفال الأنابيب»[٢] .

هكذا!، فإن ذا الإمامات الثلاث يرى أن الاستثناء المنقطع لا يكون إلا بالحمار.

لو كان هذا الرجل ذو الإمامات الثلاث يتمتع بشيء من الحكمة وبشيء من الإنصاف لقال: نعم، حقاً إن الشواهد من القرآن على الاستثناء المنقطع هي الأولى والأفضل من قام القوم إلا حماراً.

لكنه لا يستطيع، فمضى يدافع عن الحمار في النحو العربي.

ويكفيه أنه انتصف للحمار ولمن تمسك به، خلافاً لما يهدف إليه «النحويون والقرآن».

---

(1) سورة الواقعة: ٢٥-٢٦.

(2) الحروفيون، ص٢٠.

وقف ذو الإمامات الثلاث على ثلاثين مسألة مما ورد في «النحويون والقرآن» وحشد ردوده عليها بالوافر من شتائمه، وأبرزها أن مؤلف «النحويون والقرآن» جاهل بكل شيء، وقد ردد هذا في كل صحائف كتابه، ورافق ذلك تحريف الكثير من كلام المؤلف بحسب ما يشتهي.

جعل المسألة (١) القول في ﴿أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [(١)].

وليس ما يتصل بهذه الآية من مسائل الكتاب ، وإنما جاء الاستشهاد بها في المقدمة في سياق ما ذكرته من أن نحونا ما زال بعيداً عن استيعاب كثير من الأحكام النحوية واللغوية الواردة في القرآن، وبعيداً عن إدراك كثير من الدارسين.

إذ قلت «ولقد تكشف لي بعدما يدنو من العقدين في تدريس مادة «أثر القرآن في الدراسات النحوية» لطلاب الدكتوراه في قسم اللغة العربية / كلية التربية (ابن رشد) أن نحونا مازال بعيداً عن استيعاب كل ما تمثل في القرآن من الأحكام والأساليب البعد الذي يكون من عواقبه أن دارس هذا العالم لا يعرف الكثير من ذلك، وإن بلغ فيه أعلى مراتب الدراسة، ونال به أعلى الشهادات التي تدل على تخصصه فيه».

ثم قلت «ولا أظن أن أحداً يعترض على ذلك أو ينكره، وإني لأضع بين يدي من قد لا تطيب نفسه به ولا يرتضيه ما نبهنا عليه الشيخ محمد عبد الخالق عضمية – رحمه الله – إذ ذكر أن أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون حين وقفا على قول المرار بن منقذ:

أملــح الخلق إذ جرّدتهــا　　　غير سمطين عليها وسوّر

لحسبت الشمس في جلبابها　　　قد تبدت من غمام منسفر

---

(١) سورة مريم، ٦٦.

في تحقيقهما لشرح المفضليات أثبتا في هامشهما».

«لحسبت جواب «إذا» بتضمنها معنى «لو» ولم نجد هذا الاستعمال فيما بين أيدينا من المصادر».

وذكر الشيخ أن ما لم يجداه بين أيديهما من المصادر موجود في قوله تعالى ﴿**وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا**﴾ [1].

يردّ ذو الإمامات الثلاث على هذا قائلاً:

«ولست أعلم كيف اقتنع المؤلف وشيخه بقولهما وعلى أية قاعدة نحوية أو لغوية اعتمدا فيه فاحتجا به في المسألة، لأنه لا نحوي – قديماً وحديثاً – قد أقر بأن اللام في لسوف أخرج حيا، هي لام واقعة في جواب الشرط، وإنما القول الراجح أن اللام لام الابتداء» [2] .

وبصرف النظر عما تدل عليه اللام في هذا الموضع فقد جاءت «إذا» الشرطية في الشاهد، وجاء في جوابها (سوف) وسوف مما يقع في جواب الشرط، واقترنت بها اللام، هذه صورة التركيب، والدليل على أن اللام واقعة في جواب الشرط أننا إذا وضعنا الفاء موضعها استقام الكلام.

وهذا أرجح من جعلها لام الابتداء، لأن لام الابتداء إنما تكون في كلام مبتدأ به مستأنف كما في قوله تعالى ﴿**وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى**﴾. وذو الإمامات الثلاث يذهب إلى البعيد من الأقوال في اللام، فذكر أنها لام قسم ولام تعجب.

وما كان لذي الإمامات الثلاث أن يغضب ويحمل علينا – الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة وأنا – فلسنا نرقى رقيه، إذ هو ذو إمامات ثلاث فلا مقاربة ولا مقارنة بيننا وبينه.

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن، جـ١، ق١، ص١٠٣.

(2) الحروفيون ، ص ٢٦ .

والشيخ محمد عبد الخالق عضيمة وأنا لا نملك – ولا حتة إمامة – كما يقول إخواننا المصريون.

الفاء وإذا الفجائية لا يجتمعان في جواب الشرط :

اختلفت أقوال النحويين في اجتماع الفاء وإذا الفجائية في جواب الشرط. وقد ظهر هذا الاختلاف عند وقوفهم على قوله تعالى ﴿**حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ۞ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾ (١).

الزجاج ممن ينكرون اجتماعهما، فهو يرى أن الجواب محذوف، في قولـــه تعالى ﴿**فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا ...**﴾ إذ يرى أن الجواب: قالوا يا ويلنا ..(٢).

والزمخشري يجيز اجتماعهما، حين برز له قوله تعالى في سياق ما هو بصدده من التفسير في كشافه، إذ قال: «وإذا هي إذا المفاجأة، وتقع في المجازاة سادة مسد الفاء، كقوله تعالى ﴿**إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾ فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد، ولو قيل: إذا هي شاخصة، أو فهي شاخصة كان سديداً»(٣).

ذو الإمامات الثلاث يذهب مذهب الزجاج، وهو مقتنع به(٤)، وأنا أذهب مذهب الزمخشري، وأنا مقتنع به، فلا موجب إذن أن يندفع وهو ينظر في هذه المسألة في سوق الشتائم، فإن مثل هذا لا ينسجم مع سمت العلم ومع الوقار الذي يلزم أن تتحلى به إماماته الثلاث، ولا يتفق مع أدب النقاش والمناظرة.

ومما يقوي مذهب الزمخشري عندي وجهان:

---

(١) الأنبياء، ٩٦ – ٩٧.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، ص٣٢٩.

(٣) الكشاف: ١٣٥/٣، النحويون والقرآن، ص٢٥.

(4) الحروفيون ، ص ٣٦ .

أحدهما: أن ما يدل على جواب الشرط إنما هو مجيء الفاء في مواضع اقتران الجواب بها، وعلى هذا فالأولى جعل ما اقترنت به الفاء في قوله تعالى ﴿**فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾ الواقع قبل يا ويلنا، ولا وجه لتجاوز الفاء وما اقترنت به في الظاهر بجعل الجواب ما هو مقدر بعدها.

الآخر: أن شخوص الأبصار إنما يكون لحظة اقتراب الوعد الحق، وما يرافقه من الهول والرعب، أما الندم المتمثل بقولهم «يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا» فإنه يأتي تالياً لذلك بعد الإفاقة من هول الصدمة وهدوء الروع، وعلى هذا فإن التركيب والصورة يكتملان بالشرط وجوابه: ﴿**حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ۞ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾.

أما ماعدا ذلك فإنما هو تابع للتركيب والصورة، وليس جزءاً منهما.

ولهذا كله فأنا أكثر ميلاً إلى ما ذهب إليه الزمخشري في هذا الشأن، والزمخشري في التفسير أرفع منزلة من الزجاج.

ومما يدل على أن ذا الإمامات الثلاث غير مقتنع بما ذهب إليه الزجاج أنه يتخذ لنفسه وجهاً آخر للتفسير يقوم على إقحام لفظ من عنده في الآية دون وحي أو أثر لإجراء ما يريد.

وهذه جرأة لا أقرها ولا أرتضيها.

إنْ لا تأتي نافية إلاّ مع إلا :

كل ما ذكرته في «النحويون والقرآن» بشأن هذه المسألة هو:

«نسب أبو جعفر النحاس هذا المذهب للكسائي، ووافقه هو في ذلك إذ رد قراءة سعيد بن جبير «إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ عِبَاداً أَمْثَالُكُمْ» ، قائلاً: «قال أبو جعفر: وهذه القراءة لا ينبغي أن يقرأ بها من ثلاث جهات.

يقول في الجهة الثالثة « الجهة الثالثة أنَّ الكسائي زعم أن «إن» لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلاّ أن يكون بعدها إيجاب، كما قال ﷻ ﴿**إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ**﴾ ».

وقد جاءت (إن) في القرآن دون أن يكون بعدها إيجاب، فلم ينتقض نفيها بـ (إلا) في قوله تعالى ﴿**قَالُواْ اتَّخَذَ اللّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَات وَمَا فِي الأَرْضِ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَذَا**﴾ (١).

وعلى هذا فإن مجيء (إن) النافية في القرآن دون أن يكون بعدها إيجاب ولو بآية واحدة إنما يبطل حجة أبي جعفر النحاس الثالثة في رد هذه القراءة وقد جاءت على هذا النحو في آيات أخر، وهي:

قوله تعالى ﴿**وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ**﴾ (٢).

وقوله ﴿**وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ**﴾ (٣).

وقوله ﴿**إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ**﴾ (٤).

---

(١) سورة يونس، ٦٨.

(٢) سورة الأنبياء، ١٠٩.

(٣) سورة الأنبياء، ١١١.

(٤) سورة فاطر، ٤١.

وقوله ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا﴾ [١].

هذا كل ما أثبتُه في هذه المسألة، وقد جاءت إنْ في هذه الآيات دون أن ينتقض نفيها بإلا [٢] .

عقب ذو الإمامات الثلاث على هذا بما درج عليه من الشتم في كل الكتاب إذ قال «... وأريد أن أقول هنا بأن هذا الفصل على قصره قد تضمن إشارات واضحة إلى سوء الفهم وضعف الإطلاع لدى المؤلف».

ما أثبتُّه قول نسب للكسائي ومن نسبه له نحوي كبير هو أبو جعفر النحاس ولا يمكن أن ينسب النحاس للكسائي قولاً لم يثبت لديه، ثم هو وافقه فيما ذهب إليه والكسائي (ت ١٨٢) أو بعدها بقليل، والنحاس (ت ٣٣٨) وما بينهما أكثر من قرن ونصف.

ولا يمكن أن يكون ما نسب إلى الكسائي غير صحيح، وظل هذه المدة كلها حتى وصل إلى النحاس، ولم يرد ولم يصحح.

يقول ذو الإمامات الثلاث «لم يثبت عن غير النحاس نسبة هذا الكلام للكسائي، وهذه مسألة تحتاج إلى شيء من البحث اللغوي والتاريخي، كان الأجدر بالمؤلف القيام به قبل الحكم على الكسائي أو النحاس» .

ولا أدري ماذا يريد بالبحث اللغوي والتاريخي.

وعلى هذا فإن ما ثبت في المصادر المعتبرة لا يمكن الاعتماد عليه ونفي ما ورد فيه من وهم أو خطأ يتصل بكلام الله تعالى إلاّ بعد القيام بالبحث اللغوي والتاريخي.

---

(١) سورة الجن، ٢٥.

(2) النحويون والقران ، ص ٣٦ – ٣٧ .

وقد توصل ذو الإمامات الثلاث بعد البحث اللغوي والتاريخي إلى القول «والراجح عندي أن هذه النسبة وهم من النحاس أو رواية ضعيفة عن الكسائي».

ولم أكن أعلم أن الراجح عنده أنه وهم من النحاس، ولولا ذلك لما أقدمت على تصحيح خطأ من نحوي كبير يتصل بما هو وارد في القرآن في عدد من الآيات، أثبته النحاس في كتاب بين أيدي الناس الآن هو «إعراب القرآن» .

ويقول ذو الإمامات أيضاً في رده على تصحيحي هذا الوهم.

«لا يظنن القارئ أن رد المؤلف على الرأي المنسوب إلى الكسائي بآية ﴿**إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَا**﴾ وما بعدها هو من نتاج بحثه واستنباطه – كما يوحي كلام المؤلف، فإنه نقل صريح عن النحويين السابقين»(١).

وقد تكرر مثل هذا من ذي الإمامات الثلاث في ردوده الأخرى، وهو منحى جديد في الاستشهاد والتوثيق، مؤداه أن من يستشهد من القرآن بآية لابد أن يذكر من استشهد بها قبله، وإلا كان سارقاً للاستشهاد بها، وهذا منحى جديد ابتدعه ذو الإمامات الثلاث، وهو ابن بجدته ولم ينتبه إليه كل أسلافنا.

والدليل على ذلك أن شواهدهم من القرآن والشعر تتردد في كل كتب النحو لكل المسائل، ابتداءً من سيبويه حتى آخر من صنف في النحو، ولم يصنع أي منهم هذا الصنيع، بأن يذكر كل من سبقه في الاستشهاد بكل آية وكل شاهد شعري.

والمأخذ الآخر الذي أخذه عليَّ ذو الإمامات الثلاث في هذه المسألة وغيرها أني لم أوثق الشواهد الخمسة التي ذكرتها من كلام الله تعالى بشواهد من كلام العرب، إذ قال «ولم يذكر المؤلف أي دليل سماعي على مذهب الجمهور في جواز مجيء إن بلا إلا».

---

(١) الحروفيون، ص٤٠.

وهو في هذا جارٍ على سُنَّة أسلافه النحويين، فهم لا يطمئنون بما ورد في كلام الله تعالى دليلاً على أي حكم حتى يوثق بشواهد شعرية. وقد ذكرت خمس آيات من القرآن على مجيء «إنْ» نافية ولم ينتقض نفيها بإلا، فما حاجتي معها إلى الشواهد الشعرية ؟

وأنا أرى أن الشاهد الواحد من القرآن كثير في تفرّده وقوته.

ـ ليس لا تأتي لنفي المستقبل :

وجدت أن من النحويين من ينكر مجيء ليس لنفي المستقبل، خلافاً لما هو وارد في كلام الله تعالى، ونبهت على ذلك في الكتاب الذي أفردته للتنبيه على إخلال النحويين بما ورد في القرآن، ومخالفتهم لما ورد فيه، ونعتهم بعض ما وقفوا عليه من الأحكام بالشذوذ ومخالفة القياس وبما هو أشد من ذلك مما لا ينسجم مع إقرارنا بإعجازه.

وقد قابل ذلك ذو الإمامات الثلاث بمهرجان من الشتائم. وقد قلت:

«ذهب الزمخشري إلى أن «ليس» لا تنفي المستقبل، ففي المفصل ولا نقول: ليس زيد قائماً غدا».

يقول ابن يعيش في شرحه موجهاً وموافقاً، «وقوله لا تقول ليس زيد قائماً غدا يريد أنها لا تكون إلا لنفي الحاضر لا غير، ولا ينفي بها المستقبل وقد أجازه أبو العباس والمبرد وابن درستويه».

وقال أبو حيان «وليس عند بعضهم للنفي مطلقاً، وذهب المبرد وابن السراج وابن درستويه والصيمري إلى أنها تنفي الاستقبال، ومنعه الزمخشري فقال لا تقول ليس زيد قائماً غداً».

وقلت «يؤخذ من نصي ابن يعيش وأبي حيان أن من يذهب إلى كونها للنفي مطلقاً هو بعضهم وأن الذين ينسب إليهم القول بنفيها المستقبل هم هؤلاء الأربعة: المبرد وابن سراج وابن درستويه والصيمري دون سواهم وعلى هذا فإن غير هؤلاء وأولئك يجعلونها مختصة بنفي الماضي لاتصافها بما يتصف به الفعل الماضي من اقترانها بالتاء».

وقلت «وقد جاءت ليس في القرآن نافية للمستقبل في مواضع منها»:

قوله تعالى ﴿**أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾ [1].

---

(١) هود، ٨.

وقوله ﴿إِنَّ اللّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ [١].

وقوله ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [٢].

وقوله ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [٣].

وقوله ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ﴾ [٤].

وكل ذلك يتصل بما سيقع، ونحن نقول: ليسوا عائدين غداً، ولا نقول كانوا عائدين غداً[٥].

هذا كل ما ذكرته بشأن هذه المسألة.

فجاء رد ذي الإمامات الثلاث هكذا «أنكر المؤلف على الزمخشري منعه أن تأتي (ليس) لنفي المستقبل لأنك لا تقول: «ليس زيد قائماً غداً» وأورد تلخيص أبي حيان للمسألة في الارتشاف أن بعضهم جعل ليس للنفي مطلقاً وذهب المبرد وغيره إلى نفيها المستقبل ومنعه الزمخشري، ثم باشر في تحريف معنى النص إلى ما يريد أن يوهم القراء».

وقال «فجعل الأمر مقسوماً بين بعضهم والمبرد وغيره ومن يجعلونها مختصة بنفي، في عبارة تشبه عبارات الكلاميين والمنطقيين»[٦].

هذا ما قاله ذو الإمامات الثلاث.

فهل رأيتم فيما ذكرته تحريفاً لمعنى النص بما يشبه عبارات الكلاميين والمنطقيين؟

---

(١) البقرة، ٢٤٩.

(٢) النساء، ١٧٦.

(٣) آل عمران، ٢٨.

(٤) النور، ٦١.

(٥) النحويون والقرآن، ص٤٠ – ٤١.

(٦) الحروفيون، ص٤٥.

وقد أثبتُ ما قاله الزمخشري في المفصل وما ذكره ابن يعيش في شرحه ولا أدري ما الذي جعله يرى نص أبي حيان تلخيصاً؟ تلخيصاً من ماذا؟

لعله يريد أن يبعد النص عما يدل عليه دلالة ظاهرة، فهو تلخيص ولولا ذلك لما فهم منه ما يؤخذ من ظاهره.

ثم يقول «... وإلا فلماذا أورد تلخيص الرجل ثم بنى عليه ما ليس منه ويناقضه؟ أهو أعلم أم أبو حيان بمذاهب القوم؟ وما هذا الالتواء والتلاعب بالنصوص، بل ما هذا الجهل بالتحليل والاستنباط ومقابلة الآراء».

ثم قال «ألا يدع المؤلف نصاً إلا مسخه ليوافق الغرض الذي في نفسه ألم يقتنع أن الزمخشري وحده هو من منع نفي الاستقبال بـــ «ليس» فأراد أن يضم إليه جمهوراً مجهولاً من النحويين المهتمين بهذه العبارة الملتوية إن كان صادقاً حقاً وكان صحيحاً ما زعمه فليأت باسم واحد من هؤلاء المانعين غير الزمخشري، فإن لم يفعل ولن يفعل فليتق نار النقد التي ستلفح فصله هذا لفحاً».

وهذا أسلوب درج عليه في كل كتابة، وما ذلك إلاّ لأنه يكتب وهو مغيظ ومحنق، ومازال كلامه بعيداً عما يتصل بالمسألة، لأنه يغيظه ويغضبه أن يمس النحويون بأدنى مس ولا يهمه ما بدر منهم مما يخالف كلام الله تعالى.

وإن كان يريد نحوياً واحداً يذهب مذهب الزمخشري فقد ذكرته في نص ابن يعيش، إذ وافقه على ما ذهب إليه ولم يرده بشيء، واقتصاره على ذكر المبرد وابن درستويه يدل على أن ابن يعيش لا يرى غير هذين من النحويين من خالف الزمخشري.

واقتصار أبي حيان على ذكر المبرد وابن السراج وابن درستويه والصيمري دليل آخر على أن هؤلاء الأربعة هم من خالف الزمخشري وإلاّ لاشتمل نص ابن يعيش وأبي حيان على ما يشير إلى أن ما ذهب إليه الزمخشري مخالف لجمهور النحويين.

ويمضي ذو الإمامات الثلاث في رده على ما جاء في «النحويون والقرآن» دون أن يقترب من أصل المسألة، سوى ما يستهويه من سوق الشتائم، فلم يقل: أيوافق الزمخشري في مخالفته لما هو وارد في القرآن أم لا؟

فيقول «وأقول: أن منع الزمخشري لم يناف ما أقره الجمهور من «ليس» وإن بدا كذلك لأشباه النحاة وأنصاف الباحثين ؛ لأنه جاء بمثال لم نجد له سماعاً من كلام العرب أصلاً وهو ليس زيد قائماً غداً ، فذكر قرينة المستقبل صريحة وهي غداً، وهو ما ينافي معنى النفي بـــ «ليس» ».

ويلزم ذا الإمامات الثلاث مع هذا القول أن يذكر لأشباه النحاة وأنصاف الباحثين من أين جاء بما «أقره الجمهور» في هذا الشأن، إذ ليس فيما أثبتناه وما بين أيدينا من النصوص ما ينص على أن مذهب الجمهور أن ليس تنفي المستقبل وأن الزمخشري وحده هو الذي خالفهم، وإلاّ فلماذا قصروا القول بذلك على الأربعة المذكورين.

ولأن ذا الإمامات الثلاث لا يرى أن القرآن هو السماع الأقوى والأرجح فهو لم ير في قوله تعالى ﴿**أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾ سماعاً اشتمل على قرينة المستقبل، فـــ «يوم» في الآية هو يوم القيامة.

وهو يبعد هذه الآية عن أن تكون مشتملة على قرينة المستقبل، فعمد إلى هذا الضرب من التمحل في قوله «فكلمة «يوم» لا تفيد الاستقبال بذاتها، ولكن المعنى المفهوم من سياق الكلام يفيد يوماً لم يأتِ بعد، وهو يوم القيامة»(١).

فهل ثمة أعجب من هذه المغالطة وأدعى إلى الضحك؟

- فكلمة يوم لا تدل على المستقبل بذاتها.
- لكن المعنى من السياق يفيد يوماً لم يأت بعد.
- وهو يوم القيامة.

---

(١) الحروفيون، ص٤٦.

ما هذا الإبداع والتجلي يا ذا الإمامات الثلاث؟

واليوم الذي لم يأت بعد أهو ماض أم مستقبل يا ذا الإمامات الثلاث؟

ما قولكم؟!!

إلى هذا القدر من المغالطة يتدلّى ويتدنّى ذو الإمامات الثلاث لتلفيق ما يريد!!

ويقول ذو الإمامات الثلاث: «لقد فهم صاحبنا فأساء الفهم أن الكلام مادام في المستقبل فكل «ليس» تفيد المستقبل حتى لو خلا الكلام من القرينة الزمانية، وهو فهم شاذ ناقص».

ولقد أَثبتُ هنا كل ما قلته بشأن هذه المسألة حرفياً نقلاً عما هو مثبت في «النحويون والقرآن» عدا سطرين لا علاقة لهما بالمسألة .

فهل رأيتم فيه ما يؤيد قول ذي الإمامات الثلاث «لقد فهم صاحبنا.. أن كل ليس تفيد المستقبل؟».

فماذا تسمون هذا بين يدي كلام الله تعالى؟

أوليس من حقي أن أقول:

ألا لعنة الله على كل من يرى أن «كل ليس تفيد المستقبل».

ولعنة الله على من وجد في كتابه «كل ليس تفيد المستقبل».

ثم انظروا إلى ثالثة الأثافي هذه، إذ يقول: «أيريد المؤلف أن أضيف أنا أيضاً إلى الشواهد في هذا الموضوع أم إنه يرى أن ما جاء به لا زيادة عليه».

فيورد عدداً من الآيات جاءت فيها ليس نافية للمستقبل، ويختم ذلك بقوله مزدهياً: «أوليس كل هذه الآيات من أدلة جواز نفي ليس للمستقبل كما فهمها الدكتور؟

أو يريد أن أزيد عليه؟».

يريد أنني لم أستوف كل ما جاءت فيه ليس نافية للمستقبل في القرآن.

هذا الرجل بما ينتابه من الحالة وهو يكتب لا ينتبه إلى ما يقوله هو.

ألم تقل يا ذا الإمامات الثلاث أن صاحبنا يرى أن كل ليس تفيد المستقبل وقد أنكرت أنت ذلك.

فكيف تزيد أنت عليه في هذا الشأن؟

وإذا كنت ترى أن القرآن جاءت فيه «ليس» نافية للمستقبل خلافاً لمن نفى ذلك فما الوجه في كل هذا الرد والشتائم على مؤلف «النحويون والقرآن»؟.

وذو الإمامات الثلاث جرياً على سنة أسلافه النحويين لا يتقبل الشاهد القرآني إن لم يوثق بشواهد شعرية، إذ يقول «مع أن السماع لم يرد بالقرائن الصريحة مطلقاً، وإلاّ فليأتنا المؤلف بشاهد سماعي ذكرت فيه قرينة صريحة تفيد المستقبل كما في مثال الزمخشري».

أقول له أن الشاهد السماعي الأقوى الذي ذكرت فيه قرينة صريحة هو قوله تعالى ﴿**أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾ وهو وحده يغني عن التماس شاهد غيره ومع ذلك فإن قوله تعالى ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُواْ عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ**﴾.

أليس وقوفهم على ربهم، وقوله تعالى أليس هذا بالحق قرينتين صريحتين تفيدان المستقبل؟

وهل ثمة قرينة أظهر منهما على ذلك؟

وإذا كنت تنكر أن يرد في كلام العرب في كل ما مضى من تاريخهم نظير قول الزمخشري: ليس زيدٌ قائماً غداً فإنه يلزمك أن تنفي أن يقول قائل منهم: لستُ مسافراً غداً. وأنى لك ذلك؟

ويعمد ذو الإمامات الثلاث إلى هذا المستوى من التحايل والتحريف إذ يقول: «.. ولذلك فإن احتجاج الدكتور بالآية ﴿**فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي**﴾ مردود باطل لعدم وجود لفظ القرينة الزمانية».

وقد عمد ذو الإمامات الثلاث إلى بتر القرينة المذكورة في صدر الآية، وهي قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي**﴾.

فالقرينة يا ذا الإمامات الثلاث هي «إن الله مبتليكم بنهر».

وابتلاؤهم به لا يكون إلا بعد إخبارهم به، أي مستقبلاً، أليس هذا قرينة دالة على زمن الابتلاء القادم.

وأنت يا ذا الإمامات الثلاث تدرك ذلك بدليل بترك صدر الآية. فما الجرأة التي تجعلك تقدم على مثل هذا في كلام الله تعالى؟!!!

ولا عجب في هذا إذا تذكرنا سكوتك عما هو أشد من هذا.

ويمضي ذو الإمامات الثلاث على هذا النحو من التحريف في كلام الله تعالى لإخراج قوله تعالى: ﴿**إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ**﴾ عن الاستشهاد به دليلاً على نفي «ليس» المستقبل، إذ يقول: «وأما قوله تعالى: ﴿**إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ**﴾ فإن اختيار الجمهور هو أن جملة «ليس له ولد» صفة لـ «امرؤ»، فهي جملة تفيد الإخبار لا غير، وهي عندهم دليل على الفصل بين النعت والمنعوت بالجملة المفسرة للمحذوف في باب الاشتغال».

تحسُّ من هذا الكلام أن هذا الرجل لا يكتب علماً، وإنما يلعب لعباً دون أن يهمه مدى صدق ما يقول.

نعم – يا ذا الإمامات الثلاث – إن الآية دالة على الفصل بين النعت والمنعوت، لكن هذا لا ينفي دلالتها على المستقبل؛ لأن هذه الآية تشتمل على حكم من الله تعالى، فرض مفروض على المسلمين، يجري عليهم فيما يأتي بعد نزولها، وليس على ما مضى من شأنهم، إذ هي بتمامها ﴿**إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ**﴾. فكل ما هو قادم مما تدل عليه تسري عليه.

ويبدو أنه قد أدرك أن كل ما قاله لم يهيئ له الإقناع الذي يريد، فيستمر على هذا النحو من اللعب بالآية، فيقول لنفي دلالة ليس على المستقبل فيها: «لأن المعنى: أن امرؤ ليس له ولد هلك، فخرجت جملة «ليس له ولد» من الظرف الزماني الكامن في الفعل «هلك» الذي يدل على المستقبل المستفاد معناه من «إنْ» الشرطية، فالجملة على هذا تفيد الحال لمن فهم».

أرأيت إلى هذا الفهم العجيب الذي يُطل من الإمامات الثلاث؟ فتأخر «هلك» في المعنى الذي هو متقدم في الآية هو الذي أخرجه من دلالة المستقبل!!!

أرأيت إلى هذا التجلي المنبعث من الإمامات الثلاث.

وما هو أعجب من هذا كله

حتى أعجب من الفعل «هلك» إذا تقدم دل على الاستقبال.

وإذا تأخر لم يدل على الاستقبال.

فقد اكتشف ذو الإمامات الثلاث فضيحة أكاديمية لمؤلف «النحويون والقرآن» وهي أن الآيات التي استشهد بها على إن «ليس» فيها تنفي المستقبل، وهي:

﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾.

و﴿إِنَّ اللّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾.

و﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾.

والتي رأيتم ما فعله وافتعله فيها ليبطل أن تكون «ليس» في كل منها دالة على نفي المستقبل، إذ ذكر أن:

- «يوم» في الآية الأولى لا يدل على المستقبل وإن دل على يوم لم يأتِ بعد.
- والآية الثانية بتر منها القرينة الزمانية، وقال: إن الآية ليست فيها قرينة زمانية.
- والآية الثالثة نفي دلالة «ليس» فيها على المستقبل لأن الفعل «هلك» وإن دل على المستقبل لقربه من «إن امرؤ ليس له ولد هلك» فلا يدل الفعل على المستقبل لتأخره، المستفاد معناه من إن الشرطية.

هذا ما فعله ذو الإمامات الثلاث بالآيات التي احتج بها مؤلف «النحويون والقرآن» ليبطل دلالة «ليس» في كل منها على نفي المستقبل.

والفضيحة الأكاديمية لمؤلف «النحويون والقرآن» هي أن «ليس» في هذه الآيات تدل على نفي المستقبل، وأن هذا هو مذهب جمهور النحاة وأساتذة القياس.

وأنهم استشهدوا بهذه الآيات على دلالة ليس في كل منها على نفي المستقبل.

وذكر أن من اطلع على هذه الفضيحة يهون لديه كل ما سواها.

ومن لا يصدق هذا كله فهذه فضيحة مؤلف «النحويون والقرآن» التي اكتشفها، يقول ذو الإمامات الثلاث:

«ولو أن القارئ استمر معنا يقرأ الفقرة الآتية لغض الطرف عما مضى كله استصغاراً له أمام هذه الفضيحة الأكاديمية، إذ أنهى المؤلف فصله بالقول: وقد جاءت «ليس» في القرآن نافية للمستقبل في مواضع منها ﴿**أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ**﴾ و﴿**إِنَّ اللّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي**﴾ و﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُواْ عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ**﴾ و﴿**إِن امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ**﴾.. كأنه يريد أن يقول بأنه أضاف شواهد جديدة كثيرة على ما احتج به المجيزون لنفي «ليس» للمستقبل أنفسهم، وكأن جمهور النحاة وأساتذة القياس من نشوء علم النحو إلى الآن لم يظفروا بما يؤيد به مذهبهم وانشغلوا بالمماحكات والمجادلات العقيمة، ولم يستطيعوا أن يستنبطوا شيئاً، وجاء المؤلف المحترم في هذا العصر ليضع الأمور في نصابها، ويقول كلمته ويعلن استنباطه ويزيد في عدد الآيات الشواهد على المسألة»[1].

هذه هي فضيحة مؤلف «النحويون والقرآن»..!!!

فالشواهد هي نفسها التي احتج بها مؤلف «النحويون والقرآن» صارت هنا دالة على المستقبل.

وهذا هو مذهب جمهور النحاة وأساتذة القياس.

وإنها شواهدهم التي احتجوا بها على إن «ليس» فيها نافية للمستقبل .

---

(1) الحروفيون، ص٤٧.

ما قولكم؟!!!

هو يسميها فضيحة أكاديمية.

وأنا أسميها فضيحة عقلية ذكائية؛ لأنها تظهر ما يتمتع به ذو الإمامات الثلاث من الذكاء والعقل فضلاً عن إماماته الثلاث.

والعجيبة الأخرى هي أنه يرى أنني لم أستوف ذكر ما جاء في القرآن من الشواهد على أن «ليس» تنفي المستقبل.

إذ يقول: «.. أيريد المؤلف أن أضيف أنا أيضاً إلى الشواهد في هذا الموضوع أم إنه يرى أن ما جاء به لا زيادة عليه».

ويورد عدداً من الشواهد الأخرى جاءت فيها «ليس» نافية للمستقبل، ولأن ذو الإمامات الثلاث يكتب وهو منفعل فهو لا ينتبه إلى ما ينقله هو عن «النحويون والقرآن» فقد قلت: «وقد جاءت ليس نافية للمستقبل في مواضع منها».

«في مواضع منها» يا ذا الإمامات هذا ما نقلته أنت؟ فكيف فهمت منه «أم إنه يرى أن ما جاء به لا زيادة عليه».

وبعد كل هذا التجلي فيما اكتشفه ختم المسألة بهذا الشريط من الشتائم:

«... وهو كما رأينا قد تخبط وأحال حتى أقام الحجة على نفسه، فبان نقصه

وجهله أمام النقد وقطع دابر كيده»[1].

فمن الذي تخبط وأحال ونفى أن تكون ليس نافية للمستقبل في الآيات التي استشهد بها مؤلف «النحويون والقرآن» بما تجلى به من التوجيه ثم اكتشف أن هذا هو مذهب جمهور النحويين ، وأساتذة القياس في الآيات نفسها .

وهذه هي فضيحة مؤلف «النحويون والقرآن» الأكاديمية التي يهون معها كل ما مضى من فضائحه .

ما قولكم بعقل هذا الرجل الذي هو ذو الإمامات الثلاث ؟!!

(1) الحروفيون، ص٤٩.

فرية أخرى

«ألا يدع المؤلف نصاً إلا مسخه ليوافق الغرض في نفسه»(١).

هذه فرية أخرى:

فمؤلف «النحويون والقرآن» لا يدع نصاً إلا مسخهُ في دفاعه عن كتاب الله، لأن الدفاع عن القرآن لرد ما بدر من النحويين من الأحكام التي تمس كلام الله تعالى وتتنافى مع إيماننا بإعجازه لا يتأتى إلاّ بمسخ نصوص النحويين المعصومين وتحريفها كلها بلا استثناء.

هذا القول ينمُّ عمّا يتمتع به هذا الرجل الذي هو ذو الإمامات الثلاث من الحكمة والتعقل، إذ هو بهذا التعميم المطلق لا يكذب إلاّ نفسه، وذلك حين يرد على نصوص كثيرة في «النحويون والقرآن» ولا يكشف ما فيها من المسخ والتحريف. وهو يُفصح عن لون ذمته، وما أُوتي من الإنصاف وتوخي وجه الحق بين يدي كلام الله تعالى.

ولو كان يمتلك قدراً من الحكمة لما ألقى هذه الفرية بهذا التعميم، إذ كان بوسعه أن يقول: أكثر النصوص في الكتاب ممسوخة ومحرفة، أو يقول الكثير منها ممسوخ ومحرف، أو يقول: اشتمل الكتاب على عدد كثير من النصوص الممسوخة والمحرفة.

لكن ما يعتمل في نفسه مما يضمره لمؤلف «النحويون والقرآن» مما يتجاوز النقد العلمي المنصف إلى التهجم العدواني لغرض في نفسه.

ولنا أن نقول له: إن مؤلف الكتاب أثبت نصوصاً رددت أنت عليها ولم تقل إنها محرّفة وممسوخة، وهذا ما ينقض الإطلاق الذي دلّت عليه فريتك ولو كشفت ذلك لأغناك عن كثير من الكلام، إذ فيه دلالة ظاهرة على أن مؤلف

---

(١) الحروفيون، ص٤٥.

«النحويون والقرآن» يتهم النحويين بما لم يقولوه، والرواية الصحيحة لنصوصهم تكذبه. وقد وصف النحويون أحكاماً في القرآن بالقلة والشذوذ وحملوا قسماً منها على التوهم، وعلى الضرورة وعلى الجر على الجوار، ولم تقف على أي نص منها لتفضح مسخه وتحريفه .

وهذا ما يستفزك ويستثير غضبك فسكت ولم تقل إن هذه النصوص ممسوخة وهي كثيرة .

بل إن قائلاً منهم قال «وأقبح ما يكون كما قال تعالى» .

وهل ثمة أسوأ من هذا الحكم الذي فيه مس بكلام الله وبقائله جل وعلا.

ولم تفضح مسخه وتحريفه، سكتَّ ولم تقل شيئاً، وهل يسكتُ عن هذا من هو مؤمن بالله واليوم الآخر، وبالقرآن وبإعجازه يا ذا الإمامات الثلاث .

اللهم اشهد.

جاءت هذه المسألة في سياق الفصل الذي أثبتُّه في «**النحويون والقرآن**» تحت عنوان «ما منعه النحويون وهو وارد في القرآن، ولهذا جاء عنوانه: لا يجوز أن يكون فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً» .

قلت في مستهله «وهو مذهب جمهور النحويين، وحينما نصل إلى أبي حيان يبلغ عنده حد الاستحالة».

وأردفت ذلك بقول السيوطي «قال أبو حيان وذلك مستحيل من حيث أن الشرط يتوقف على مشروطه، فيجب أن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلاً، وإلاّ لزم من ذلك تقدم المستقبل على الماضي في الخارج أو في الذهن وذلك محال».

ثم أورد أبو حيان على نفسه قوله تعالى ﴿**إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ**﴾ وقوله ﴿**وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ**﴾.

والنحويون كشأنهم دائماً يقحمون في كلام الله تعالى كلاماً من عندهم يضعونه في الموضع الذي يشاؤون من كلام الله ليستقيم لهم ما يريدون.

فقد تأول أبو حيان الآيتين اللتين ذكرهما بإقحام فعل بين الشرط والجواب ليسلم لديه ما ترسخ في يقينه النحوي، إذ يقدره على هذا النحو:

«إن يكذبوك فتسلَّ فقد كذبت رسل من قبلك»

«وإن يسرق فتأسَّ فقد سرق أخ له»(١).

وذو الإمامات الثلاث يتقبل أن يقحم من يشاء كلاماً في كلام الله تعالى لم يشأ ذكره، إذ يرى أن المحذوف المقدّر الذي أدركه أبو حيان وأضمره الله هو الجواب، وليس ما هو ظاهر في كلام الله، بدليل اقترانه بالفاء، إذ قال: « وأنت

---

(١) همع الهوامع ٢/ ٥٩.

– أيها القارئ – فانظر إلى نص أبي حيان وإلى سؤال المؤلف تدرك بأن الأخير لم يفهم أن المحذوف المقدر لا المذكور الظاهر هو الجواب»(١).

وإني لأرى في هذا جرأة أنكرها أشد الإنكار، فليس ما هو ظاهر في كلام الله تعالى المقترن بالفاء هو الجواب، وإنما هو ما يتراءى للنحوي لإجراء من يرتضيه دون ما ذكره الله هو الجواب، ولأن هذا ينطوي على عدم اعتبار ما هو ظاهر في كلام الله، وما شاء أن يظهره في كلامه.

وذكرت شواهد أخرى من كلام تعالى على مجيء فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، وهي قوله تعالى﴿**وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُواْ اللّهَ مِن قَبْلُ**﴾.

وقوله ﴿**وَإِنْ يَعُودُواْ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الأَوَّلِينِ**﴾ (٢).

وقوله ﴿**إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ**﴾ (٣).

وانظر – وفقك الله – إلى ذي الإمامات الثلاث كيف يبعد في توجيه قوله تعالى ﴿**إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ**﴾ .

إذ يقول «... على أن جواب الشرط محذوف تفسيره: فسينصره ويدل عليه فقد نصره الله، أي ينصره في المستقبل كما نصره في الماضي» .

فالجواب ليس ما شاءه الله بما اشتمل عليه كلامه، إذ قرنه بالفاء للدلالة على أنه هو الجواب، وإنما ما شاءه النحوي بما ليس في كلام الله.

وهم يذهبون إلى أن الفعل الماضي حينما يأتي دالاً على المستقبل فإنه ينطوي على دلالة تحقق الحدوث فما الذي يمنع أن يجري ذلك على جواب الشرط حينما يأتي فعلاً ماضياً ؟

---

(١) الحروفيون، ص٥٠.

(٢) الأنفال، ٧١.

(٣) الأنفال، ٣٨.

أليس هذا أسلم من تمحل جواب لم يشأ الله أن يذكره مع وجود الجواب؟ ولأن ذا الإمامات الثلاث جارٍ على سنة أسلافه النحويين الذين لا تطيب نفوسهم بتقبل كلام الله إذا لم يأت موثقاً بشواهد من كلام الناس، يقول «... على أن المؤلف لم يأتنا ولو بمثال واحد من نثر أو نظم له أو لغيره على ما أجازه وشنَّع على النحويين منعهم له».

وأتبع ذلك بما يستهويه من الشتم قائلاً «فتكامل النقص والعجز وسوء النقل وقلة الإطلاع في هذا الفصل القزم»(١).

ولا تغضب ولا تعجب، فإن من يكون ذا إمامات ثلاث هكذا يكون كلامه، فأقول جواباً على ما أراد «إذا كنت ترى في عدم توثيق كلام الله بشواهد من كلام الناس مغمزاً أو معرة، فهو لعمري ما يزدهيني وما أقمت عليه الكتاب وهو أن الشاهد من كلام الله يغني عن التماس ما يعضده ويقويه .

يفهم من قوله: «على إن المؤلف لم يأتنا ولو بمثال واحد من نثر ونظم..» أنه يستبعد وجود ذلك في اللغة.

ويفهم منه أن ذا الإمامات الثلاث لا يعد وجود ذلك في كلام الله تعالى دليلاً على وجوده في اللغة.

وعلى هذا فإنه يلزم أن نقول له :

إن لم تطب نفسك بالشواهد من كلام الله تعالى وإن كثرت حتى توثق بشواهد من كلام الناس فهاك بعضاً مما لا تدري به على الرغم من إماماتك الثلاث، وعلى الرغم مما تردده بأن المؤلف لا يملك أدنى اطلاع على ما في كلام العرب ، وأنه لا يفقه شيئاً .

فمما ورد في كلام العرب من مجيء فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً ، وهو ما يجهله ذو الإمامات الثلاث .

قال ساعدة بن جؤية: ديوان الهذليين، ق١ ص١٨٣

---

(١) الحروفيون، ص٥٢.

فـاليوم أمـا تمـس فـات مزارهـا منـا وتـصبح لـيس فيهـا مـأرب

وقال أبو كبير الهذلي: ديوان الهذليين، ق٢ ص٩٤

وإذا يهـب مـن المنـام رأيتـه كرتـوب كعـب الـساق لـيس يزمـل

وقال لبيد بن ربيعة العامري: ديوانه، ص٢٠١

إذا مـا تعـزب الأنعـام راحـت علـى الأيتـام والكـل العيـام

وقال زهير بن أبي سلمى: حماسة البحتري، ص٢١٨

ومـا يفعلـوا خـيراً أتـوه فإنمـا توارثـه آبـاء آبـائهم قبـل

وقال الحطيئة: ديوانه، ص٧٦

وإذا تقـوم إلى الطـرف تنفـست صـعداً كمـا يتـنفس المبهـور

وقال كعب بن مالك الأنصاري: حماسة البحتري، ص٩٤

إن يـسلم المـرء مـن قتـل ومـن مـرض في لـذة العـيش أبـلاه الجديـدان

وقال عامر بن الطفيل: ديوانه، ص١٢٤

إذا يممـن خـيلاً مـسرعات جـرى بنحـوس طيرهـم الغـراب

وقال حاتم الطائي: ديوانه، ص٩٩

وإنـك مهمـا تعـط بطنـك سـؤله وفرجـك نـالا منتهـى الـذم أجمعـا

وقال الحادرة (شاعر جاهلي من شعراء قيس): ديوانه ص ٩٩

وإذا تنازعـك الحـديث رأيتهـا حـسناً تبـسُّمها لذيـذ المكـرع

وقال أبو زبيد الطائي: ديوانه، ص٣٧

إذا تنـاجي الـنفس قالـت صـمم غمغمـة في جوفهـا المغمغـم

وقال قيس بن الخطيم: ديوانه، ص٦٧

وإن تمـس شـطت بهـا دارهـا وبـاح مـن اليـوم هجرانهـا

وقال القطامي: ديوانه، ص٢١٨

وإذا تعـانيني الهمـوم قريتهـا سـرح اليـدين تخـالس الخطرانـا

ولدينا مزيد .

وبعد ...

أيستوي من أدرك كل هذا ومن يجهل كل هذا يا ذا الامامات الثلاث .

ومن أحق بأن يقال له «فتكامل النقص والعجز وسوء النقل وقلة الاطلاع»؟

ومن الذي ليس له «أدنى اطلاع على كلام العرب» والذي «لا يفقه شيئاً»؟

لا يجوز التفريغ في الإيجاب

قلت في «**النحويون والقرآن**» :

«وهو مذهب جمهور النحويين، إذ هم مجمعون على أن الاستثناء المفرغ لا يجوز في الجمل الموجبة، يقول ابن عصفور في شرح الجمل، ولا يجوز التفريغ مع الإيجاب والاستثناء من المحذوف إذ كان يؤدي إلى حذف عمدة لا يجوز حذفها فلا تقول: قام إلاّ زيداً، لأن ذلك يؤدي إلى بقاء الفعل بلا فاعل»[١].

فابن عصفور ينفي وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب ويأتي بمثال هابط وخطأ ليجعله حجة لعدم جواز التفريغ في الإيجاب، وهذا شأن النحويين دائماً، إذ إنهم حين لا يريدون إجراء حكم يأتون بمثال هابط، لا يصح ولا يستقيم من حيث المعنى والتركيب ويجعلونه حجة لإطلاق ما يمنعون.

وقد رأينا أن ابن السراج منع دخول (رب) على الفعل المضارع مطلقاً، وحجته المثال الهابط «فلا يقال رب رجل سيقوم».

وقد أنكرت ما تمثل به ابن عصفور وخطأته، ونفيت أن يكون «قام إلاّ زيداً» استثناءً مفرغاً وزيداً منصوب، إذ قلت «ولا يصح أن يكون زيداً في مثاله «قام إلاّ زيداً» معمولاً لغير العامل الظاهر، ثم يكون مع ذلك استثناء مفرغاً إذ لا ناصب لزيد».

ولا أدري كيف فهم ذو الإمامات الثلاث أني أتقبل مثال ابن عصفور على أنه استثناء مفرغ، إذ قال «وهذا المعنى الذي لم يفهمه المؤلف ولم يقدره حق قدره، وهو كذلك السر في أن الرجل خطأ كلام ابن عصفور في منع التفريغ في

---

(١) الحروفيون والقرآن، ص٦٣.

الإيجاب» ثم قال «ولو كان المؤلف من أهل النظر في المعاني لفهم قول ابن عصفور ولم يعجل في الحكم عليه»(١).

وما ذكرته في «**النحويون والقرآن**» يدل دلالة ظاهرة على إنكاري مثال ابن عصفور، خلافاً لما يريد ذو الإمامات الثلاث إيهام القارئ بأني تقبلته على أنه استثناء مفرغ في الإيجاب.

فإما أن يكون ذو الإمامات الثلاث لم يفهم قصدي أو أنه حرّفه تحريفاً مقصوداً ليمضي فيما يستهويه من الشتم.

وذكرت ما أثبته محمد عبد الخالق عضيمة – رحمه الله – في كتابه دراسات لأسلوب القرآن إذ ذكر أن الاستثناء المفرغ قد جاء في القرآن ليس مثبتاً فحسب، وإنما جاء مؤكداً مع الإثبات.

وذلك في قوله تعالى ﴿**وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ**﴾ (٢).

وقوله ﴿**وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللّهُ**﴾ (٣).

وقوله ﴿**لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلاَّ أَن يُحَاطَ بِكُمْ**﴾ (٤)،

وجاء مثبتاً غير مؤكد في قوله تعالى ﴿**فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلاَّ عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ**﴾، مع آيات أخر جاء فيها الاستثناء المفرغ في جمل موجبة.

وذو الإمامات الثلاث ينكر أن يكون ما في هذا الآيات استثناء مفرعاً، إذ يقول «لكن التفريغ مع الكلام الموجب لن يستقيم معه المعنى المراد بحذف «إلا» كما لا يوجد نفي ليحذف، فلو أن قوله تعالى ﴿**وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ**﴾ أو قوله ﴿**فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلاَّ عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ**﴾ كان من الاستثناء

---

(١) الحروفيون، ص٥٤.
(٢) سورة البقرة، ٤٥.
(٣) سورة البقرة، ١٤٣.
(٤) سورة يوسف، ٦٦.

المفرغ لوجب أن يكون المعنى متسقاً مع حذف إلاّ وهو غير صحيح، بل هو فاسد كلياً لأنه سيعكس المعنى، فيكون هكذا: وإنها لكبيرة على الخاشعين، فعليكم النصر على قوم بينكم وبينهم ميثاق، وهو محال»[١].

وعند هذا الحد يتضح أنَّ ذا الإمامات الثلاث لا يدري أنَّ «إلاّ» في الاستثناء هي أداة نفي يجري عليها ما يجري على أدوات النفي الأخرى.

ويتكشف جهله بهذه المعلومة الظاهرة من قوله في موضع آخر «وإلا فما الفرق بين: قام زيد وقام إلا زيد إذا كان المعنى واحداً، وهو أن زيداً قد قام»[٢].

كيف يكون المعنى واحداً – يا ذا الإمامات الثلاث – في جملتين إحداهما مثبتة والأخرى منفية؟

وأظهر ما يقال في «إلا» إنها حرف معنى.

فكيف يحذف حرف من حروف المعاني من جملة ولا يتغير المعنى يا ذا الإمامات الثلاث؟

فاحتفظ بهذه المعلومة التي أتتك ممن «لا يفقه شيئاً».

وهو إلى ذلك «أمي» لا يعرف أن المفعول به منصوب إذ إن جهلك بها يزري بإمامتك الثلاث.

وكيف يتسق الكلام ويبقى على ما كان عليه بعد حذف أداة النفي منه. ففي قولنا حضر القوم إلاّ زيداً نفينا حضور زيد بـــ «إلا» ولا يستقيم المعنى عند حذفها، وفي الاستثناء المفرغ في قولنا «ما حضر إلاّ زيد» يستقيم المعنى عند حذف «إلاّ» وحذف أداة النفي التي قبلها معها لأنَّ نفي النفي إثبات.

---

(١) الحروفيون، ص٥٥.

(2) الحروفيون، ص٥٤.

فـــ «إلاّ» كأدوات النفي الأخرى يستقيم الكلام عند حذفها في مواضع، ولا يستقيم في مواضع أخرى، بحسب التركيب والفعل وما يسند إليه.

فحين نقول: ليس زيد مسافراً، ولا أفهم قصدك يستقيم المعنى عند حذف الأداة بالإثبات، وحين نقول: ليس الكذب نافعاً، ولا يفلح المنافقون لا يستقيم الكلام عند حذف الأداة.

كذلك الشأن في الآيتين اللتين أنكر ذو الإمامات الثلاث أن تكونا شاهدين على الاستثناء المفرغ في الإيجاب، ونظير الآيتين قوله تعالى ﴿**وَيَأْبَى اللّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ**﴾ وهو استثناء مفرغ، والمفسرون يؤولونه على معنى لا يريد الله إلاّ أن يتم نوره، والصياغة الإلهية أقوى وأرصن.

ولعدم إدراك ذي الإمامات الثلاث هذا الجانب من المسألة أصدر هذه الفتوى العجيبة، إذ قال «لا يمكن أن يأتي التفريغ مع الإيجاب عند المجيزين إلا بتقدير مستثنى منه محذوف جوازاً أو بتضمين الكلام معنى النفي»(١).

وبهذا ألغى ذو الإمامات الثلاث الاستثناء المفرغ المذكور في كل كتب النحو.

وكرر هذه الفتوى مرة أخرى في رده على ما ذكرت من أمثلة الاستثناء المفرغ في الإيجاب، إذ قال «... وإنما القدح في فهمك لهذا الكلام وتحليلك له، لان كلاً من أمثلتك تتضمن حذفاً وتأويلاً محمولاً على المعنى لا يجعله يستقيم إلاّ بإجرائه على الاستثناء التام بنوعيه»(٢).

فكل استثناء مفرغ جارٍ على الاستثناء التام بنوعيه عند ذي الإمامات الثلاث ولم يذكر ذو الإمامات الثلاث أمثلتي على الاستثناء المفرغ في جمل موجبة ليرى القارئ كيف هي جارية على الاستثناء التام بنوعيه .

---

(1) الحروفيون، ص٥٦.

(2) الحروفيون، ص٦٠.

ولا ريب أن هذه الفتوى التي أصدرها ذو الإمامات الثلاث إنما هي إحدى إبداعات الإمامات الثلاث.

وهو مع إنكاره حمّل الآيتين على الاستثناء المفرغ في الإيجاب، يذكر نصاً لابن هشام أثبت فيه أن ما في الآيتين إنما هو استثناء مفرغ في الايجاب.

وأنا أنقل هنا النص من كتاب ذي الإمامات الثلاث، قال ابن هشام في المغني «وقع الاستثناء المفرغ في الإيجاب في نحو ﴿**وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ**﴾ و ﴿**وَيَأْبَى اللّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ**﴾ لما كان المعنى وإنها لا تسهل إلاّ على الخاشعين، ولا يريد الله إلاّ أن يتم نوره»[(١)].

وهنا عجيبتان:

العجيبة الأولى: أنه مع إلغائه الاستثناء المفرغ في الإيجاب، ومع إنكاره أن يكون ما في الآيتين استثناء مفرغاً يذكر نصاً لمن هو أعلم منه يثبت فيه وقوع الاستثناء في الإيجاب في الآيتين.

والعجيبة الثانية: أنه يقيم قراره بإلغاء الاستثناء المفرغ في الإيجاب اعتماداً على تفسير الآيتين وليس على ما جاء في كلام الله تعالى.

وعلى هذا فالفرق بينه وبين ابن هشام أن ابن هشام عدّ ما في الآيتين استثناءً مفرغاً اعتماداً على كلام الله تعالى، وأنَّ ذا الإمامات الثلاث أقام إنكاره لهذا الضرب من الاستثناء على كلام المفسرين، وهو ليس كلام الله.

يتضح ذلك من قوله «فهؤلاء جميعاً من المجيزين ولم يقل أحد منهم بأن الاستثناء في هذه الآيات مفرغ على الحقيقة دون تقدير أو تأويل».

وهنا ظهرت لنا عجيبة ثالثة، وهي أعجبهن، في قوله «ولم يقل أحد منهم بأن الاستثناء في هذه الآيات مفرغ ...».

---

(١) الحروفيون، ص٥٦.

ألم يقل هو قبل سطرين أن ابن هشام قال «وقع الاستثناء المفرغ في الإيجاب في الآيتين».

فهل تفسير ابن هشام للآيتين اللتين نَصَّ على وقوع الاستثناء المفرغ فيهما ينقض قوله على وقوع الاستثناء المفرغ فيهما.

وقال ذو الإمامات الثلاث «أورد المؤلف طائفة من أبيات الشعر التي زعم أن الدكتور عضيمة قد ذكرها شواهد على التفريغ في الإيجاب» .

وربما أوهم قول ذي الإمامات الثلاث «زعم» أن عضيمة لم يقل ذلك وكتابه موجود فليراجعه من يريد أن يتحقق.

وقد أورد الشواهد في سياق إنكاره ما ذهب إليه النحويون من أن الاستثناء المفرغ لا يجوز في الإيجاب.

وشواهده هي:

تثاقلت إلاّ عن يد أستفيدها وخلة ذي ود أشد بهـا أزري

تثاقلت إلاّ عن يد: استثناء مفرغ، فما المستثنى منه الذي تقدره يا ذا الإمامات الثلاث لإجرائه على الاستثناء التام في أحد نوعيه؟

والقول الآخر:

تمت عبيدة إلا من محاسنها والملح منها مكان الشمس والقمر

وهو استثناء مفرغ، إذ يستقيم المعنى إذا قلنا تمت عبيدة من محاسنها فيكون مدحاً.

وقول جميل بثينة:

ألا قد أرى إلاّ بثيـنة ها هنا لنا بعد ذا المصطاف والمتربع[1]

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن، جـ١، ق١، ص١٨٦ – ١٨٧.

والكلام يستقيم إذا قيل ألا قد أرى بثينة ها هنا ولا سبيل إلى تقدير مستثنى منه محذوف وشواهد أخرى أثبتها محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن.

وقد أثبتُ عدداً من الأمثلة على الاستثناء المفرغ في الإيجاب، خطأها – ذو الامامات الثلاثة – وعدها مما هو جار على الاستثناء التام بنوعيه.

والأمثلة التي ذكرتها هي:

إنهم متضامنون إلاّ على الخير

وإننا صابرون إلاّ على الهوان

وزيد هادئ الطبع إلاّ إذا أغضبته

ونحن نعمل بجد إلاّ حين يشتد الحر.

وهذه الأمثلة يستقيم المعنى في كل منها إذا حذفت أداة الاستثناء النافية فيصير المعنى إثباتاً.

وقلت في ختام ذلك «وكلنا يردد قول المتنبي:

يا أعدل الناس إلاّ في معاملتي فيك الخصام وأنت الخصم والحكم

ولا نرى فيه غضاضة[1].

إذ هو مع «إلاّ» عتاب، وإذا حذفت «إلاّ» استقام المعنى فصار مدحاً.

فما قولكم؟

فما قولكم في النظرية القائلة «إن كل استثناء مفرغ هو استثناء تام بنوعيه» ؟

– أجمع لا يؤكد بها دون كل

قلت في «**النحويون والقرآن**».

«ذكر السيوطي أن جمهور النحويين منعوا التوكيد بأجمع دون أن يسبقه كل إذ قال «والجمهور على أنه لا يؤكد به» أي أجمع دون كل والمختار وفاقاً لأبي

---

(١) النحويون والقرآن، ص٦٧.

حيان جوازه لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى ﴿**لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ**﴾.... ».

وقلت «وإذا صح ما نسبه السيوطي لجمهور النحويين فذلك أمر عجب، فقد جاء التوكيد بأجمع في القرآن دون «كل» في أربعة وعشرين موضعاً، في حين جاء بعد كل في موضعين فقط».

وقلت «ومن العجب أيضاً أن تكون إباحة ذلك مذهباً لأبي حيان المتوفى في سنة (٧٤٥)»[١].

هذا كل ما قلته بشأن هذه المسألة.

استهل ذوالإمامات الثلاث رده بالقول «وهذا فصل أقطع مبتور الأطراف» واستغرب قولي «وإذا صح ما نسبهُ السيوطي، إذ قال «والغريب أن المؤلف يقول وإذا صح ما نسبه السيوطي لجمهور النحويين فذلك أمر عجيب كأن مصادر النحو عنده محصورة بكتاب الهمع لا غير».

وقد احتطت بقولي هذا فيما نسبه السيوطي لجمهور النحويين وبنيت كلامي على احتمال أن يكون ما نسبه السيوطي للجمهور صحيحاً، وإلاّ فمن أين جاء به، وهو متأخر (ت٩١١).

وذو الإمامات الثلاث يرى أن السيوطي واهم فيما ذكره لاعتماده على ما ذكره ابن مالك وأبو حيان، إذ يقول «أبدأ التحليل فأقول إنّ السيوطي – رحمه الله – وهم في هذه النسبة إلى الجمهور ومرد ذلك عندي هو اعتماد الرجل في كتابه الهمع على كتابي التسهيل لابن مالك والارتشاف لأبي حيان»[٢].

ولا قيمة لتوهيمه، فليس هو بمنزلة السيوطي وابن مالك وأبي حيان، على الرغم من إماماته الثلاث.

---

(١) النحويون والقرآن، ص٨٤.

(٢) الحروفيون، ص٦١.

ولأنه لا يتورع عن الافتراء بين يدي كلام الله ويشتم بكلام الله، ألم يقل إن المؤلف يفهم قوله تعالى ﴿**جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**﴾ على أن معناه «وجعلنا العربية قرآناً، ومن يجترئ على مثل هذا لا يعتمد عليه في تقويم من هو أعلم منه وأتقى منه.

ولأنه يغضب للنحويين ولا يغضب لكلام الله.

وهمع الهوامع موجود بين أيدي الناس الآن، ويعتمد عليه الدارسون، وقد وجدت فيه ما يخالف ما هو موجود في كلام الله تعالى.

فهل في التنبيه على تصحيحه ما يضير؟

وإذا كان هذا لا يعنيك فإنه يعنيني ويهمني، وقد مضى ذو الإمامات الثلاث في رده في كلام طويل مع إزجاء الشتائم خلال ذلك بما لا صلة له بالمسألة.

وما له صلة بها هو هل يصح التوكيد بأجمع دون أن يسبقها كل؟

بلغ هذا الرجل ذو الإمامات الثلاث الغاية في التحامل والافتراء مع ما تفيض به جعبة إماماته الثلاث من الشتائم التي لا يحدها وازع من أمانة علمية ومن إيمان بالله واليوم الآخر.

وإني ذاكر هنا ما أثبتُّه بين يدي القارئ، ثم عارض ما ساقه في رده من الشتم والافتراء ليحكم – منصفاً – عليّ أو عليه.

قلت في النحويون والقرآن:

«منع ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك حذف حرف الجر إذا لم يتعين» يقول «فإن لم يتعين الحرف لم يجر الحذف، نحو رغبت في زيد، فلا يجوز حذف «في» لأنه لا يدرى حينئذ هل التقدير رغبت عن زيد، أو في زيد»(١).

هذا ما قاله ابن عقيل بشأن الفعل «رغب» إذ نص بشكل قاطع أنه لا يجوز حذف حرف الجر معه.

وقد جاء في القرآن حذف حرف الجر معه على نحو ظاهر في قوله تعالى ﴿**وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ**﴾.

أليس فيما ذكره ابن عقيل مناقضة ظاهرة ومخالفة لما في كلام الله، وكتاب شرح ابن عقيل كتاب منهجي بين أيدي الدارسين، وكتاب الله بين أيدي الناس ولم يذكر ابن عقيل الآية للبيان والتوجيه، وقد جزم بما هو مخالف لكلام الله تعالى.

ومنع ابن عقيل حذف حرف الجر أيضاً إذا لم يتعين مكان حذفه إذ يقول «وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز نحو اخترت القوم من بني تميم فلا

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٥٣٩

يجوز الحذف، فلا تقول: اخترت القوم بني تميم، إذ لا يُدرى هل الأصل اخترت القوم من بين تميم أو اخترت من القوم من بني تميم».

وهذا الفعل «اختار» الذي منع ابن عقيل حذف حرف الجر معه جاء في القرآن وقد حذف حرف الجر معه في قوله تعالى ﴿**وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً**﴾.

ولم يذكر ابن عقيل الآية ليبرئ ذمته، وليبين الوجه فيها المخالف لما جزم في منعه(١).

هذا ما أثبتُّه في «النحويون والقرآن».

استهل ذو الإمامات الثلاث رده بالقول «ألصق المؤلف إحدى دواهيه بابن عقيل حين اتهمه بأنه منع حذف حرف الجر إذا لم يتعين أو يتعين مكان حذفه، واستشهد بنتف من شرح ابن عقيل اقتطعها اقتطاعاً، وما هي من قول ابن عقيل في الحقيقة، وسأورد هنا النص كاملاً وأؤشر على ما اقتطعه المؤلف ليدلل به على اتهامه».

وأثبت ذو الإمامات الثلاث نص ابن عقيل:

يقول ابن عقيل «ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير «أنّ» و «أنْ» بل يقتصر فيه على السماع، وذهب أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي وهو الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياساً بشرط تعين الحرف ومكان الحذف نحو: بريت القلم بالسكين، فيجوز عنده حذف الباء فتقول بريت القلم السكين، فإن لم يتعين الحذف لم يجز الحذف نحو، رغبت في زيد، فلا يجوز حذف في لأنه لا يدري حينئذٍ هل التقدير رغبت عن زيد أو في زيد، وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز نحو، اخترت القوم من بني تميم،

---

(١) النحويون والقرآن، ص١٠٧.

فلا يجوز الحذف فلا تقول: اخترت القوم بني تميم، إذ لا يدري هل الأصل اخترت القوم من بني تميم أو اخترت من القوم بني تميم»[1].

هذا هو النص كاملاً الذي أثبته ذو الإمامات الثلاث من كلام ابن عقيل.

وعقب عليه قائلاً «فالكلام المقتطع هو في الحقيقة منسوب إلى الأخفش الصغير الذي خالف قياس الجمهور».

وأنت ترى – أيها القارئ – أن هذا القول المخالف لما ورد في القرآن يكون من الدواهي ومن التهم حينما يكون منسوباً إلى ابن عقيل، ولا يكون كذلك حينما يكون منسوباً إلى علي بن سليمان الأخفش، وهو حكم مخالف لما تمثل في القرآن في فعلين خاصين.

ولو نظرنا إلى هذا النص بتأنٍ وهدوء ودونما انفعال تكشفت لنا منه ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: هو مذهب الجمهور الذي هو «لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير أنّ وأنْ ...».

المذهب الثاني: هو مذهب علي بن سليمان الأخفش الصغير الذي يذهب فيه إلى أنه يجوز حذف حرف الجر في غير أنّ وأنْ، الذي هو: بريت القلم السكين الذي تتضح نهايته في قول ابن عقيل فيجوز «عنده» حذف الباء فتقول بريت القلم السكين.

المذهب الثالث: وهو الذي استأنف فيه ابن عقيل، إذ قال: فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف نحو: رغبت في زيد، فلا يجوز حذف في لأنه لا يدري حينئذ ... وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز نحو اخترت القوم من بني تميم ... ».

---

(١) الحروفيون، ص٦٦.

ولكي ينفي هذه الداهية والتهمة عن ابن عقيل، ويلصقها هو بعلي بن سليمان الأخفش يقول ذو الإمامات الثلاث «فالكلام المقتطع في الحقيقة منسوب إلى الأخفش الصغير الذي خالف قياس الجمهور».

ودليله على تبرئة ابن عقيل من هذه التهمة «وحاصله أن الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف الجر ثم إن كان المجرور غير «أنّ» و «أنْ» لم يجز حذف حرف الجر إلا سماعاً، وإن كان «أنّ» و «أنْ» جاز ذلك قياساً عند أمن اللبس وهذا هو الصحيح .. فعُرف بذلك أن مذهب الرجل هو مذهب الجمهور .. وقد برأ نفسه بنفسه مما اقترفه المؤلف».

ولأن ذا الإمامات الثلاث يكتب وهو مغيظ محنق فهو لا يتثبت مما يقول. أليس قول ابن عقيل «ثم إن كان المجرور خبر أنّ وأنْ لم يجز حذف حرف الجر إلاّ سماعاً» يدل على منعه حذف حرف الجر فيما عدا أنّ و أنْ، ويدخل في هذا الإطلاق منعه حذف حرف الجر مع رغب واختار إذ هما ليسا مما يسبقها أنّ وأنْ في الاستعمال.

والدليل الآخر على منع ابن عقيل حذف حرف الجر مع رغب واختار أنه قال – وهذا ما لم يذكره ذو الإمامات الثلاث – : «وأما أنّ وأنْ فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً بشرط أمن اللبس كقولك عجبت أن يدوا والأصل عجبت من أن يدوا».

ثم قال «فإن حصل لبس لم يجز الحذف نحو رغبت في أن تقوم أو رغبت في أنك قائم، فلا يجوز حذف «في» لاحتمال أن يكون المحذوف «عن» فيحصل اللبس».

ولو كان هذا مذهب علي بن سليمان الأخفش، وابن عقيل يخالفه كما زعم ذو الإمامات الثلاث لما ذكره ابن عقيل مرة أخرى بعد الذي ذكره سابقاً.

ويستمر ذو الإمامات الثلاث فيما هو ماض عليه من الشتم – وتتضح الحالة التي هو فيها من الألفاظ التي استعملها – إذ يقول «ومما لا ينقضي

العجب منه جرأة المؤلف على الاستنباط والتوجيه معتمداً على انطباعاته وهواجسه دون الدليل والبرهان فتراه يربط حذف حرف الجر في قوله تعالى ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ بما جاء في مواضع أخرى مذكوراً فيه كما في ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ و ﴿وَلاَ يَرْغَبُواْ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِ﴾ يعني بذلك أن الحرف المحذوف المراد هو «عن» لأنه قد ذكر في آيات أخرى، وهذا من الجهل بطرائق الاستنباط والاستنتاج، لأن السياق والحكم في الآيات مختلفان».

أقول لذي الإمامات الثلاث:

- إني ذكرت هذه الآيات لأظهر أن حرف الجر مع «رغب» قد جاء على صورتين في القرآن محذوفاً ومذكوراً ولم يشر ابن عقيل إلى أي منهما، ليستدل بما يوافق ما أقره، وليوجه ما جاء مخالفاً لما تمثل في القرآن، ولا ريب أن ما أفتى به يناقض ما في القرآن مناقضة ظاهرة، ولقد كان الأجدر به أن يلتمس وجهاً للآية التي جاء فيها حذف حرف الجر مع «رغب» الذي منعه. ولا عذر لمن أفتى بما يناقض ما هو ماثل في كلام الله تعالى في الفعل نفسه.
- أما قول ذي الإمامات الثلاث «لأن السياق والحكم في الآيات مختلفان» نعم مختلفان لأن حذف «عن» وذكره إنما يتأتّى من اختلاف السياق والحكم.
- أنكر ذو الإمامات الثلاث أن الحرف المحذوف في الآية التي حذف منها هو «عن».

ولست أدري ما العلم الذي أدى به إلى إنكار أن الحرف المحذوف هو «عن» من الفعل «رغب».

إذ من المعروف في اللغة أن هذا الفعل يتعدى بالباء على إرادة الميل إلى الشيء، ويتعدى بـــ «عن» للدلالة على العدول عنه، فهل ثمة وجه آخر؟

وقد جاء الفعل «رغب» معدى بـــ «عن» فقط للدلالة على العدول في القرآن.

ويقول ذو الإمامات الثلاث، وهو مازال على الحالة التي هو فيها:

«ولو كان المؤلف بحّاثاً مطلعاً لتردد في أن يطلق هذا الزعم، وإلاّ فإن المرادي (ت ٧٤٩) رد شبهته هذه حين عرض لهذا الموضوع».

والشبهة هي أن الحرف المحذوف في الآية مع الفعل رغب هو «عن»، وقول المرادي «فإن قلت فقد حذف في قوله تعالى ﴿**وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ**﴾ قلت عنه جواباً: أحدهما أن يكون حذف اعتماداً على القرينة الرافعة للبس، والآخر أن يكون حذف لقصد الإيهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن» .

وجواباً عن هذا أقول مستعملاً أسلوبه:

ولو كان ذو الإمامات الثلاث بحّاثاً مطلعاً لما وقع في خطأ نسبة هذا القول للمرادي، لأنه في الأصل قول الزمخشري (ت ٥٣٨) وقد أثبته في سياق عرض هذه المسألة ، في« النحويون والقرآن» .

والعجيب أنه مع إنكاره أن يكون الحرف المحذوف هو «عن» فإن ما استدل به وهو قول المرادي جاء فيه أن الحرف المحذوف هو «عن» في قوله «ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن».

ويمضي ذو الإمامات الثلاث فيما هو فيه وبالأسلوب نفسه، فيقول: «ثم استمر المؤلف في تأويله المتعثر واستنتاجه المترنح فزعم أن قوله تعالى ﴿**وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا**﴾ رد سماعي على من ذهب إلى منع حذف حرف الجر إذا لم يتعين مكان الحذف كقولهم: اخترت القوم من بني تميم».

ثم قال «وأنا فلست أدري كيف مرت هذه الآية في ذهن المؤلف وعلى أي أساس ربطها بالمثال»(١).

وإذا كان ذو الإمامات الثلاث لا يدري ذلك فأني أبيّن له كيف مرت ببالي: إذ من المعلوم أن الاختيار لابد أن يكون من مجموع، وهو هكذا يرد في الاستعمال. وقد ذكر ابن عقيل أن الفعل اختار مما لا يحذف معه حرف الجر، وقد جاء في القرآن خلاف ما نص عليه، فيلزمه أن يبين الوجه في حذف حرف الجر مع الفعل اختار نفسه في القرآن، لينفي عما أقرّه شبهة مخالفة ما ورد في كلام الله تعالى.

ثم يختم ذو الإمامات الثلاث هذا الحشد من الشتائم بالقول «على أن صاحبنا بعد كل هذا يتعجب من ابن عقيل كيف لم ينتبه إلى تلك الآيتين ... والحق أن الغافل في المسألة كلها هو المؤلف» (٢) .

ولم أقل: ينتبه إلى تلك الآيتين، إذ هو تعبير غير صحيح، وإنما قلت «وإنه لمن العجب أن يمنع ابن عقيل حذف حرف الجر على هاتين الصورتين دون أن يلتفت إلى الآيتين اللتين تمثل فيهما ما منع على نحو ظاهر فيلتمس لكل منهما وجهاً من الوجوه بالتأويل أو التعليل بما يبيح إجراء ما منع».

فيجيب عما قلت قائلاً «ولو كان له أدنى معرفة لأدرك أن ابن عقيل إنما جاء بمثاليه «رغبت في زيد» و «اخترت القوم من بني تميم» حكاية عن الآيتين وقياساً عليهما».

أقول له: «ولو كان لك أدنى إدراك لمعرفة ما يعنيه الحكم بمنع ما ورد في كلام الله تعالى في كتاب منهجي بين أيدي الدارسين لما قلت هذا الكلام.

---

(١) الحروفيون، ص٦٨.

(2) الحروفيون، ص٦٩.

ثم كيف يكون مثالا ابن عقيل المذكور فيهما حرف الجر مع الفعلين «رغب واختار» يا ذا الإمامات الثلاث حكايةً عن الآيتين وقياساً عليهما والآيتان محذوف معهما حرف الجر وهو ما منعه ابن عقيل؟

وما الذي منعه من ذكر الآيتين اللتين أفتى بمنع ما جاء فيهما؟

ألهذا المستوى تنحدر المغالطة بين يدي كلام الله تعالى؟

ويكفيك – يا ذا الإمامات الثلاث – أنك تدافع عمن منع ما ورد في كلام الله تعالى بشأن الفعلين – رغب واختار – جاء فيهما خلاف ما منع.

اللهم اشهد ، واشهدوا أيها المؤمنون.

وذو الإمامات الثلاث يرى أنه بهذا قد اعتذر لتحاشي ابن عقيل ذكر الآيتين، وقد نص على ما يخالف كلام الله في الفعلين رغب واختار.

ومما يستثير الاستغراب والإنكار لصنيع ابن عقيل حين منع حذف حرف الجر مع الفعلين «رغب واختار» وقد جاءا في كلام الله تعالى محذوفاً معهما دون أن يذكر الآيتين اللتين ورد فيهما ذلك أنَّ ابن عقيل اعتاد أن يذكر بعد الأحكام التي يثبتها ما جاء مخالفاً لها من الشواهد الشعرية.

فهو مثلاً لم يفته بعد أن فرغ من الكلام على دخول اللام على خبر «إنَّ» أن ينبه على أنها قد تأتي زائدة في خبر أمسى شذوذاً وذكر الشاهد:

مروا عجالى فقالوا كيف سيدكم فقال من سألوا أمسى لمجهوداً

ولم يفته في هذا السياق أن يذكر:

أم الحليس لعجوز شهــــــر به ترضى من اللحم بعظم الرقبة

وحينما ذكر امتناع الجمع بين «يا» النداء والميم في اللهم ذكر قول الشاعر:

إني إذا مـــــا حـــدث الّمــــا أقول يا اللهم يا اللـــــــــهما

وحين أشار إلى امتناع دخول «يا» على المعرف بــ «أل» ذكر

وغير ذلك في مواضع أخرى فأكثرها شواهد لا يعرف قائلها، وتمثل شذوذاً لا يحفل به ولا يعرج عليه.

لكن حينما منع ابن عقيل حذف حرف الجر مع الفعلين «رغب واختار» وقد جاء الحرف محذوفاً مع هذين الفعلين في كلام الله، والسياق يقتضيه ويلزمه أن ينبه على ذلك لم يستثر هذا ذا الإمامات الثلاث، وإنما مضى يدافع عن ابن عقيل مع خليط من الشتائم لمؤلف «النحويون والقرآن».

عقل الإمامات الثلاث :

اتضح لنا بدلائل ظاهرة أن ذا الإمامات الثلاث يغضب إذا مُس أيٌ من النحويين بأدنى مس، ويكون ذلك دافعاً إلى سيل من الشتائم يزجيها إلى مؤلف «النحويون والقرآن»، ولا يغضب إذا مُس كلام الله بأي نعت مهما اشتد وساء، ودليل ذلك الظاهر هو أنه لم يشر إلى الفصول من «النحويون والقرآن» التي أثبت فيها المؤلف ما بدر من النحويين من نعتهم لما وقفوا عليه من القرآن بالشذوذ والقلة والضعف وحمله على الضرورة وحمله على التوهم وحمله على الجر على الجوار.

وفي مسألتنا هذه «حذف حرف الجر» منع ابن عقيل أو الأخفش كما يقول ذو الإمامات الثلاث حذف حرف الجر مع الفعلين «رغب واختار» وقد جاء حذف حرف الجر مع هذين الفعلين في كلام الله تعالى، فهو حكم مخالف مخالفة ظاهرة لما جاء في القرآن دون الإشارة إلى الآيتين اللتين تضمنتا حذف حرف الجر مع «رغب واختار».

وقد غضب ذو الإمامات الثلاث غضباً شديداً لنسبة هذا القول إلى ابن عقيل، لأنه يرى أنه ليس قول ابن عقيل وإنما هو قول علي بن سليمان الأخفش واستهل رده المشحون بالشتائم بقوله:

«ألصق المؤلف إحدى دواهيــه بابن عقيــل حين اتهمه بمنـــع حرف الجر ...» إذ هو يرى أن من قال ذلك هو علي بن سليمان الأخفش.

والأسئلة التي ينبغي أن نرفعها إلى مقام ذي الإمامات الثلاث هي:

- لماذا تعد ذلك من الدواهي والتهم التي تستثير وابلاً من الشتائم حينما ينسب القول إلى ابن عقيل ولا تعده كذلك إذا نسب إلى علي ابن سليمان الأخفش؟ وهو رجل كريم ومؤمن بالله واليوم الآخر؟
- وما الفرق بيني وبينك، أنا نسبته إلى ابن عقيل وأنت نسبته إلى الأخفش، وكلاهما من السلف الصالح؟
- ولماذا تغضب – يا ذا الإمامات الثلاث – إذ نسب القول إلى ابن عقيل ولا تغضب للحكم بما يخالف ما جاء في كلام الله تعالى على نحو ظاهر وتجاهل ما جاء فيه وإغفاله؟
- ولماذا حينما ألصقتُ أنا الدواهي والتهم بابن عقيل انهالت عليَّ شتائمك؟

ولماذا حين ألصقتها أنت الدواهي نفسها بعلي بن سليمان الأخفش لم ينلك شيء من ذلك، وكنت أنت الفهيم، وذا الإمامات الثلاث؟

- وما الذي يتغير في الأمر حينما يكون هذا القول المخالف لما جاء في كلام الله تعالى مخالفة ظاهرة منسوباً إلى ابن عقيل أو إلى الأخفش الصغير؟

إن في هذا دلالة لا تقبل الشك وهي أني لو نسبت هذا القول إلى الأخفش الصغير ابتداءً وأنكرته دون أن أشير إلى ابن عقيل لدافع هذا الدفاع عن الأخفش الصغير وبرأه مما قلت ونسبه إلى ابن عقيل مع ما تزخر به إماماته الثلاث من فنون الشتائم وضروبها.

وفي هذا دلالة ظاهرة على مبلغ عقل هذا الرجل ذي الإمامات الثلاثة وعلى لون ذمته.

ولا تفسير لكل هذا سوى أنه يظهر مدى تأثير «النحويون والقرآن» في عقل هذا الرجل الذي هو ذو الإمامات الثلاث.

وشبيه بهذا التأثير ما ينتابه من الغضب كلما قلت أن القرآن هو الأقيس لغة رداً على ما يقع فيه النحويون حينما يحكمون على بعض ما يرد فيه من الأوجه الإعرابية بأنه مخالف لقياس العربية، وأنا لا أستبعد أنَّ ذا الإمامات الثلاث لا يستثيره هذا القول إذا وجده في غير كتاب «النحويون والقرآن» لأن هذا ما يقوله كل العارفين بمنزلة لغة القرآن، ولا أستبعد أن يكون قد وجد ذلك لدى باحثين آخرين ولم يستثره.

اكتشف ذو الإمامات الثلاث أن مؤلف «النحويون والقرآن» مصاب «بالخبل»، وذلك لقوله إن القرآن هو الأقيس لغة، إذ هو يرى أن هذا القول مؤدٍ إلى إلغاء القراءات القرآنية جميعها، جاء هذا في سياق إنكاره لكون القرآن هو الأقيس لغة، إذ قال «... بل كيف تكون لغة القرآن هي الأقيس وقد نزل على سبعة أحرف، وتعددت فيه القراءات ولكل منها قياس».

وانتهى إلى القول «... أفلا ينظر المؤلف إلى أين أوصلنا رأيه وتحليله، لقد وصلنا إلى ضرورة إلغاء القراءات القرآنية – متواترة وغير متواترة، والإبقاء على قراءة واحدة فقط تمثل الأقيس ... وكفى به خبلاً»[١].

« وكفى به خبلاً » أسلوب تعجب كما تقول كتب النحو، فهو بمنزلة: ما أخبله! ولم يبين لنا ذو الإمامات الثلاث ما تأثير القول بأن القرآن هو الأقيس لغة على القول بإعجازه، فهل يمس ذلك القراءات المتواترة وغير المتواترة؟!

– الظن لا يكون بمعنى العلم

هذه المسألة ذكرتها في سياق الفصل «ما منعه النحويون وهو وارد في القرآن».

استهل ذو الإمامات الثلاث رده لما أثبته مؤلف «النحويون والقرآن» بالقول «طعن المؤلف هنا بصاحب نقع الغلل، واستفسد ما ذهب إليه الأخير من أن الظن لا يأتي بمعنى العلم في كلام العرب»[٢].

والحق أنني لم أطعن بصاحب نقع الغلل، وإنما قلت في البدء: «نقل أبو حيان عن أبي بكر بن ميمون قوله: إن الظن لا يأتي بمعنى العلم» إذ قال

---

(١) الحروفيون، ص٨٥.

(٢) الحروفيون، ص٦٩.

«وذهب الأستاذ أبو بكر محمد بن ميمون في كتابه المسمى نقع الغلل إلى الظن بمعنى العلم غير مشهور في لسان العرب ولا معوّل عليه في حكاية من حكاه عن العرب، وتأول من أوهم ظاهره ورود ذلك».

ثم قلت «ولئن كان يريد بذلك الظن مصدراً دون ما يشتق منه من الفعل والمشتق لهو محق في ذلك، فقد جاء الظن في القرآن في واحد وعشرين موضعاً كان فيها كلها دالاً على الشك»(١).

وذكرت شواهد من كلام الله تعالى جاء فيها الظن مصدراً دالاً على الشك من ذلك قوله تعالى ﴿**يَظُنُّونَ بِاللّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ**﴾ (٢).

وقوله ﴿**مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ**﴾ (٣).

وآيات أخر.

ثم قلت «وإن كان أبو بكر بن ميمون يطلق ذلك فيشمل به الفعل أيضاً فليس هو بمصيب».

وذكرت شواهد مما جاء في القرآن من الفعل ظن دالاً على اليقين من ذلك قوله تعالى ﴿﴿**وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ**﴾ (٤).

وسياق القصة واستغفاره وركوعه وإنابته كلها تدل على علمه بذلك وتيقنه منه.

ومن قوله تعالى ﴿**وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا**﴾ (٥).

---

(١) النحويون والقرآن، ص١١٠.

(٢) سورة آل عمران، ١٥٤.

(٣) النساء، ١٥٧.

(٤) سورة ص، ص٢٤.

(٥) سورة الكهف، ٥٣.

فقوله تعالى ﴿**وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا**﴾ دليل على تيقنهم من مواقعتهم النار. فهل يعد مثل هذا طعناً.

وقال ذو الامامات الثلاث في سياق رده على ما اثبت في هذه المسألة «ولو كان ما يجوز في القرآن يجوز في كلام العرب لما كان هذا القرآن معجزاً، ولما عجز العرب عن الإتيان بمثله حين تحداهم بذلك» (١)

هذا من المواضع التي ذكر فيها ذو الإمامات الثلاث أن القرآن معجز، وهو لم يقل هذا للتذكير بإعجازه، وإنما ليتخذه سبيلاً إلى الرد والشتم، وهو لم يتذكر أو يذكر أنه معجز حين نعت ما ورد فيه بما يتنافى مع إعجازه.

نعم، إن ما يجوز في القرآن يجوز في كلام العرب، وإلا فليذكر لنا ذو الإمامات الثلاث أيّة جزئية من جزئيات المسائل في أبواب النحو والبلاغة والبيان لم يضع النحويون والبلاغيون نظيراً لها مما ورد في القرآن، بل إنهم لا تطيب نفوسهم بما يرد في القرآن إلا إذا وجدوا له نظيراً من شواهدهم الشعرية التي هي من كلام العرب؟

وبعد مقولته هذه «ولو كان ما يجوزه القرآن يجوز من كلام العرب...» انطلق بهذا الشريط من الشتائم:

«والأصل في هذا الخلط عند المؤلف أنه ليس من أهل النظر في القرآن وعلومه ولا من أصحاب التعمق في تحليل أسلوبه وسياقه، ولا من ذوي التأمل في بلاغته وجزالته».

ولأن ذا الإمامات الثلاث لا يحتمل أن يمس النحوي، أي نحوي بأدنى مس فقد رأى أن ما نسب الى هذا النحوي من مصدره طعناً به .

ولم نجد عنده مثل هذه الغيرة على كلام الله فيما نعته النحويون بما لا يتفق مع إعجازه وكونه كلام الله تعالى.

---

(١) الحروفيون ص ٦٩ .

ـ اللام في جواب «لو» لازمة ولا يجوز حذفها.

ذو الإمامات الثلاث – كشأنه في كل مسألة – إذ يبدؤها بالتهجم والشتم، وهذا ما قاله ابتداءً «هذا الفصل واضح الدلالة في تهالك المؤلف في الطعون على النحويين كما أن فيه إشارة إلى نهج المؤلف في الإغارة على نصوص النحويين وسرقة آرائهم، وإيرادها في معرض الطعن وكأنها من تخريجه واستنباطه هو»(١).

وأبادر قبل المضي في عرض تهجمه الباطل إلى القول:

- إنني اعتمدت في هذه المسألة على ما أثبته ابن مالك – رحمه الله – في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح وأحلت عليه، ولم أذكر قولاً لغيره.
- أما السرقة التي اكتشفها فهي منطلقة من المنحى الذي ابتدعه واخترعه وهو أنه لا يصح لأحد أن يستشهد من القرآن بما استشهد به غيره وإلاّ عدّه سارقاً للاستشهاد به.

هذا من ابتداعه واختراعه، كأنه لا يدري أن كل كتب النحو ترد فيها المسائل نفسها مع شواهدها من القرآن والشعر نفسها فالسرقة التي اكتشفها هي استشهادي من القرآن بما استشهد به النحويون الآخرون، وكان يجب عليَّ – بحسب المنحى الذي اخترعه – أن أوثق استشهادي بكل آية بذكر كل من سبقني بالاستشهاد بها، إذ لا يجوز عنده الاستشهاد بأية آية قبل معرفة من استشهد بها وذكر اسمه، وهذا من فيض الإمامات الثلاث.

قلت في «النحويون والقرآن»:

نسب ابن مالك إلى بعض النحويين قوله أن اللام الواقعة في جواب (لو) لازمة ولا يجوز حذفها، وردّه بقوله والصحيح جواز حذفها في أفصح الكلام

---

(١) الحروفيون، ص٧٥.

المنثور كقوله تعالى ﴿**لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ**﴾ وقوله ﴿**أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاء اللَّهُ أَطْعَمَهُ**﴾.

هذا ما أثبتهُ في «النحويون والقرآن» منسوباً إلى ابن مالك، وأَحلت في الهامش على كتابه «شواهد التوضيح والتصحيح».

فأين الإغارة على نصوص النحويين وسرقة آرائهم وإيرادها في معرض الطعن وكأنها من تخريجه واستنباطه هو.

وقد عرضت في هذا الموضع ما قاله ابن مالك، وإذا كان هذا طعناً على النحويين فالطاعن ابن مالك، ولم أزد على ما قاله شيئاً، وإنما عضدت ما قاله بشواهد أخرى من القرآن جاء فيها جواب «لو» غير مقترن باللام.

وقد اهتم ابن مالك بهذه المسألة حتى أنه نبَّه عليها في «شواهد التوضيح والتصحيح في موضعين منه.

وقد عجبت أن يصدر مثل هذا من نحوي له قول يذكر في كتب النحو، فقلت: «وكأَن هذا النحوي لم يقرأ سورة الواقعة وقد جاءت فيها آيتان متوافقتان في السياق إحداهما اقترن فيها جواب «لو» باللام والأخرى لم يقترن بها، وهما قوله تعالى ﴿**أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ۞ أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ۞ لَوْ نَشَاء لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ**﴾، وقوله ﴿**أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاء الَّذِي تَشْرَبُونَ ۞ أَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ ۞ لَوْ نَشَاء جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ**﴾».

وذكرت آيتين أخريين جاء الجواب فيهما غير مقترن باللام.

وقد بيّن ذو الإمامات الثلاث السرقة التي اكتشفها في «النحويون والقرآن».

إذ قال «ونقول للمؤلف إنك لم تأتِ بشيء من عندك وإنما هي تخاريج القوم ونصوصهم نقلتها عنهم صراحةً وتحلتها نفسك، وكان الواجب عليك أن تشير إلى مصادرك في كل نقول».

والإشارة إلى مصادري هي أن أذكر من استشهد بالآية قبلي انقياداً للمنحى الذي ابتدعه في الاستشهاد والتوثيق، وذكر أن ابن هشام سبقني بالاستشهاد بآيتي الواقعة.

والعجيب أن ذا الإمامات الثلاث بدر منه في عدد من المواضع أنه ينكر ما أنبه عليه من إثبات النحويين في مصنفاتهم ما هو مخالف لما ورد في القرآن ثم يختم ذلك بتأييد ما ذكرته، بعد ما عدّه في مستهل المسألة طعناً بالنحويين، مما يظهر أنّ الحافز الذي دفعه إلى ذلك تأليف كتابه هو الإساءة إلى مؤلف «النحويون والقرآن» وليس تصحيح ما هو غير صحيح.

والدليل على ذلك الحشد من الشتائم وشدتها التي ينهال بها على مؤلف «النحويون والقرآن» في كل مسألة مما لا ينسجم مع سمت العلم ووقاره.

ولأن ذا الإمامات الثلاث لا يقرأ ليفهم وإنما يقرأ ليشتم فهو يقول: «على إن حذف اللام من جواب لو وارد في كلام العرب لا يحتاج إلى هذه الفورة المفتعلة من قبل المؤلف».

ويذكر شواهد شعرية ورد فيها جواب لو غير مقترن باللام، وهي شواهد لا يعتد بها؛ لأن ذكر اللام في كل منها يخل بالوزن، فحذفها ضرورة .

وما ذكره ذو الإمامات هنا حجة عليه وعلى من منع حذف اللام في جواب لو لا على المؤلف، إذ لم يقل إن حذف اللام غير وارد في كلام العرب، وإن ورود حذف اللام في كلام الله تعالى في أكثر من موضع لدليل على وروده في كلام العرب، لأن الله عارف بما في كلامهم.

أما ما ذكرته بشأن اقتران جواب «لولا» باللام الذي أنكره ذو الإمامات الثلاث فهو قياس بدا لي من كلام الله تعالى هذا إذا كنا نتقيد بالإئتمام بما يرد فيه.

فقد وجدت أن لولا الشرطية جاءت في القرآن في خمسة وعشرين موضعاً جاء فيها كلها جوابها المثبت مقترناً باللام، بخلاف لو، إذ جاء في مواضع مقترناً بها، ومواضع أخرى غير مقترن بها كما ذكرت.

ووجدت في هذا إشارة ظاهرة على أن اقتران جواب لولا باللام على وجه اللزوم، واقتران جواب لو بها على وجه الجواز، وعلى هذا يحمل كل ما ورد في الشعر غير مقترن باللام على الضرورة .

هذا إذا كنا نتقيد بما هو وارد في القرآن.

مؤلف «النحويون والقرآن»
يسرق الآيات القرآنية

ابتدع ذو الإمامات الثلاث منحى في الاستشهاد والتوثيق لم يسبقه إليه أحد، وهو أنه لا يصح ولا يجوز لأحد أن يستشهد بآية من القرآن إذ لم يوثق استشهاده بها بذكر من سبقه في الاستشهاد بها، وإلا فهو سارق للآية بحسب مذهب ذي الإمامات الثلاث.

وقد اتهم ذو الإمامات الثلاث في كتابه «الحروفيون» مؤلف «النحويون والقرآن» بسرقة الآيات في أكثر من موضع، سرقها من نحويين آخرين استشهدوا بها.

ولو لم يكن دافعه وحافزه الهجوم والشتم من أي سبيل لما وقع في هذا. إذ لا يوجد في كتب النحو ما هو أظهر من هذه المسألة، فكل شواهد سيبويه من القرآن والشعر ترددت في كل كتب النحو التي أُلِّفت من بعده حتى آخر نحوي، للمسائل نفسها.

وقد اكتشف ذو الإمامات الثلاث أن مؤلف «النحويون والقرآن» قد سرق آيتين في مسألة «حذف اللام في جواب لو»، وهما: آية من سورة النساء، وآية من سورة الأعراف، إذ قال:

«... وآية النساء ﴿**وَلْيَخْشَ الَّذِينَ**﴾ قد اقتنصها من قول ابن مالك» ويبدو إنه استعمل «اقتنصها» في هذا الموضع لئلا تفلت منه.

ثم يقول: «وأما آية الأعراف ﴿**أَن لَّوْ نَشَاء أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ**﴾ فقد سرقها من أبي حيان، والجواب «أصبناهم» ويحيل على البحر المحيط»(١).

ومع ما في سرقة الآيات من الغرابة فإني ذكرت في مستهل هذه المسألة ما نبه ابن مالك عليه في «شواهد التوضيح» بأن من النحويين من منع حذف اللام من جواب «لو» وأثبت شواهده في كتابه، وأما ما قاله أبو حيان في «البحر المحيط» فقد ذكرت في «النحويون والقرآن» في أكثر من موضع أن ما تُغفل

---

(١) الحروفيون ص ٧٥ .

الإشارة إليه في كتب النحو يجد النحويون أنفسهم ملزمين بالوقوف عليه حينما يبرز لهم في سياق إعرابهم القرآن، هذا ما كررته في أكثر من موضع.

وعلى مذهب ذي الإمامات الثلاث فكل النحويين سارقون لأن شواهدهم من القرآن هي شواهد أسلافهم، حتى لتكاد تبدو متشابهة في هذا الشأن.

ولما كان المبتدع لهذا المنحى في الاستشهاد والتوثيق من هو وافر العلم، بآية ما إنه ذو إمامات ثلاث فالأجدر الأخذ بهذا المنحى وتوجيه الباحثين وطلابنا الدارسين بضرورة التقيد به، لأن سرقة آية ليست كسرقة أي شيء آخر.

ولابد أن ننبههم على أن يحتاطوا فلا يستشهدوا بأية آية قبل معرفة من سبقهم في الاستشهاد بها، وأن يوثقوا استشهادهم بذكر من استشهد بها لئلا يجري عليهم ما جرى على مؤلف «النحويون والقرآن».

وإذا لم يجدوا من استشهد بها قبلهم فعليهم ألا يجازفوا في الاستشهاد بها، إذ ما يدريهم فلعل أحداً سبقهم في الاستشهاد بها في ما لم يطلعوا عليه من المصادر.

وقد نبهنا ذو الإمامات الثلاث على مسألة مهمة جداً، وهي أن الفقه الإسلامي خلا من بيان الحكم الذي يُقضى به على سارق الآية من القرآن، استشهد بها واستشهد بها غيره، وعلى فقهائنا أن يعالجوا هذا الإخلال في الفقه الإسلامي، لأن سرقة آية من القرآن ليس بالأمر الهين.

ومن حسن الحظ أن «لجنة النزاهة» لا تدري بهذا النوع الخطير من السرقة، ولولا ذلك لكان مؤلف «النحويون والقرآن» يقبع الآن في غيابة السجن، بتهمة سرقة آيتين من القرآن، آية من سورة النساء وآية من سورة الأعراف استشهد بهما غيره.

والله المستعان على ما نقول.

ـ الفاء في جواب الاسم الموصول :

هذه المسألة ذكرتها في سياق الفصل الذي جعلت عنوانه:

ما وصفوه بالقلة من كلام الله تعالى.

وقلت في مستهله «وصف النحويون عدداً مما وقفوا عليه من الأحكام في القرآن بأنه قليل، وأنه جاء على قلة، ولا موجب لذلك لانتفاء الحاجة إليه والفائدة منه، ولو أنهم استحضروا في أذهانهم دائماً: أنه القرآن كلام الله المعجز الذي هو بلسان عربي مبين المستوي على رتبة واحدة من العلو والإعجاز لما أقدموا على ذلك».

وقلت «وإنا لنرى أن وصفهم ما جاء في القرآن من الأحكام بالقلة إنما هو جُنة يستترون بها عن التصريح بإنكاره، إذ من أصولهم أن القليل مواطئ للضعيف وللقبيح».

واستدللت على ذلك بقول الصبان في حاشيته معقباً على وصف ابن مالك الابتداء بالمشتق دون اعتماد بأنه قليل «ومذهب المصنف وهو الجواز بقبح، كما صرح به في التسهيل، وأشار إليه هنا بـــ «قد»، لأن تقليل الجواز كناية عن القبح».

هذا ما يراه الصبان «لأن تقليل الجواز كناية عن القبح».

وقلت «إن ما يرد في القرآن لا يقوّم بقلة ورود أمثلته فيه أو بقلة نظائره في الاستعمال، وإنما يقوّم بمجرد وروده فيه لاشتماله على الأعلى والأقوى والأقوم بمقتضى ما هو ظاهر من دلائل إعجازه».

وقلت «وإذا كان المنهج البصري يمتدح لأنهم يقيمون أحكامهم على المطرد والأشيع والأكثر، ويتحاشون ما قل وندر فلا يعتدون به، فإن وصف

بعض ما يرد في القرآن بالقلة ينبغي أن يردّ وينكر، إذ هو ينطوي على تسويغ استبعاده من مجال الاستشهاد وقلة الاهتمام به»(١).

والصبان الذي يعرف أن «تقليل الجواز كناية عن القبح» يصف ما جاء في كلام الله تعالى بالقلة، إذ يقول «ودخلت الفاء في الخبر مع أن فعل الصلة ماض لجواز ذلك على قلة، نحو ﴿**إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ**﴾ (٢)».

ولأن ذا الإمامات الثلاث لا يعنيه أن يمس كلام الله بأقبح النعوت لكنه يستشيط غضباً إذا مس أي نحوي بأدنى وصف ولو تلميحاً، فقد رفع في كتابه راية الدفاع عن النحويين في نقض دفاع «النحويون والقرآن» عن كلام الله تعالى، وليس هذا إدعاء باطلاً على ذي الإمامات الثلاث، فقد مر على قول قائل منهم «وأقبح ما يكون ذلك بالجمل نحو قوله تعالى» وهو ما أَثبتُّه في فصل مع فصول أخرى تضمنت مثل هذا التطاول على كلام الله، ولم يحظ منه بأي التفات أو بأية إشارة حتى كأنه لم يره.

أقول: ولأن ذا الإمامات لا يعنيه ما يمس كلام الله تعالى فقد استشاط غضباً لما أثبته من وصف الصبان لكلام الله تعالى بالقلة، وتدفق مع غضبه هذا النحو من الشتم.

«هذا الفصل من أعاجيب الكيد الأعمى بالنحويين في كتاب يبدو أن مؤلفه قد جعله وقفاً على هذا الأمر»(٣).

وبسبب شدة ما انتابه من الغضب والغيرة على النحويين فقد جاء كل كلامه مع ما استشهد به من الشواهد من القرآن بعيداً عن الرد على المسألة مع تدفق سيل الشتائم خلال ذلك.

---

(١) النحويون والقرآن، ص١١٥.

(٢) النحويون والقرآن، ص١١٧.

(٣) الحروفيون، ص٨٠.

ولكي لا يكون هذا اتهاماً باطلاً على ذي الإمامات الثلاث يحسن بي أن أحدد ما له صلة بالمسألة وردّاً عليها، وما لا صلة له بها.

فإن قول الصبان «ودخلت الفاء في الخبر مع أن فعل الصلة ماضٍ لجواز ذلك على قلة نحو ﴿**إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ**﴾» يتضح منه أن ما وصفه بالقلة:

- صلة الموصول فعل ماض والخبر مقترن بالفاء.
- أما صلة الموصول جملة اسمية فلا صلة لها بالمسألة.
- وصلة الموصول فعل مضارع لا صلة له بالمسألة.
- إذا أورد ذو الإمامات الثلاث ما بدا من الشواهد من القرآن نظير ما وصفه الصبان بالقلة فلا صلة له بالمسألة لأن هذا لا يعدّ رداً على ما أثبتُه، وإنما يعضده، فقد جاء ردي على الصبان أنني ذكرت عشرة شواهد من القرآن نفياً لما وصفه بالقلة، لأن تقليل الجواز كما قال كناية عن القبح.

وقد جاءت ردود ذي الإمامات الثلاث المتشنجة غيرة على النحويين بعيدة عن أن تكون رداً على ما أثبتُّ.

إذ ردّ مستشهداً بقوله تعالى ﴿**الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ**﴾.

فلا صلة له بالمسألة لأن فعل الصلة مضارع مع ما أحاط بهذه الآية من الشتائم قبلها وبعدها.

قوله تعالى ﴿**وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ**﴾ لا صلة له بالمسألة، إذ ليس فيه اسم موصول .

وكل رجل يأتيني فله درهمان، لا صلة له بالمسألة لأن المبتدأ ليس اسماً موصولاً والفعل مضارع.

﴿**قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ**﴾ اسم الموصول ليس مبتدأ وإنما هو صفة لاسم إن، فلا صلة له بالمسألة.

﴿**إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ**﴾.

هذا ليس رداً إذ هو أحد الشواهد التي أثبتُّها رداً على ما ذكره الصبان. وأعجب ما شئت لقول ذي الإمامات الثلاث:

«والله لو كان للمؤلف أدنى خبرة في تحليل كلام النحاة والأخذ عنهم لفهم أن إيراد أية البروج ضمن قائمة الأمثلة في المسألة إنما هو إشارة دالة من سيبويه على إجازة دخول الفاء في جواب الصلة وإن كانت فعلاً ماضياً»[(١)].

هذا يظهر بجلاء أن ذا الإمامات الثلاث أما لم يفهم المسألة أو أنه يغالط ليشتم.

فموضع الاعتراض – يا ذا الإمامات الثلاث – هو وصف كلام الله تعالى بالقلة من نحوي يعرف أن القلة كناية عن القبح.

وليس في المسألة من يجيز ذلك ومن لا يجيزه، لأن المؤلف الذي أقسمت أنه ليس له أدنى خبرة – مما تمتلكه أنت – في تحليل كلام النحاة أنكر وصف كلام الله تعالى بالقلة، وليس في المسألة كلها من يجيز ذلك ومن لا يجيزه لأنه وارد في كلام الله تعالى في أكثر من عشرة مواضع أثبتها المؤلف.

ألهذا الحد يبلغ تأثير الغيرة على النحويين بحيث يكون الرد في وادٍ آخر؟ ويقول ذو الإمامات الثلاث مدفوعاً بحالة الغيرة التي انتابته على النحوي الذي وصف كلام الله تعالى بالقلة التي هي كناية عن القبح.

---

(١) الحروفيون، ص٨٤.

«ولو أنه – المؤلف – قرأ كتاب سيبويه بعناية لرد على الصبان في الحال وعزاه إلى الوهم والسهو بدلاً من هذا التأصيل الفاسد والظن السيئ بجمهور النحاة».

وهو يرد هنا على قولي تعقيباً على قول الصبان بشأن الآية:

«وليس في النص ما يحدد مذهب القائل بذلك مما يحمل على الظن أنه أمر متفق عليه، وثابت لدى النحويين».

قلت ذلك لأنه لم ينسب القول لقائل، ولم ينسبه لنفسه مما يحمل على هذا الظن.

وذكر ذو الإمامات الثلاث أن الأخفش ممن أجاز مجيء الصلة فعلاً ماضياً والخبر مقترن بالفاء.

والمسألة يا ذا الإمامات الثلاث ليست بشأن من يجيز ذلك ومن لا يجيزه وإنما هي بشأن من وصف ذلك بالقلة.

وختم ذلك كله بهذا الكلام الذي لا يخلو من الطرافة، إذ قال «أما صاحبنا الحروفي فنقول له إن محاولة إيجاد شيء جديد لا تبرّر الافتراء على أصحاب القديم والأوهام والظنون العبثية لن تخلق واقعاً نحوياً معتبراً ... ألا وإن البناء الأجوف بلا أساس لا يصلح إلاّ أن يكون بئراً منخسفة في الأرض، والذي لا يملك سوى القش لا ينبغي له أن يفكر في تشييد ناطحات سحاب»[1].

ومع الانفعال والاندفاع في الدفاع عن النحويين مع ما رافق ذلك من الشتائم لم يقل ذو الإمامات الثلاث شيئاً عمّا يراه في وصف ما جاء في كلام الله تعالى بالقلة الذي هو كناية عن القبح، ولم يقترف هذا الصبان وحده، وإنما بدر من نحويين آخرين ذكرت منهم أبا علي الفارسي والرضي وابن عصفور وأبا حيان وابن أبي الربيع، وكل ذلك لم يغضب ذا الإمامات الثلاث، لأنه يمس كلام الله تعالى ولا يمس النحويين بشيء.

---

(١) الحروفيون، ص٨٤.

ـ عمل ما عمل ليس ضعيف

ذكرت هذه المسألة في سياق ما عرضت في الفصل الذي جعلت عنوانه «ما وصفوه بالضعف» مما هو وارد في القرآن.

وقلت:

«ذكر أبو جعفر النحاس أن سيبويه يختار الرفع في خبر «إنْ» إذا كانت بمعنى «ما» فيقول: إنْ زيدٌ منطلقٌ؛ لأن عمل «ما» ضعيف و «إنْ» بمعناها فهي أضعف منها».

وما عد ضعيفاً جاء في القرآن في موضعين في قوله تعالى: ﴿**مَا هَـٰذَا بَشَرًا**﴾ وفي قوله ﴿**مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ**﴾.

وقلت: «ولا ريب أن ما يرد في القرآن إنما يكتسب القوة من مجرد وروده فيه، وحسبه أنه من كلام الله فيكون بذلك هو الأقيس والأفضل»، ونفيت عن سيبويه أنه ضعف إعمال «ما» إذ قلت:

«والحق أن سيبويه لم يصف إعمال «ما» بالضعف، وإنما عدّه مخالفاً للقياس إذ قال «هذا باب «ما» أجرى مجرى «ليس» في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف «ما» تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقاً، أما بنو تميم فيجرونها مجرى «أما» و «هل» أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس، لأنه ليس بفعل، وليس «ما» كليس، ولا يكون فيها ضمير»».

وقد أثبتُ ما قاله النحاس بنصه.

وصححته بما قاله سيبويه بنصه(١).

فانظر – أيها القارئ – إلى رد ذي الإمامات واحكم.

قال «أغار المؤلف هنا على أبي جعفر النحاس مرة أخرى فقَوَّله ما لم يقل، ثم ربط ما فهمه هو من كلام الرجل بقول سيبويه، واستنتج منه أنهم

---

(١) النحويون والقرآن، ص١٥٥.

ضعفوا إعمال «ما» عمل «ليس» لأنه مخالف للقياس»[١].

وللقارئ أن يسأله، ما وجه الإغارة على النحاس؟ وهو قد نقل كلامه المثبت في كتابه «إعراب القرآن»؟

وأين الربط بين الكلامين وقد نفى المؤلف ما نسبه النحاس لسيبويه؟ وقد أغضبه قولي بشأن ما يرد في القرآن: «... وحسبه أنه من كلام الله تعالى ليكون هو الأقيس» فرد قائلاً:

«من أوحى للمؤلف بأن لغة القرآن لابد أن تكون هي الأقيس دائماً، وما دليله على ذلك».

وهو يرى أن وجود القراءات يتنافى مع القول بأن القرآن هو الأقيس إذ يقول: «.. كيف تكون لغة القرآن هي الأقيس وقد نزل في سبعة أحرف وتعددت فيه القراءات، ولكل منها قياس»؟

وتعددت فيه القراءات، ولكل منها قياس؟

هذا ما يراه!!

وهو يرى أن القول بأن لغة القرآن هي الأقيس مؤدٍ إلى إلغاء القرارات. هذا ما يراه!!

وقد اكتشف ذو الإمامات الثلاث من قول مؤلف النحويون والقرآن بأن لغة القرآن هي الأقيس أنه مصاب بنوع من الخبل بدرجة «كفى به خبلاً» إذ قال «أفلا ينظر المؤلف إلى أين أوصلنا؟ لقد وصلنا إلى ضرورة إلعاء القراءات القرآنية، متواترة وغير متواترة، والإبقاء على قراءة واحدة فقط تمثل اللغة الأقيس.. وكفى به خبلاً»[٢].

وينفي ذو الإمامات الثلاث في ما هو فيه من الدفاع المتشنج عن النحويين، أن يكون أيٌّ من النحويين قد ضعف عمل «ما» عمل ليس، إذ يقول

---

(١) الحروفيون، ص٨٤.

(٢) الحروفيون، ص٨٥.

«وليأت المؤلف إن استطاع بما يدحض زعمنا وليسم واحداً من هؤلاء المضعفين».

ومن يدحض زعمك – يا ذا الإمامات الثلاث – ليس واحداً منهم وإنما هم قبيل من النحويين، إذ من المعلوم أنَّ عمل «ما» عمل «ليس» مسالة خلافية بين الكوفيين والبصريين. الكوفيون يرون أنها لا تعمل، وقد ذكر أبو البركات الأنباري حجتهم وهي قولهم «وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى وهو شبه ضعيف ولم تقو على العمل كما عملت ليس وما حرف، والحرف أضعف من الفعل»(١).

أليس هذا قول قبيل من النحويين؟

وإن أردت «واحداً من هؤلاء المضعفين» فقد ذكرته أنت مؤكداً بـــ «إنما» في قولك «والنحاس إنما قال عمل «ما» ضعيف» لكنك في حالة التشنج لا تنتبه لما تقول. وفي سياق قوله «وليسَمِّ لنا واحداً من هؤلاء المضعفين» يقول «ولا نظنه يفعل، إذ لو وجد من ذلك شيئاً لما اضطر إلى ليّ النصوص الصريحة وتحريفها».

أية نصوص؟

وهما نصان فقط، نص النحاس أثبتُّه بنصه وهو في كتابه إعراب القرآن، ونص سيبويه وهو في كتابه.

فما وجه اتهامك للمؤلف بـــ «ليّ النصوص وتحريفها». ؟

وذو الإمامات الثلاث بسبب ما يعتريه من الانفعال والتشنج في دفاعه عن النحويين، وبما يضمره من الضغن على مؤلف «النحويون والقرآن» يقول الشيء، ثم يذكر ما يناقضه بعد أسطر قليلة.

فقد رأينا أنه قال «والنحاس إنما قال عمل «ما» ضعيف».

وبعد أسطر قليلة قال «والحق أنه لا النحاس ولا سيبويه قد ضعفوا، إعمال «ما» عمل «ليس» ولم يقولوا ذلك»!!!

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٠٧/١.

ويقول وهو في حالة التشنج التي هي : «على أن المؤلف عاد إلى هذه المسألة وكرر هراءِ وتحريفه، وزاد عليه حين أقحم اسم الفراء ونسب إليه القول: إن أقوى الوجهين هو الرفع».

يصحح ذو الإمامات الثلاث هراء مؤلف «النحويون والقرآن» وتحريفه نقلاً عن كتاب معاني القرآن للفراء قائلاً:

«والنص في معاني القرآن هو «أما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية»(١).

هذا هو الهراء والتحريف!!!

ألا ترون أن هذا الرجل يكتب بما يعتريه من حالة التشنج في حالة من انعدام التركيز.

فقد صحح ما أثبَتَه بذكر ما أثبتُّهُ!!

---

(١) الحروفيون، ص٨٦.

فرية أخرى :

ذو الإمامات الثلاث يغضبه كثيراً قول مؤلف «النحويون والقرآن» أن القرآن هو الأقيس.

وذلك رداً على ما يرد من حكم النحويين على بعض ما جاء فيه بأنه مخالف لقياس العربية.

ينكر ذلك ذو الإمامات الثلاث إنكاراً شديداً مع الشتم الشديد كلما ذكرتهُ وقد قال في أحد المواضع بنبرة من الغضب «من أوحى للمؤلف بأن لغة القرآن لابد أن تكون الأقيس دائماً».

وقال «يزعم المؤلف بأن لغة القرآن يجب أن تكون الأقيس».

وفي هذا الموضع استنتج من قول مؤلف «النحويون والقرآن» أن القرآن هو الأقيس لغة، أنه مصاب بنوع من الخبل بدرجة «كفى به خبلاً».

وقال في هامشه تعقيباً على ما جاء في بحث لي بعنوان «القراءات والتيسير» بعد أن لخص البحث كله بعبارة توافق ما في نفسه من الغيظ والضغن على مؤلف «النحويون والقرآن» «إن حمل الحديث الشريف على المعنى الذي أراده المؤلف يجعل عبارة «أنزل على سبعة أحرف لغواً لا طائل منه»[١].

ولا أدري كيف طوعت له نفسه أن يدني لفظ اللغو من الحديث الشريف في فرية افتراها، وعبارته تدل على ذلك.

اللهم إني أبرأ إليك من هذه الفرية .

وألا لعنة الله على من وجد في كتابه أو بحثه وصف الحديث الشريف باللغو أو مما يستشف مما قاله هذا الوصف أو ما يدل عليه.

ومن شتم ذي الإمامات الثلاث المبتكر في هذا الموضع للمؤلف «أنه لا يفقه شيئاً وأنه من شحاذي الرأي».

ولا أدري كيف يكون من شحاذي الرأي؟

---

(١) الحروفيون، ص٨٥.

فممن شحذه ؟

وهل في العلم أو في النقد من يوصف بأنه شحّاذ؟

اللهم إنك أدرى بمن افترى.

– حذف المتعلق بالفعل اللازم ضعيف

هذا الرجل ذو الإمامات الثلاث مندفع في الاتهام والافتراء دونما وازع من ضمير أو أمانة علمية.

فقد بدأ هذه المسألة بالشتم، إذ قال:

«حمل المؤلف على سيبويه في هذا الفصل الهزيل ورماه بالجهل».

هذه فرية أخرى مما تتضح به إماماته، وإلا فإن الذي يرمي سيبويه بهذا إنما يشتم نفسه، ويدل على حُمقه.

وقد تكشف في فريته الأولى المفضوحة أنه كاذب على القارئ حين شتم مؤلف «**النحويون والقرآن**» في قوله «والغريب أن المؤلف يصوّر سيبويه بأنه المشعوذ الأكبر الذي ساعدته الظروف فأخرج كتاباً في النحو محكماً ودقيقاً أكثر مما يجب».

هذه الفرية المفضوحة هو نفسه فضحها كما ذكرنا، حين كذب على القارئ بأن موضعها من «النحويون والقرآن» ص٣٢٧.

هذه الصحيفة تكذبه، إذ فيها إشادة بسيبويه وتعظيم له ولكتابه، وليس ما كذب وافترى.

ويبدو أن هذه الفرية تستهويه، فهو يكررها هنا، ولعله يرى أنها تحقق له ما يبتغيه من الإساءة إلى مؤلف «النحويون والقرآن» التي لا يتورع من السعي إلى إدراكها من أهون سبيل، وهو الكذب والافتراء.

وفي هذه المسألة «حذف المتعلق بالفعل اللازم ضعيف» وجدت ان سيبويه ضعف حكما واستشهد له بشاهد، وهو قول الشاعر:

إن الكريم وأبيــك يعتمــل   إن لم يجد يوماً على من يتكل

والمتعلق المحذوف: «عليه»، أي من يتكل عليه.

وقد رأيت أن قوله تعالى ﴿**فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ**﴾ مماثل لما ورد في الشاهد إذ المتعلق المحذوف بالفعل «تؤمر» هو «به».

وذو الإمامات الثلاث لا يتورع عن الكذب حتى في المسائل العلمية إذ عقب على ما ذكرت قائلاً «وهذا من الجهل الفاضح إذ أن النحاة قديمهم وحديثهم مجمعون على أن الوجه في الآية هو أن «ما» مصدرية، والمعنى: فاصدع بأمرك».

ولا أرد عليه أنا، وإنما أدع الزمخشري يكذبه بهذا الإجماع الذي ادعاه لقديمهم وحديثهم، إذ يقول «فاصدع بما تؤمر: يقال صدع بالحجة إذا تكلم بها ... والصدع في الزجاجة الإبانة، وقيل: فاصدع: فافرق بين الحق والباطل، والمعنى بما تؤمر به من الشرائع».

فهل الزمخشري من الجاهلين جهلاً فاضحاً يا ذا الإمامات الثلاث؟

ثم يقول الزمخشري «ويجوز أن تكون ما مصدرية، أي بأمرك».

وهذا يعني أن الوجه الأرجح عنده في الآية هو حذف المتعلق بالفعل بدليل تقديمه على الوجه الثاني، الذي جعله مما يجوز[١].

وأَدعُ الزجاج يكذبه بالإجماع الذي ادعاه لقديمهم وحديثهم؛ إذ يقول «وقيل في التفسير، اجهر بالقرآن، ويكون والله أعلم، فاصدع بما تؤمر، أي أَبِن ما تؤمر به»[٢].

ولم يذكر الزجاج وجهاً آخر.

وأَدع أبا البركات الأنباري يكذبه، إذ قال «فاصدع بما تؤمر».

«ما» فيها وجهان أحدهما أن تكون اسماً موصولاً، بمعنى الذي، وتؤمر صلته، والعائد من الصلة محذوف، وتقديره «فاصدع بالذي تؤمر به، والوجه الثاني أن تكون مصدرية، وتقديره فاصدع بالأمر».

---

(١) الكشاف، ٥٥٢/٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ، ١٥٣/٣.

فحذف العائد عند الأنباري أرجح أيضاً بدليل تقديمه[١].

وأَدعُ أبا جعفر النحاس يكذبه، إذ قال «وقال الكسائي، التقدير: بما تؤمر به»[٢].

ولم يذكر قولاً آخر.

فأين إجماع النحاة قديمهم وحديثهم يا ذا الإمامات الثلاث؟ وهل ثمة من هو أشهر من هؤلاء الأربعة في العلم، وفي معرفة ما في كتاب الله تعالى؟ وكتبهم بين أيدي الناس.

وإذا كان ذو الإمامات الثلاث لا يدري بما قاله هؤلاء الأربعة في هذا الشأن فمن هو الأولى والأحق بأن يوصف بالجهل الفاضح؟

وهو في هذا يقترف إثمين:

إثم ما يكذبه بين يدي كلام الله تعالى.

وإثم نقله إجماع النحاة قديمهم وحديثهم إلى قارئه الواثق بإماماته الثلاث.

ألا تتقي الله فيما تدعيه يا ذا الإمامات الثلاث ؟

اللهم اشهد .

ـ المعدود لا يكون صفة :

أوردتُ هذه المسألة في سياق ما استقبحوه وهو وارد في القرآن، فقلت:

«ونسب الرضي إلى سيبويه وجماعة من النحويين أنهم يستقبحون كون تمييز المعدود صفة»، إذ قال «وأعلم أن سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون تمييز المعدود في أي درجة كان صفة، نحو قولك: سبع طوال، وأحد عشر طويلاً، ومئة أبيض لأن المقصود من التمييز التنصيص، وهو معدوم في أكثر الأوصاف، بلى إذا كانت الصفة مختصة ببعض الأجناس لم يستقبح، نحو ثلاثة علماء ومئة قاضٍ».

---

(١) البيان في غريب القرآن، ٢/٧٢ – ٧٣.

(٢) إعراب القرآن، ٢/٢٠٤.

ونفيت أن يكون سيبويه ممن ذهب هذا المذهب، وأثبتُ ما جاء في كتابه إذ قال «باب ما لا يحسن أن نضيف إليه الأسماء التي تبين بها العدد إذا جاوزت الاثنين إلى العشر، وذلك الوصف أن تقول: هؤلاء ثلاثة قرشيون، وثلاثة مسلمون، وثلاثة صالحون، فهذا وجه الكلام كراهية أن تجعل الصفة كالاسم، إلاّ أن يضطر شاعر»(١).

وقد رأينا أن ما لم يستحسنه سيبويه واستقبحه غيره جاء في القرآن في مواضع:

في قوله تعالى ﴿**لَوْلَا جَاؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء**﴾(٢).

وقوله ﴿**وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء**﴾(٣).

وقوله ﴿**فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ**﴾(٤).

بدأ ذو الإمامات الثلاث نقضه لما أثبتُ هنا بالشتم كعادته، لأنه يغيظه جداً أن يساء إلى النحويين، ولا يستفزه أو يستثيره أن يوصف نظير ما استقبحوه في كلام الله تعالى، إذ قال «دلل المؤلف في هذا الفصل على سوء فهمه وتحليله تارة أخرى»(٥).

والغريب في رده هنا أنه مع هذا الشتم لم ينف ذلك، وإنما ذكر لماذا استقبحوا كون المعدود صفة، إذ يقول «ولنأت الآن بنص لنحوي من هؤلاء الجماعة لنرى لم استقبحوا المعدود صفة، وكيف فهموا كلام سيبويه».

ويورد نصاً للمبرد فيه تبيين لسبب تقبيحهم كون المعدود صفة وهو قوله «اعلم أن كل ما كان اسماً غير نعت فإضافة العدد إليه جيدة وذلك قولك عندي ثلاثة أجمال وأربع أينق «في كتابه أربعة»، فإن كان نعتاً قبح».

---

(١) الكتاب ، ٥٦٦/٣.

(٢) سورة النور، ١٣.

(٣) سورة النور، ٤.

(٤) سورة المائدة، ٨٩.

(٥) الحروفيون، ص٨٨.

وهو بهذا لم يفهم ما يريده مؤلف «النحويون والقرآن» فليس المراد هنا ذكر من قبح ذلك، وإنما ما أنكره أن يوصف بالقبح ما هو وارد في القرآن من أي نحوي صدر ذلك، وهو بما أثبته ذو الإمامات الثلاث يعضد ما ذكرت حين يذكر أن المبرد ممن اقترف ذلك.

ويقول ذو الإمامات الثلاث «وهو إفك مفترى عند المؤلف».

نعم هو إفك مفترى أن يوصف ما ورد في القرآن بأنه قبيح.

ومما يظهر لك كيف ينظر ذو الإمامات لما يقدم على إنكاره مع ما يرافق ذلك من الشتم أنه يعجب لأني لم أذكر المبرد ممن استقبح مجيء المعدود صفة إذ يقول «ونحن نعجب كيف غفل المؤلف عن كلام المبرد هذا ولم يجعله في كتابه ويشر بإصبع الاتهام إليه، لأن الرجل قد ذكر لفظ التقبيح صراحة».

وهذا يظهر مقدار ما يتمتع به هذا الرجل من الطيبة والبراءة!!!!

ولم يكتف بهذا وإنما ذكر نصاً لابن سيده ظهر فيه أنه ممن لا يستحسنون مجيء المعدود صفة.

وما هو أعجب من هذا كله أن ذا الإمامات الثلاث تمسك بما لا يلزم السياق ذكره، واتخذه منطلقاً لما تدفق من شتائمه، وهو عدم ذكري لقوله تعالى ﴿**فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا**﴾ وهو ما أشار إليه سيبويه في آخر عرضه لهذه المسألة إذ قال – ذو الإمامات الثلاث – «وأمر آخر يجدر بنا الوقوف عنده، وهو لماذا أعرض المؤلف عن استشهاد سيبويه بأنه ﴿**فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا**﴾ وقد رأينا أن كل من شرحوا كتابه تبعوه وجاءوا بها شاهداً[1]».

أقول لذي الإمامات الثلاث جواباً عن هذا الجانب الخطير من المسألة الذي استثاره، ولم يستفزه وصفهم بالقبح نظير ما جاء في كلام الله تعالى، إنني لم أذكر هذه الآية لسببين هما:

- إنني اكتفيت بما أثبته من الشواهد التي جاء فيها المعدود وصفاً ظاهراً في كلام الله تعالى.

---

(١) الحروفيون، ص٩٠.

– ولأنني رأيت عدم اتضاح الوصف في الآية، وقد قلت أنتَ يا ذا الإمامات الثلاث «لأن المثل كثر مجيؤه بمعنى الذات، فلا يتضح فيه الوصف».

ويحمل عدم ذكري الآية ﴿**فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا**﴾ على احتمالين، إذ يقول:

«إننا بين احتمالين لا ثالث لهما: إما أن نُحسن الظن بالمؤلف ونرد غضَّه عن بقية نص سيبويه جهلاً بمراد الرجل»

نحسن الظن بالمؤلف جهلاً منه بمراد الرجل!!!

ما قولكم؟

ماذا ترون في نصيب هذا الرجل الذي هو ذو الإمامات الثلاث من التعقل والاتزان وهل يمت هذا الصنف من الشتائم إلى النقد العلمي؟

يتضح من هذا كله أن ما سطره من سيل الشتائم لم يكن مقصوداً به النقد العلمي الذي يتوخى الوصول إلى ما هو أحق، فيما يتصل بكلام الله تعالى، وإنما الإساءة إلى مؤلف «النحويون والقرآن».

ولعل ذلك يرجع إلى ما استثاره الكتاب في نفسه.

إذ هو «قعيد ويكره سعي الجموع» كما قال شاعر الأمة الجواهري. ولأنه لا يعنيه أن يوصف ما جاء في كلام الله تعالى بالقبح، بدليل وقوفه على من اقترف ذلك من النحويين، ولم يُبدِ هو ما يراه فيما قالوا، ولم ينكره.

وقال في معرض رده على مؤلف «النحويون والقرآن»: «وهو عند المؤلف إفك مفترى»، كأنه يعجب من إنكار المؤلف لوصف النحويين نظير ما جاء في كلام الله تعالى بالقبح.

«وهو إفك مفترى بلا ريب».

وهذا يشي بأنه عنده ليس كذلك، بدليل أنه لم ينكره ولم يبد أي اعتراض عليه.

أوردت هذه المسألة في سياق الفصل الذي جعلت عنوانه:

«ما فضلوا غيره عليه، أو فضلوا بعض ما جاء فيه على بعض»

وقلت في مستهله:

«على الرغم من الإقرار اليقيني بأن القرآن كلام الله البالغ أعلى مراتب البلاغة وأسماها بإجماع الأمة، وأنه «كتاب أحكمت آياته»، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، على الرغم من هذا كله نجد النحويين حين يستمدون شواهدهم من القرآن ينظرون إليها نظرتهم إلى الشواهد الأخرى ويجرون عليها ما يجرونه على كلام الناس، فيتقبلون، ويجعلون ما فيه من الأحكام والصيغ والتراكيب مراتب فمنه المطرد، ومنه القليل، ومنه الشاذ، ومنه ما يدخل في منافذ الضرورة الضيقة»

وقلت:

«وأنهم جرياً على هذا النهج يجدون حين ينظرون في كتاب الله أن منه ما لو جاء على غير ذلك لكان «أجود» أو «أحسن» أو «أقيس».

وقلت:

«ولا ريب أن النحوي متطاول أشد التطاول ومجترئ أقبح اجتراء حينما ينصّب نفسه حاكماً على كلام الله، متخذاً من مقاييسه – التي استخلصها من كلام الناس – الحجّة والدليل على تفضيل بعض ما يرد في القرآن من وجوه الأحكام على بعض، أو حين يفضل غيره عليه، إذ يوهم ذلك أن المفضَل عليه دون المفضل، وأن القرآن يشتمل على ما هو أعلى، وما هو أدنى».

وقلت:

«وقد منع العلماء من غير النحويين ذلك.

يقول السيوطي «اختلف الناس: هل في القرآن شيء أفضل من شيء؟ فذهب الإمام أبو الحسن الأشعري والقاضي أبو بكر الباقلاني وابن حبان إلى المنع، لأن الجميع كلام الله، ولئلا يوهم التفضيل نقص المفضل عليه» ثم يقول

«وروي هذا القول عن مالك، وقال: يحيى بن يحيى تفضيل بعض القرآن على بعض خطأ ...».

ونقل عن شمس الدين أحمد بن سعادة الشافعي صاحب الإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٣٨) قوله «كلام الله أبلغ من كلام المخلوقين، وهل يجوز أن يقال بعض كلامه أبلغ من بعض، جوّزه بعضهم لقصور نظرهم»[١].

وذكرتُ أمثلة مما وقع فيه عدد من أعلام النحويين من تفضيل بعض القرآن على بعض، أو مما جاء في غيره أفضل من بعض ما جاء فيه[٢].

وممن وقع في ذلك أبو زكريا الفراء.

إذ قال بعد أــن وجه عود الضمير على أحد المذكورين في قوله تعالى **﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾**[٣].

«وأجود من ذلك في العربية أن تجعل الراجع من الذكر للآخر من الاسمين وما بعد ذلك فهو جائز»[٤].

وعقبت على قوله هذا قائلاً: «وما في الآية كما هو ظاهر أنَّ الضمير عائد على أول الاسمين، فهو ليس بالأجود عنده، وقد جاء في القرآن عود الضمير على أخر الاسمين، في قوله تعالى **﴿وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾**.

وما دام الوجهان قد جاءا في القرآن فهما كلاهما أجودان ولا سبيل إلى المفاضلة بينهما».

ما قولكم؟

ولأن ما ذكرته يمس نحوياً، وذو الإمامات الثلاث لا يعنيه ما يمس كلام الله تعالى فقد أَغضبه ذلك وختم رده على ما أثبت بالقول «فإن نحن صدقنا

---

(1) الاتقان في علوم القرآن : ١١٧/٤ – ١١٨ .

(٢) النحويون والقرآن، ص١٦٥ – ١٦٦.

(٣) سورة الجمعة، ١١.

(٤) معاني القرآن، ١٥٧/٣.

هذيان المؤلف فإن الفراء يكون قد احتج على نفسه في عبارته تلك بأبلغ مما احتج به المؤلف» [1].

والفراء في قوله «وأجود من ذلك في العربية أن تجعل الراجع من الذكر للآخر»، قد جعل الأجود في العربية غير ما جاء في الآية التي بين يديه.

وقال ذو الإمامات الثلاث في رده «ولأن المؤلف لا يروق له هذا الأمر أعني مبدأ المفاضلة بين جائزين فقد هجم على عبارة الفراء واقتطع منها جملة».

ليس المؤلف هو الذي لا يروق له ذلك، وإنما هو عند مالك خطأ وعند صاحب الإمام فخر الدين الرازي «جوّزه بعضهم لقصور نظرهم».

ولم اقتطع من عبارة الفراء شيئاً كما يدّعي ذو الإمامات الثلاث وإنما اقتصرت على ذكر ما أفتى به المخالف للآية التي بين يديه.

ولا ريب أن الذي يدافع عن تفضيل بعض ما جاء في كلام الله تعالى على بعض إنما هو مخطئ كما حكم بذلك الإمام مالك، وهو أحد الذين وصفهم صاحب الإمام الرازي في قوله «جوّز بعضهم لقصور نظرهم».

- «أوثر قليل على قليلين»

هذه المسألة اكتشف منها ذو الإمامات الثلاث أن الأستاذ الدكتور مؤلف «النحويون والقرآن» أميّ.

حتى أنه همّ بأن يسمي كتابه في الرد عليه «الأميون والقرآن» .

لأنه وجد أن مؤلف «النحويون والقرآن» لا يعرف أن المفعول به منصوب لكنه عدل عن ذلك والتمس عذراً لمؤلف «النحويون والقرآن» لأنه وجد أن المفعول به غير مضبوط بالفتحة، ولو كان مضبوطاً بالفتحة لعرف مؤلف «النحويون والقرآن» أنه مفعول به.

---

(1) الحروفيون ، ص ٩٣ .

وفي هذا دلالة واضحة على أنه نفسه غير مقتنع بهذه الفرية لولا ما يستهويه من الإساءة إلى مؤلف «النحويون والقرآن» وإلاّ فإن الذي لا يعرف المفعول به إلاّ أن يضبط بالفتحة لهو جاهل حقاً ولا عذر له.

وجرياً على ما انتهجه في كتابه كله بدأ عرض هذه المسألة بالشتم، إذ قال «ربما بلغ الإجحاف والتجني من قبل المؤلف على النحاة مبلغه في بعض مواضع كتابه، وما ذلك إلاّ لأنه أقام هذا الكتاب على الطعن في القوم كما رأينا، إلاّ أنه كثيراً ما يفضح نفسه ويكشف للقارئ سوء فهمه، وضحالة تحليله بما يفتعله من أزمات نحوية وهمية ثم يبني عليها استنتاجات».

ثم يقول «والرجل في ذلك كله كلاعب الورق المبتدئ الذي يرتب أوراقه وينتقيها على اللون، وإنما المعتبر هو ترتيبها على العلامة أو على الرقم الذي تحمله فإذا خسر هذا المغفل في نهاية المطاف فلا يلومن إلاّ نفسه، وإنما أتى من عدم فهمه لأصول اللعبة»(١).

هذا المثل يظهر أن الرجل مُلم بأصول اللعبة فضلاً عن إماماته الثلاث.

أما قوله «أقام كتابه على الطعن على القوم» .

فإنني اشهد بأني – والله – أقمت كتابي على الطعن على القوم الذين لم يرعوا حرمةً لكلام الله تعالى حين حكموا على بعض ما ورد فيه بأنه مخالف لقياس العربية أو نعتوه بالشذوذ أو بالضعف أو بالقبح، أو حملوه على التوهم أو حملوه على الجر على الجوار أو على الضرورة ، أو منعوا ما ورد فيه مما يتنافى مع الإقرار باعجازه وأنه كلام الله تعالى ، أو فضّلوا بعضه على بعض ، أو فضّلوا غيره عليه .

هذه المسألة أوردتها في سياق ما أنكرته وأنكره السلف الصالح من قبلي بأنه لا يجوز تفضيل غير ما يرد في القرآن عليه، في الفصل الذي جعلت عنوانه.

«ما فضلوا غيره عليه، أو فضلوا بعض ما جاء فيه على بعض» .

---

(١) الحروفيون، ص٩٤.

فقلت في مستهله «على الرغم من الإقرار اليقيني بأن القرآن كلام الله تعالى البالغ أعلى مراتب البلاغة وأسماها بإجماع الأمة، وأنه كتاب أحكمت آياته»، و «لا يأتيه الباطل بين يديه ولا من خلفه تنزيل حكيم حميد»، على الرغم من هذا كله نجد النحويين حين يستمدون شواهدهم من القرآن ينظرون إليها نظرتهم إلى الشواهد الأخرى».

ومن النحويين من أقدم على تفضيل بعض ما ورد في كلام الناس على بعض ما جاء في القرآن، وذكرت أمثلة من ذلك، منها ما أثبته الفراء في معانيه فقلت «وحين بلغ أبو زكريا الفراء في معانيه إلى قوله تعالى ﴿**إِنَّ هَؤُلَاء لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ**﴾» قال «وقوله ﴿**إِنَّ هَؤُلَاء لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ**﴾ يقول عصبة قليلة، وقليلون وكثيرون، وأكثر العرب أن يقولوا قومك قليل، وقومنا كثير وقليلون وكثيرون جائز عربي، وإنما جاز لأن القلة إنما تدخلهم جميعاً فقيل قليل».

ثم عقب على ذلك قائلاً «وأوثر قليل».

وعقبتُ عليه «فالفراء يؤثر قليلاً خلافاً لما جاء في الآية لأن مقياس الجودة عنده هو الأكثر والأقل في كلام العرب» (١).

فعقّب ذو الإمامات الثلاث على ما قلت بهذا الضرب من الشتائم.

«ويا بؤس من علم المؤلف طريقته في الاستقراء هذه، ويا بؤس من علم المؤلف ذلك .. إن الفراء إنما قال «وأوثر» بلفظ الماضي المبني للمجهول، كما قال قبلها فقيل، أي أنه يذكر ما أثره العرب في كلامهم، لا ما يؤثره هو، وليس في كلامه دليل على إيثاره وجهاً دون وجه، فليس لعاقل بعدها أن يأمن المؤلف على تحليل أو تفسير لكلام النحاة»(٢).

إن قول ذي الإمامات الثلاث «وليس في كلامه دليل على إيثاره وجهاً دون وجه» يدل دلالة ظاهرة على أنه لم يقرأ نص الفراء جيداً ولم يفهمه أو أنه يميل إلى المغالطة ليسترسل بما يستهويه من الشتم.

---

(١) النحويون والقرآن، ص١٦٦ – ١٦٧.

(٢) الحروفيون، ص٩٤.

ولا أظن أنه لم يفهم، فهو ذو إمامات ثلاث.

وأقول له إن في نص الفراء دليلين ظاهرين على أنه يميل إلى «قليل» دون قليلين:

الدليل الأول: تعليله لـــ «قليل» بقوله «وأكثر كلام العرب أن يقولوا قومك قليل وقومنا كثير» ولولا ذلك ما عضده بالتعليل، وعاد في نهاية ذلك بعلة أخرى وهي قوله «لأن القلة إنما تدخلهم جميعاً» .

فهو قد علّل «قليل» بعلتين هما: أن أكثر العرب يقولون ذلك ، والعلة الثانية: لأن القلة إنما تدخلهم جميعاً فقيل «قليل» وذو الإمامات الثلاث لم ير هاتين العلتين.

والدليل الثاني: أن «قليلون» لم يحظ منه بشيء سوى أنه جائز، وأنت تعلم – يا ذا الإمامات الثلاث – أن الجائز إنما هو دون أكثر كلام العرب، لأن أكثر كلام العرب هو الأقيس، بحسب النظرية القائلة: «من أوحى للمؤلف بأن لغة القرآن لابد أن تكون هي الأقيس دائماً».

وليعلم – ذو الإمامات الثلاث – أن «قليل» مرفوع إذا كان مبيناً للمعلوم، وإذا كان مبنياً للمجهول.

فهو مرفوع إذا كان مبنياً للمعلوم على حكاية وضع «قليل» موضع «قليلون» في سياق كلامه على الآية القريب منها ، ومرفوع إذا كان مبنياً للمجهول.

والفراء هو الذي يؤثر في الحالتين؛ لأنه الأكثر في كلام العرب، ولأن القلة إنما تدخلهم جميعاً، فقيل «قليل» بحسب حجتيه.

وثمة دليل آخر يبدو أن ذا الإمامات الثلاث لا يدري به، وهو أن الفراء جرى في كتابه «معاني القرآن» على إطلاق أحكام ذوقية على ما ينظر فيه في مواضع متعددة في كتابه، وكلها تظهر ما يراه هو فيما يحكم به، بمثل هذه

الأحكام على ما ينظر فيه، من قبيل: لا أشتهي ذلك، واستحب ذلك، وذلك أحب إليّ.

من هذه الأحكام الذوقية قوله «ولست استحب ذلك لقلته، ومنه آتنا غداءنا»[١].

وقوله «ويطَّهَّرن: يطْهُرن، ينقطع عنهن الدم، ويتطهرن يغتسلن بالماء وهو أحبُ الوجهين إلينا»[٢].

وقوله «ولا أستحب أن أقول أن عبد الله وزيد قائمان» تعقيباً على قوله تعالى ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ**﴾[٣].

وقال تعقيباً على قوله تعالى ﴿**وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُواْ السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللّهِ هِيَ الْعُلْيَا**﴾.

فقال «ويجوز، وكلمة الله هي العليا، ولست أستحب ذلك لظهور الله تبارك وتعالى»[٤].

وعقب على قوله تعالى في سورة يوسف ﴿**إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ**﴾، قائلاً ويقرأ سُرِّق، ولا أشتهيها[٥].

وذكر قوله تعالى ﴿**فَمَا آتَانِ اللَّهُ**﴾ فقال «ولم يقل آتاني لأنها محذوفة الياء في الكتاب»[٦].

وعقب عليه قائلاً «ولست أشتهي ذلك، ولا أخذ به»[٧]، ووقف على قوله تعالى ﴿**لَا يَلِتْكُم**﴾ فقال: وقرأ بعضهم لا يألتكم، ولست أشتهيها[٨].

---

(١) معاني القرآن، ١/١٩.

(٢) معاني القرآن، ١/١٤٣.

(٣) معاني القرآن، ١/٣١١.

(٤) معاني القرآن، ١/٤٣٨.

(٥) معاني القرآن، ٢/٥٢.

(٦) معاني القرآن، ٢/٢٩٣.

(٧) معاني القرآن، ٢/٢٩٣.

(٨) معاني القرآن، ٣/٧٤.

وذكر قوله تعالى ﴿**فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا**﴾ فقال «وهي في قراءة عبد الله: فكان عاقبتهما أنهما خالدان في النار، وفي قراءتنا خالدين فيها ولا أشتهي الرفع»[1].

وكثير من هذه الأحكام الذوقية في أجزاء الكتاب الثلاثة.

وقوله: وأوثر «قليل» وهو حكم ذوقي نظير كل الأحكام الذوقية الواردة في الكتاب، فلم أجد ما يحملني على استبعاد احتمال أنه يريد بـــ «قليل» موضعه من «قليلون» في الآية في السياق القريب منها.

وعلى هذا فإن الأستاذ الدكتور مؤلف «النحويون والقرآن» يعرف أن المفعول به منصوب، ولقوله «فالفراء يؤثر قليلاً خلافاً لما جاء في الآية».

وقد ظهر لنا من هذا دليل آخر على أن ذا الإمامات الثلاث يغضب للنحويين، ولا يغضب للقرآن، ويشتم بلا هوادة، ولا يهمه أن يكون القرآن مفضلاً عليه، وغيره أفضل منه، بآية أنه تجاهل تبيين موقف الفراء فيما أثبته الفراء نفسه، فهل هو من المؤثرين «قليل» في الآية أو هو ممن ينكرون ذلك؟

لم يعنه ذلك، وقد أنكر أسلافه الذين في قلوبهم إكبار واعتبار للقرآن أن يكون القرآن مفضلاً عليه بشيء.

---

(١) معاني القرآن، ٣/١٤٦.

وهي أكثر من ثلاث، ولكنني جعلتها ثلاثاً لتأتي مُتسقة مع الإمامات الثلاث ففي هذه المسألة «أوثر: قليل» التي اكتشف فيها أن الأستاذ الدكتور مؤلف «النحويون والقرآن» أميّ لا يعرف أن المفعول به منصوب، وشتمه شتماً مبتكراً، إذ قال فيه «يا بؤس من علم المؤلف طريقته في الاستقراء ...» إلى أن يقول: «فكيف لعاقل بعدها أن يأمن المؤلف على تحليل أو تفسير لكلام النحاة»(١).

في هذه المسألة وقع ذو الإمامات الثلاث في غلطتين وفي جملة واحدة:

الغلطة الأولى: وهي «بلقاء مشهورة» كما قال زياد بن أبيه في خطبته البتراء، إذ هي تتعلق بإمامته في النحو.

في قوله «أليس ورود اللفظة على الأفراد أكثر منها على الجمع في القرآن الكريم دليل على صحة ما استقرأه الفراء»(٢).

فقد ضاع من ذي الإمامات الثلاث خبر ليس، فجاءت العبارة وليس فيها خبرٌ لليس منصوب.

وهو معذور لأن خبر ليس، وهو «دليلاً» الذي جاء به مرفوعاً تأخر قليلاً، ولولا تأخره لعرف أنه الخبر، فهو إمام في النحو، إلاّ إذا قال إن خبر ليس هو «أكثر».

وإذا قال ذلك فإنه يكون حينئذٍ ذا إمامات أربع، إذ لا يتم الخبر بـــ «أكثر» وإنما تمامه بـــ «دليلاً» ».

أما الغلطة الثانية: في الجملة نفسها، وهي تتعلق بإمامته في اللغة، وهو قوله «استقرأه»، وهذا يعني أن ذا الإمامات الثلاث يتوهم أن هذا الفعل من «قرأ».

---

(١) الحروفيون، ص٩٤.

(٢) الحروفيون، ص٩٥.

فنقول له: يا إمام اللغة: إنه من قرا يقرو بمعنى تبع يتبع، وإلاّ فليس ثم ما هو مقروء وما يقرأ.

هذا الفعل تجده يا إمام اللغة في الجزء الرابع من القاموس المحيط، وفي الجزء العشرين من لسان العرب، وفي الجزء العاشر من تاج العروس «الطبعة المصرية».

وقد كرر إمام اللغة هذا الخطأ في خمسة مواضع:

في ص٨٨ في قوله «وهو المستقرأ من كلام العرب».

وفي ص٩٢ في قوله «وهو المستقرأ من كلام العرب».

وفي ص٩٥ في قوله «ما استقرأه الفراء».

وفي ص١٠٣ في قوله «فلقد استقرأت أراء النحويين».

وفي ص١١٠ في قوله «وهو المستقرأ من كلام العرب».

الصحيح يا إمام اللغة: المستقرى، وما استقراه، وفلقد استقريت مثل المستدعى، وما استدعاه، وفلقد استدعيت.

والغلطة الثالثة: هي غلطة أسلوبية، فهي إذن تتعلق بإمامته في الأدب، إذ قال:

والحق أنه لا النحاس ولا سيبويه قد ضعفوا إعمال «ما»، ولم يقولوا ذلك[١].

سيبويه والأخفش ضعفوا، ولم يقولوا!!!

الأخفش وسيبويه هما اثنان، وليسا جماعة يا ذا الإمامات الثلاث.

وبهذا اكتملت الغلطات الثلاث للإمامات الثلاث، فكشفت حجم كل إمامة منها ومساحة كل إمامة، وكيف هي.

والمثل العربي يقول «حبة من الكيس تدل على كل ما فيه» .

والمعنى أن الكيس الكبير إذا سقطت منه حبة واحدة دلت على كل ما فيه، وأي كيس هو؟ كيس بثلاث إمامات.

ومؤلف «النحويون والقرآن» أميّ لا يعرف أن المفعول به منصوب!!!

---

(١) الحروفيون، ص٨٤.

أليست هذه هي الفضيحة الفضحاء، على وزن الجهالة الجهلاء، وأليس عجيباً أن يجد هذه الأغلاط لذي إمامات ثلاث:

إمامة في النحو وإمامة في اللغة وإمامة في الأدب.

من هو أميّ لا يعرف أن المفعول به منصوب؟!

بل لا يعرف علماً اسمه النحو؟!!

وثمة غلطة أخرى: وهي أعجبهن، إذ لا نظير لها في كل الأغلاط، ولا يمكن إدخالها ضمن ما تختص به كل إمامة من إماماته.

فقد نُسِبَ إلى جمهور النحويين أنهم منعوا التوكيد بـــ «أجمع» دون أن يسبقه «كل»، وهذا خلاف ما ورد في القرآن في كثير من المواضع.

فقال في رده دفاعاً عن النحويين فقط.

«... ثم بنى «المؤلف» عليه طعنهُ بجمهور النحاة، متهماً إياهم بعدم الإطلاع على أربعة وعشريناً موضعاً ...»(١).

على أربعةٍ وعشريناً موضعاً!!!

هذا نصبٌ شديدٌ يا ذا الامامات الثلاث .

ولا أظن أن احداً من السالفين وقع بمثله فنوّن عشريناً مجروراً ومنصوباً معاً .

لقد أتيتَ بهذه الغلطة – يا ذا الإمامات الثلاث – بما لم تستطعه الاوائلُ .

---

(١) الحروفيون، ص٦١.

لو كان بالتاء لكان أجود :

بدأ ذو الإمامات الثلاث رده على ما أثبته في هذه المسألة بقوله: افترى المؤلف في هذا الموضع على الفراء بكلام لم يقله[١].

والحق أنني لم أفتر عليه بشيء، فهذا قول الفراء عند وقوفه على قوله تعالى ﴿**لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاء مِن بَعْدُ**﴾: «ولو كان المعنى للنساء جميعاً لكان التأنيث أجود في العربية».

وكلام الله تعالى ليس على التأنيث إذ لم يقل «تحل» وإنما على التذكير، فهو ليس أجود، فقد فضل الفراء على كلام الله ما تراءى له من معنى الآية، وليس ما يراه من لفظه الذي اختاره الله ونزّله به.

وأنه ليغيظني ويغضبني أن يفضل على كلام الله كلام مخالف لما تمثل في لفظه الذي اختاره الله ونزّله به.

وما يراه الفراء بيَّنه بقوله «المعنى لا يحل لك شيء من النساء، فلذلك اختير تذكير الفعل، ولو كان المعنى للنساء جميعاً لكان التأنيث أجود»[٢].

إذ ما يدريه أن هذا الذي قدره هو ما أراده الله دون غيره ولم يظهره؟

ثم هو يحكم على كلام الله بلفظه الذي اختاره تنزيلاً بأنه ليس أجود.

نعم، قد يكون التقدير مقنعاً إلاّ أنه لا يمكن الحكم على كلام بما ليس فيه، والإقدام على ذلك – فيما أرى – ينطوي على جرأة، إذ إن كلام الله مكتف بلفظه، وتؤخذ دلالته من لفظه الذي اختاره الله ونزّله به، فلا وجه لتفضيل غير ما تمثل فيه عليه، وهذا ما نبه عليه أسلافنا، إذ هو خطأ عند الإمام مالك، وهو دال على قصور نظر من يراه كما قال صاحب الإمام الرازي.

ويقول ذو الإمامات الثلاث في سياق اعتذاره للفراء «... وإلاّ فإن النص الحقيقي يشير صراحة إلى تجويز الفراء للتذكير والتأنيث في الفعل».

وليس اعتذاره هذا بشيء إذ إن الجائز هو دون الأجود.

---

(١) الحروفيون، ص٩٥.

(٢) النحويون والقرآن، ص١٦٩.

وساق ذو الإمامات الثلاث كلاماً طويلاً لا صلة له بالمسألة، واعتذر مرة أخرى للفراء بقوله تعقيباً على ما تمثل في آيات لا صلة لها بالمسألة «ويا ليت المؤلف تمعن إن كان قد قرأ الكتاب كله فعلاً في قول الفراء: وكل صواب».

والصواب – كما هو معروف – دون الأجود، فقد يكون الكلام صواباً أي صحيحاً ولكنه دون الأجود.

وأوقع ذو الإمامات الثلاث نفسه في خطأ ظاهر، إذ قال في سياق اعتذاره للفراء «.... لأن النساء تأنيث ليس بحقيقي، إنما هو تأنيث الجمع، نحو الجمال والجذوع، فالتذكير حسن والتأنيث حسن»(١).

النساء تأنيث غير حقيقي! قياساً على الجمال والجذوع!!

والحق أن القول بأن النساء تأنيث غير حقيقي قياساً على الجمال والجذوع إنما هو خطأ فاضح، فتأنيث الجمال تأنيث مجازي لأن مفرده مذكر، وتأنيث الجذوع تأنيث مجازي، إذ مفرده الجذع مذكر، والنساء مؤنث حقيقي زاده الجمع تأنيثاً، فلا وجه لقياس المؤنث الحقيقي على المؤنث المجازي في هذا الشأن.

وقد عرَّف أسلافنا المؤنث الحقيقي بأنه « ما له مذكر من جنسه» .

فاذا لم تكن النساء «مؤنثاً حقيقياً»

فمن المؤنث الحقيقي – يا ذا الامامات الثلاث ؟!!

فهل ثمة فضيحة افضح وأوضح من هذه الفضيحة الاماماتيه – يا ذا الامامات الثلاث ؟

وإذا كان أبو علي الفارسي قال ذلك – كما زعم ذو الإمامات الثلاث(٢) – فهو مخطئ أيضا.

---

(١) معاني القرآن، ٣٤٦/٢.

(٢) الحروفيون، ص٩٨.

ـ « حناناً » الرفع أقيس :

أوردت هذه المسألة في سياق الفصل: «ما فضّلوا غيره عليه، أو فضّلوا بعض ما جاء فيه على بعض».

فقلت «أورد أبو حيان في سياق عرضه لما ينتصب على المصدرية طائفة من المصادر، إذ قال من ذلك المصادر المثناة، وهي لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك ... ولا تتصرف، وتلزم الإضافة، فإن أفرد منها شيء تصرف نحو:

فقالت حنان ما أتى بك اليوم ها هنا

وقال تعالى ﴿**وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا**﴾ وزعم ابن الطراوة أن الرفع في «حنان» أقيس من النصب».

فما في الشاهد الشعري أقيس مما جاء في القرآن عند ابن الطراوة، وحنان مصدر متصرف فالأجدر على هذا ألاّ يطلق عليه حكم لوجه واحد وهو الرفع وإنما يتقيد إعرابه بسياقه، كما هو الشأن في المصادر الأخرى، وليس بالأقيس عموماً.

ولا وجه للمشاكلة بين الآية والشاهد، فقد جاء «حناناً» نصباً في الآية لوقوعه في سياق نصب، في قوله تعالى ﴿**يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا ۞ وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا**﴾(١).

ولأن ذا الإمامات الثلاث يغضب للنحويين ولا يغضب للقرآن حينما يُرجَح عليه ما جاء في كلام الناس، فقد جاء رده على هذا النحو، إذ قال «ومن ذلك ما ذكره المؤلف من كلام أبي حيان أن ابن الطراوة زعم أن الرفع في «حنان» أقيس من النصب، ومع أن العبارة واضحة في الإشارة إلى تضعيف أبي حيان لرأي ابن الطراوة من خلال تصديره بصيغة زعم وجعلها في نهاية الفصل .. فإن المؤلف لم يأتل في اقتناص هذه العبارة للإيقاع بابن الطراوة

---

(١) سورة مريم، ١٢ – ١٣، النحويون والقرآن، ص١٧٨.

والتشنيع عليه، ثم سحب ذلك على النحويين عموماً في سياسته الملتوية المعروفة»[(١)].

ولم أسحب ذلك على النحويين عموماً، وإنما نسبت القول إلى ابن الطراوة وحده، والنص مثبت في صدر هذه الصحيفة، وفي الكتاب.

وقول ابي حيان «زعم» تعقيباً على قول ابن الطراوة لا يعني أنه ضعف ما ذهب اليه ؛ لأنَّه وضع القاعدة التي تعضد ما ذهب اليه ابن الطراوة ووثقها بالشاهد الموافق لها .

والعجيب انه يحتج في دفاعه عن ابن طراوة بما قاله سيبويه وما قاله أبو علي الفارسي بشأن «حنان».

وإذا كان اللوم في مثل هذا يقع على النحويين الذين يقفون على ما أقدم عليه من سبقهم من الذهاب إلى ما فيه مس بكلام الله تعالى دون أن يردوه، فما وجه ذكر سيبويه وأبي علي الفارسي فيما بدر من ابن الطراوة، وهو متأخر عنهما قروناً.

وفي هذا دلالة على أن ذا الإمامات الثلاث يخوض في ما لم يحسن التثبت منه.

فالمؤلف مخطئ عند ذي الإمامات الثلاث لأن سيبويه وأبا علي الفارسي لم يقولا ما قاله ابن الطراوة.!

الحمل على التوهم :

يكفي هذا الرجل الذي هو ذو إمامات ثلاث سوءاً أنه يدافع عما حمله النحويون على التوهم من كلام الله ، وأزجى في خلال ذلك المزيد من الشتائم على مؤلف «النحويون والقرآن» لأنه أنكر اجتراء النحويين على كلام الله تعالى حين حملوا طائفة من الأحكام الواردة فيه على التوهم.

---

(١) الحروفيون، ص٩٨.

والنحويون مع حملهم قسماً من كلام الله تعالى على التوهم يعدون هذا الضرب من الحمل من الخطأ.

فقد حمل سيبويه قول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

بجر «سابق» وهو معطوف على خبر ليس، حمله على التوهم[(١)].

وذكر هذا البيت في موضع آخر من كتابه فقال: «وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط، كما قال زهير: بدا لي .... البيت»[(٢)].

ولأن ذا الإمامات الثلاث لابد أن يدافع عن النحويين حتى وإن حملوا ما في كلام الله تعالى على التوهم، ولابد أن يشتم مؤلف «النحويون والقرآن» فقد تخبط في هذه المسألة تخبطاً مشيناً – كما سنرى – إذ هو يدافع عن باطل لا سبيل إلى تسويغه.

وقد قلت في مستهل هذا الفصل: «الحمل على التوهم من ضروب الحمل التي تمسك بها النحويون في توجيه بعض الأحكام، كالحمل على النظير، والحمل على النقيض والحمل على اللفظ والحمل على المعنى».

«ويكون ذلك حينما يأتي اللفظ على نحو مباين لوجهه الظاهر الذي يوافق سياق الكلام، لما يتوهمه المتكلم من وجود عامل أو عدم وجوده فيما مضى من كلامه، ولا ريب أن ذلك إنما يكون في كلام الناس لما يعتريهم من انشغال البال وعدم التثبت أو عدم التركيز على نحو متساوٍ على كل مفردات الكلام التركيز الذي يحول دون الوقوع في ذلك».

وقلت «وعلى هذا فإنه لمن الخطل والشطط، وفساد النظر أن يحمل بعض ما يرد في القرآن على التوهم، لأنه كلام الله تعالى المنزه عما يشوب كلام

---

(١) الكتاب، ٢/١٠٠ – ١٠١.

(٢) الكتاب، ٢/١٥.

الناس من الخلل وعدم الاستواء، وما هو مناف لإعجازه وسمّوه في مدارج البلاغة»[١].

هذا الكلام أغضب ذا الإمامات الثلاث، فعقب عليه قائلاً: «هوّن عليك يا هذا، فإن قول سيبويه أنهم «توهموا» وأنهم «يغلطون» ليس معناه السهو والخطأ كما فهمت، وإنما هو غلط متعمد ووهم مقصود»[٢]!!!

أرأيت إلى هذه الحجة القوية في الدفاع عن الحمل على التوهم في كلام الله تعالى؟!!

فليس معناه السهو والخطأ؟ وإنما هو غلط متعمد ووهم مقصود!!! فلما كان هو غلطاً متعمداً، ووهماً مقصوداً فلماذا تنكر وروده في القرآن يا مؤلف «النحويون والقرآن»، أو يا هذا؟!!

وانظر إلى الحجة الأخرى التي ساقها ذو الإمامات الثلاث للدفاع عن الحمل على التوهم، في القرآن إذ قال:

«ولو أنت قرأت في كتب النحو قليلاً لعرفت ذلك، ولفهمت كلام سيبويه على وجهه، وها هو الأنباري «سماه ابن الأنباري مرة أخرى» يفسر الأمر قائلاً: وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط، فيعدل عن قياس كلامه، وينحرف عن سنن أصوله، وذلك مما لا يجوز القياس عليه»[٣].

فهل ترى في هذا ما يصلح للدفاع عن الحمل على التوهم في القرآن؟!!

ويقول ذو الإمامات الثلاث مستخلصاً مما فهمه من نص الأنباري: «فما وصفه القوم بالتوهم أو الغلط إنما هو تعبير عن إرادة المتكلم لعامل ما وإضماره حتى يبين تأثير ذلك العامل في الكلام دون أن يذكر ... فالذي وهم في الحقيقة هو المؤلف في زعمه».

---

(١) النحويون والقرآن، ص١٩١.

(٢) الحروفيون، ص١٠١.

(٣) الحروفيون، ص١٠١.

ولولا ما ران على قلبك ونظرك – يا ذا الإمامات الثلاث – وما تضمره لمؤلف «النحويون والقرآن» من الضغن لأدركت أنك تقول دون أن تدري إن الحمل على التوهم غلط متعمد ووهم مقصود، وكفى بذلك سوءاً وبعداً عن القرآن وهو غلط وعدول عن قياس اللغة وسننها كما قال الأنباري، وتعد هذا دفاعاً عن ورود العطف على التوهم في كلام الله تعالى؟!!

ويقول في رده إنكاري وجود ما هو محمول على التوهم في القرآن:

«إن كان ذلك ما يحوك في صدرك فلماذا لم تحاول أن تبتدع حكماً وقياساً يستوعب تلك الآيات، وينفي عنها التوهم أو الغلط» .

«... الآيات وينفي عنها التوهم والغلط ..»!!!

ثم يقول: «لماذا اكتفى بالإنكار على القوم إجراء أحكامهم على الآيات دون أن يضع بديلاً لتلك الأحكام».

فذو الإمامات الثلاث يرى أن القوم إنما يجرون أحكامهم على الآيات، ولما كان من أحكامهم الحمل على التوهم، فلا وجه للاعتراض على إجرائهم هذا الحكم على الآيات، وإن كان هذا الحكم الحمل على التوهم.

ويكفيني أنني أنكرت وجود مثل هذا في كلام الله تعالى، ويكفيك سوءاً أنك تدافع عن وجود ما هو محمول على التوهم في كلام الله تعالى يا ذا الإمامات الثلاث.

والعجيب في عقل هذا الرجل أنه يحتج بما يبطل حجته في الدفاع عن الحمل على التوهم في القرآن – كما رأينا – وينكر مع ذلك غضب مؤلف «النحويون والقرآن» على من رأى ذلك في القرآن، إذ يقول:

«على أن المؤلف السيوطي وهو من المتأخرين قد جاء استمراراً لنهج نحويين ومفسرين كثيرين أشاروا إلى ضرورة التأدب مع القرآن في إطلاق لفظ التوهم، وهو ما يجعل غضبة المؤلف وحميته دفاعاً مفتعلاً واحتجاجاً بارداً».

وذكر أن السمين الحلبي هو ممن أنكر ذلك في قوله «لا أحب هذا اللفظ مستعملاً في القرآن، فلا يقال جزم على التوهم لقبحه لفظا»[1].

ولنا أن نقول لذي الإمامات الثلاث:

- إذا كنت تعلم أن من أسلافك من أنكر حمل ما في القرآن على التوهم وأن منهم من وصفه بالقبح لفظاً، فما الذي يحملك على الدفاع عن حمل من حمل ما ورد في القرآن على التوهم بالحجتين القويتين هما:
إنه ليس سهواً منهم وإنما هو غلط متعمد ووهم مقصود، وأن العربي إذا استهواه ضرب من الغلط عدل عن قياس اللغة وسننها.
- وما الذي يجعل غضب مؤلف «النحويون والقرآن» على حمل ما في القرآن على التوهم دفاعاً مفتعلاً واحتجاجاً بارداً، إذا كنت أنت في هذا الزمان تدافع عن الحمل على التوهم في القرآن وأنت تعلم أن الناس في أيامنا هذه ليس منهم من يبلغ مبلغك في العلم، ويرقى رقيك فيه، ولا أحد منهم له شيء من إماماتك، فما الضير في تنبيه الناس في هذا الزمان على هذا الذي هو «قبيح لفظاً» وتنزيه كلام الله تعالى مما يجعله دون كلام الناس الذي ليس فيه ما هو محمول على التوهم.

ولقد ذكرتُ في هذا الفصل المواضع التي حملها كبار النحويين وغيرهم على التوهم من كلام الله تعالى، ولم يلتفت إليها ذو الإمامات الثلاث، ولم يقل شيئاً بشأنها، ولا عجب في ذلك فقد جرد كتابه للدفاع عن النحويين في نقض ما يزعمه مؤلف «النحويون والقرآن» من الدفاع عن القرآن، فهو لا يعنيه أن يكون في القرآن ما هو محمول على التوهم، بعد أن تقبل نعته بما هو أشد من ذلك.

(١) الحروفيون، ص١٠٢.

-ما لم يعلموا بوجوده في القرآن :

عرضت هذا الفصل بهذا العنوان، وجعله ذو الإمامات الثلاث في رده: «الافتراء على النحويين».

وقد قلت في مستهله:

«مما يظهر بجلاء أن النحويين لم يكونوا ينطلقون من القرآن أولاً فيما يقيمون من نحوهم، وأنهم لم يتخذوه المورد الذي تستقي منه الأحكام ابتداء إنما هو وجود ثغرات فاضحة في علمهم بما في القرآن، وذلك حينما يفتُون بعدم جواز حكم من الأحكام أو تركيب من التراكيب، ثم يتبدى أن هذا الذي أفتوا بعدم جوازه ماثل في القرآن على نحو ظاهر»(١).

أغضب هذا ذا الإمامات الثلاث، ولم يذكر أي دليل من الدلائل التي أثبتها مؤلف «النحويون والقرآن»، على ذلك، وإنما قصر رده على بيان جهود النحويين وما أقاموه من العلم، مع ما رافق ذلك من الشتم.

والحق أن ما ذكره لا صلة له بما جاء في الفصل، فلا أحد ينكر ذلك، لكنهم مع كل ما أسدوه من أياديهم السابغة قد أخلوا بجانب مما ورد في القرآن من الأحكام، وأفتوا بما يخالف ما ورد فيه، وهذا مما لا سبيل إلى إنكاره إذا تأيد بالدليل من مصادرهم.

وإني ذاكر هنا الدلائل التي أثبتُها على ما ذكرت التي لم يشر إليها ذو الإمامات الثلاث لأنها تبطل حجته، وما يهدف إليه من نفي أية شبهة عن النحويين.

وإني لأضعها بين يدي القارئ ليحكم.

يقول سيبويه «وسألته عن قوله: إن تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر من قبل أنا كريم يكون كلاماً مبتدأ والفاء وإذا لا يكونان إلا متعلقين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يشبه الفاء».

---

(١) النحويون والقرآن، ٢٢٢ – ٢٣١.

وقد جاء جواب الشرط جملة اسمية في عدد من المواضع منها قوله تعالى ﴿**أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ**﴾ [١].

وقوله : ﴿**وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ**﴾[٢] .

وذهب الزمخشري وابن يعيش إلى أن ليس لا تنفي المستقبل لكونها فعلاً ماضياً.

وقد جاءت ليس نافية للمستقبل في قوله تعالى ﴿**أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾ وفي آيات أخر أثبتها في «النحويون والقرآن».

وأنكر أبو حيان زعم ابن مالك أن جواب «لما» قد يقترن بالفاء، وقد يأتي مضارعاً لانتفاء الدليل عنده على ذلك قائلاً «وزعم ابن مالك أن جوابها قد يقترن بالفاء بجملة اسمية ويقترن بإذا الفجائية أو بمضارع، ولم يقم دليل واضح على ما ادعاه»[٣].

وذكر ابن هشام الدليل الواضح على ما ذكره ابن مالك، إذ قال «ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً، وجملة اسمية مقرونة بـــ «إذا» الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور»، ودليل الأول «فلما نجاكم إلى البر أعرضتم»، والثاني «فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون» والثالث «فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد» والرابع فلما «ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا»[٤].

وقد نفى الحريري وجود البدل من الضمير المرفوع، وهو ما وضعوا له اسماً منفراً بصياغة هابطة منكرة، هي «لغة أكلوني البراغيث».

وفي القرآن قوله تعالى ﴿**ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ**﴾[٥].

وقوله ﴿**وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ**﴾[٦].

---

(١) سورة ق / ٣

(٢) سورة الأنعام / ١٢١

(٣) ارتشاف الضرب، ٥٧٢/٢.

(٤) معنى اللبيب، ٣١١/١.

(٥) المائدة، ٧١.

(٦) سورة الأنبياء، ٣.

والعجيب أن النحويين لا يملكون شاهداً على عدم اقتران جواب الشرط بالفاء إذا كان جملة اسمية غير قول حسان بن ثابت:

من يفعل الحسنات الله يشكره والشر بالشر عند الله مثلان

وهو ما يستشهد به النحويون في كتبهم في هذا السياق، ولا يذكرون غيره.

وقد جاء جواب الشرط جملة اسمية في عدد من المواضع في القرآن غير مقترن بالفاء، ذكرت شاهدين في مستهل هذا العرض، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿**إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ**﴾(١).

وقوله ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**﴾(٢).

وفضلاً عن عدم اقتران الجملة الاسمية بالفاء في جواب الشرط، وهو ما أوجبوا اقترانه بها كما ذكرنا فلم يأت الجواب مقترناً بها في القرآن في المواضع الأخرى التي أوجبوا اقترانه بها كما في ما يأتي:

- الجواب جملة طلبية استفهامية غير مقترن بالفاء، كما في قوله تعالى ﴿**إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ**﴾.

  وقد جاء ذلك في مواضع أخرى أثبتها في النحويون والقرآن.

- الجواب جملة فعلية فعلها جامد غير مقترن بالفاء، كما في قوله تعالى ﴿**إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ۞ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ**﴾(٣).

- الجواب مسبوق بـــ «ما» غير مقترن بالفاء

كما في قوله تعالى ﴿**وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا**﴾(٤).

وفضلاً عن ذلك فقد جاء الجواب فعلاً مضارعاً مقترناً بالفاء، وهو ما لا يجيزه النحويون، وذلك في قوله تعالى:

---

(١) سورة البقرة، ١٨٠.

(٢) سورة يس، ٤٥.

(٣) سورة الواقعة، ١ – ٢.

(٤) الجاثية، ٢٥.

﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً﴾[1].

وقوله ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللّهُ مِنْهُ﴾[2].

وقد حدد النحويون المواضع التي يجب اقتران جواب الشرط بالفاء، وذكروا من هذه المواضع «ما» و «لن»، وهم لا يذكرون معهما «لا» النافية، ومنهم من ينص على أن لا النافية لا تقترن بالفاء في جواب الشرط وقد جاءت لا النافية في جواب الشرط مقترنة بالفاء في ثلاثة عشر موضعاً والفعل مرفوع في جواب الشرط الجازم.

منها قوله تعالى ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ﴾[3].

وقوله ﴿فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلاَ يَصِلُ إِلَى اللّهِ﴾[4].

وقوله ﴿وَمَن جَاء بِالسَّيِّئَةِ فَلاَ يُجْزَى إِلاَّ مِثْلَهَا﴾[5].

وقد جاء الجواب مع «لا» غير مقترن بالفاء في مواضع والفعل مجزوم.

وسأكتفي بهذا القدر على ما أخل به النحويون مما هو وارد في القرآن، وفي «النحويون والقرآن» المزيد من الدلائل على ذلك، وهو ما لم يشر إليه ذو الإمامات الثلاث فيما نسَبه إلى مؤلفه من الافتراء على النحويين.

وللقارئ أن يشهد

أينا هو المفتري؟

---

(١) البقرة، ١٢٦.

(٢) المائدة، ٩٥.

(٣) البقرة، ٢٣٠.

(٤) الأنعام، ١٣٦.

(٥) الأنعام، ١٦٠، النحويون والقرآن، ص٢٨، ٢٣٨، ٢٣٩)

إذا اجتمع شرط وقسم
فالجواب للسابق منهما

هذه المسألة سخر فيها ذو الإمامات الثلاث من مؤلف «النحويون والقرآن» ما شاء من السخرية، وشتمه بما تحفل به جعبة إماماته الثلاث من الشتائم.

وقد قلت في مستهل هذه المسألة:

«من القواعد الراسخة المجمع عليها أنه إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق منهما، وقد عبر عن ذلك ابن مالك في ألفيته في قوله:

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم   جواب ما أخرت فهو ملتزم»[١]

هذا إذا اجتمعا في عبارة واحدة، ولكننا نجد في القرآن شرطاً والجواب مؤكد بالنون، مع عدم وجود قسم في الجملة، كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾[٢].

وقوله ﴿**وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ اللَّهُ**﴾[٣].

وقوله ﴿**وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾[٤].

ولا يمكن القول إن الجواب جاء هنا للقسم مع تقدم الشرط خلافا لقاعدتهم، وإن قدروا قسماً غير مذكور في كلام الله تعالى فهل يقدرونه قبل أداة الشرط أو بعدها؟

ولو صح تقدير قسم ها هنا لكان الأجدر أن يقدر قبل جملة القسم، وليس قبل الشرط، وإلاّ فكيف يكون غير المذكور أحظى من المذكور بالسبق

(١) شرح ابن عقيل، ص٣٤٩/٢.

(٢) الأعراف، ٢٣.

(٣) سورة الحج، ٦٠.

(٤) سورة المائدة، ٧٣.

وبالجواب أيضاً؟[1].

وإن لي في هذه المسألة رأياً أنا مقتنع به.

وهو أن الله ﷻ أقسم في مواضع بقسم ظاهر في القرآن ولم يقسم في مواضع أخرى، وهذا تبعاً لمشيئته، إن شاء يقسم، وإن شاء لا يقسم.

والنحويون يقدرون قسماً لم يشأ الله أن يذكره من كلامهم هم وليس من كلام الله تعالى، جرياً على مقتضى قاعدتهم التي لا ينسخها قرآن.

وأنا أرى أنه لا يصح أبداً أن نقدر قسماً لم يشأ الله أن يذكره، ولاسيما إذا كان ما يقدرون له القسم وعداً من الله تعالى.

ونحن – الناس – لا نتقبل ممن نُجلّه ونثق به أن يقسم إذا وعدنا بشيء، فإذا أقسم نبادر الى أن نقول له: لا تقسم، أو: لا تحلف، لأن ثقتنا الزائدة به لا تستدعي أن يقسم على ما يعدنا به، فكيف إذا كان الوعد من الله سبحانه وتعالى، وليس في كلامه مع الوعد قسم.

فهل من مقتضيات الإيمان بالله أن نقدّر لما يعدنا به قسماً لم يشأ أن يذكره، أو أن نقَوّله ما لم يقل بكلام من عندنا؟

وهل يكون هذا الذي نقدره من الوحي أو ليس منه؟

وكيف لا يكون من الوحي وهو قسم من الله تعالى؟

وإننا لنجد في القرآن الدليل القاطع على أن الجواب للشرط مع مجيئه مؤكداً بالنون، وذلك في قوله تعالى:

﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾[2]، فقد جاءت الفاء دالة على تقدم الشرط، وعلى أن الجواب له مع توكيده بالنون.

فكيف يقدرون القسم:

- هل هو قبل أداة الشرط، وهذا لا يصح لأن الجواب جاء مقترناً بالفاء التي دلت على تقدم الشرط.

---

(١) النحويون والقرآن، ص٢٤٠ – ٢٤٢.

(٢) سورة النحل، ٩٧.

- وهل يقدرونه بين الفاء والفعل، وهذا لا يكون على أي وجه.

ثم إن وجود النون مع الفعل ينقض قاعدتهم «واحذف جواب ما أخرت» فلم يحذف جواب قسمهم المقدر.

ورد ذو الإمامات الثلاث بما قاله السمين الحلبي، وقد اعتمد كثيراً في ردوده على السمين الحلبي، ولا أدري ما العلاقة بينه وبين السمين الحلبي.

ثم ما قاله سيبويه، وكله لا علاقة له بالمسألة، فهو عن جواب القسم كيف يكون، والقسم المقدر، وما جاء مبدوءاً بـــ «لئن» من الآيات.

وحجة السمين التي عدها ذو الإمامات الثلاث الرد القاطع على ما ذكرت هي قوله «فإن قيل: السابق هنا الشرط، إذ القسم مقدر فيكون تقديره متأخراً؟ فالجواب أنه لو قصد تأخر القسم في التقدير لأجيب الشرط فلما أجيب القسم علم أنه مقدر التقديم».

وذكر حجة أخرى بقوة حجة السمين، وهي قول قائل منهم إن «لام التوطئة للقسم قد تحذف ويراعى حكمها «متقدمة» .. إذا التقدير ولئن».

فكونها غير موجودة تعد متقدمة على الشرط المتقدم لفظاً .

فتأمل.

ويختم ذو الإمامات الثلاث هذه الحجج القوية بالقول:

«فلا أسخف من قولك بعدها: ولكننا نجد في القرآن شرطاً والجواب مؤكد بالنون مع عدم وجود قسم في الجملة»(1).

مهذب ذو الإمامات الثلاث، ويتمتع بخلق ومنطق بمستوى إماماته، ولاسيما إذا كان ذلك بين يدي النظر في كلام الله تعالى. ومثل هذا الكلام لا تجده في مجال العلم والنقد، وإنما هو ما يلفظ به عند العراك في الشوارع.

الأسخف يا ذا الإمامات الثلاث هو الحكم على التركيب القرآني بأنه غير مكتمل فهم يكملونه بما يقدرونه من كلامهم .

والأسخف يا ذا الإمامات الثلاث مخالفتهم لقاعدتهم الثابتة .

---

(١) الحروفيون ص ١١١

واحذف ... جواب ما اخرت فهو ملتزم .

حين يجعلون الجواب لقسم غير موجود مع تقدم الشرط الظاهر في كلام الله تعالى وجواب القسم غير محذوف .

وقد أغضبه قول «المؤلف» «مع عدم وجود قسم في الجملة»، لأنه يرى أن قسم الله تعالى غير الموجود موجود لأن النحويين يقدرونه له بلفظهم كلما وعد وعدا ﷻ إجراء لقاعدتهم ، فهم يقوّلون الله ما لم يقله ، ثم يكون قسم الله بلفظهم غير الموجود هو الأولى بالجواب ، دون ما يدل عليه ظاهر كلام الله.

ومن أجل هذا وجد ذو الإمامات الثلاث أنه ليس ثمة ما هو أسخف من قول المؤلف «مع عدم وجود قسم في الجملة» لأنهم يقدرون قسماً لله حيثما وجدوا نون التوكيد في الجواب .

إن ما جاء من كلام الله تعالى جاء بوحي منه، فما الوحي الذي دلَّهم على أن في هذا الموضع قسماً لم يشأ الله أن يذكره، وهو متقدم على المتقدم المذكور؟ وإذا قدرتموه فمن دلكم على أن هذا الذي قدرتموه هو الذي أراده الله تعالى دون غيره ولم يذكره؟

وهذا الذي تقدرونه أهو من كلام الله تعالى الذي لم يشأ أن يذكره أم ليس منه؟

وإذا كان من كلام الله فما الوحي الذي دل عليه؟

وإن لم يكن من كلام الله فكيف تقوّلونه ما لم يقله؟

ثم كيف يكون الحكم له حين تجعلون الجواب له وليس للشرط الظاهر في كلام الله تعالى؟

وإذا قدرتموه وجعلتم الجواب له فهذا يعني أن لدينا في القرآن آيات مشترك فيها الكلام من الله تعالى ومن المقدر من النحويين، ثم يكون الجواب للمقدر وليس لما هو ظاهر من كلام الله تعالى.

وإن قلتم أجرينا ذلك على ما هو وارد في كلام العرب فمن أدراكم إن ما يجري على كلام العرب يجري على كلام الله تعالى في هذه المسألة الخاصة.

والعجيب أن ذا الإمامات الثلاث يرد على مؤلف «النحويون والقرآن» بما احتج به المؤلف، إذ يقول «أو تحتاج الرخصة من الله ﷻ لعباده أن يقسم لهم عليها، ويح للنحاة الجدد مما يقدرون».

وللعلم أن قول المؤلف الذي وصفه ذو الإمامات الثلاث بأنه لا أسخف منه» هو إنكاره تقدير قسم لم يشأ الله تعالى أن يذكره فهل ترى أعجب من هذا؟

ولعل ما هو أعجب منه قوله «وتمام البرهان على ما نذهب إليه أنهم نقلوا عن الفراء وابن مالك إجازة جعل الجواب للشرط وإن تأخر كما في قول الشاعر:

لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً   أصمْ في نهار القيظ للشمس باديا

ولم يردوا ذلك ولم يخطئوه، وإنما جعلوه وجهاً جائزاً مرجوحاً»[1].

وذو الإمامات الثلاث يجعل من هذا الجائز المرجوح حجة لرد ما قلته بشأن قوله تعالى ﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً**﴾.

ولا أدري كيف ينظر ذو الإمامات الثلاث للأمور.

فـ «أصم» مجزوم اضطراراً جواباً للشرط مع تقدم القسم عندهم خلافاً لقاعدتهم، و«فلنحيينه» اجتمع فيها الجواب للشرط بدليل الفاء، وللقسم بدليل النون، ولم يحذف جواب القسم بحسب قاعدتهم.

والغريب أن النحويين يجعلون الجواب للقسم الذي يقدرونه عند وجود نون التوكيد في الجواب مع تقدم الشرط خلافاً لقاعدتهم التي تنص على لزوم أن يكون الجواب للمتقدم وهم لا يقدرون قسماً حينما يقترن فعل الشرط بنون التوكيد وذلك لأخذهم بالظاهر وهو إقتران إن الشرطية بـ « ما » الزائدة في نحو قوله

(1) الحروفيون ، ص ١١٣ .

تعالى ﴿ **إِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاء** ﴾ [1] وما شاكلها من الآيات .

وهم حين يجعلون الجواب للقسم مع تـأخره عـن الـشرط لا يأخـذون بالظاهر، وهو تقدم الشرط إجراء لقاعدتهم .

فقلت في «النحويون والقرآن» : «وإذا كان القران قـد أظهـر أن فعـل الشرط يأتي مؤكداً بالنون بعد إن الشرطية المدغمة بمـا ، كمـا فـي الآيـات المذكورة» فقد دلَّ ما أثبتناه من الآيات على أن جواب الشرط يأتي مؤكدا بالنون دون أن يرد معه قسم » [2] .

هذا ما أثبته في «النحويون والقرآن» .

ولأن ذا الإمامات الثلاث يستهويه أن يسترسل في الشتم فلابد أن يفتعل ما يبيح له ذلك ، فقد جعل ما قلته هكذا !

«وقوله «المؤلف» بأنه مادام فعل الشرط هنا قد ورد مؤكدا بالنون فـإن الجواب في الآيات السابقة قد ورد بالنون كذلك» .

هذا الكلام لا وجود له في «النحويون والقران» وهو خطأ ، إذ لا علاقـة بين اقتران فعل الشرط بالنون واقتران الجواب بها من أي وجه .

وهذا احد تحريفاته التي يتخذها منطلقاً للشتم ، والاختلاف بين النصين : ما أثبته أنا وما ذكره هو يكشف هذا التحريف البيّن، وقد حذف مما قلته: «دون أن يرد قسم» والمسألة تنهض على هذا الأساس وهو «اجتماع الشرط والقسم» .

وانطلق بعد تحريفه الظاهر يرد على ما حرّفه هو مشفوعا بالشتم بمـا لا صلة له بالمسالة من أي وجه .

فذكر نصا للفراء ، قائلا : «أما فلسفة ذلك فقد فصلها الفراء ...» وهـو بذكر الفلسفة في ردوده «للتهويش» فلا فلسفة في ذكر جواب الشرط وحذفـه ،

---

(1) سورة الأنفال ، ٥٨ .

(2) النحويون والقرآن : ص ٢٤٢ .

جاء فيه سبب اقتران إن الشرطية بما الزائدة ولزوم تقدميها في هذه الحالة ، وان جوابها يأتي مقترنا بالفاء .

وذكر نصا آخر للزمخشري جاء فيه أن «ما» زيدت للتوكيد ، وهذا كلـــه لا صلة له بالمسألة .

وختم ذو الإمامات الثلاث كل هذا بهذا النحو من التجلي:

«... ولا ينبغي هذا النوع من القياس في التوجيه النحوي، كما لا ينبغي أن يقاس ذيل الأرنب بذيل الحصان، فيوصي بصنع ضفائر من أي منهما مادام كلاهما ذيلاً في التسمية»[١].

فما قولكم؟!!

وما قولكم بهذا الضرب من الحكمة في هذا السياق ؟

وما علاقة ذيل الأرنب وذيل الحصان والضفائر في جواب الشرط والقسم المحذوف أو المذكور؟

---

(١) الحروفيون ص ١١٥

حسب يحسب
الباب السادس

كشف ذو الإمامات الثلاث في دفاعه عن إغفال النحويين لمجيء الفعل: حسب يحسَب من الباب الرابع في واحد وثلاثين موضعاً في القرآن، وإقرارهم في كتب النحو والصرف أنه هو الباب السادس مكسور السين في الماضي والمضارع، كشف عن موقفه من القرآن تلميحاً صريحاً وموقفه هذا متفق مع ما صرح به في أكثر من موضع في كتابه بأن لغة القرآن ليست هي الأقيس دائماً، وأن القرآن ليس من جنس كلام العرب.

وقد ذكرت هذه المسألة في سياق الفصل الذي جعلت عنوانه «ما أقره النحويون خلاف ما هو وارد في القرآن»

فقلت:

«تجمع كتب الصرف القديمة والحديثة على أن الفعل حسب يحسب من الباب السادس من أبواب الفعل الستة، أي أنه مكسور العين في الماضي والمضارع، وقد جعلوه عنواناً لهذا الباب، فيقال: باب حسِب يحسِبُ في حين أننا نجد هذا الفعل يرد في القرآن، في المصحف الذي بين أيدي الناس من الباب الرابع، باب فرح يفرح في كل المواضع التي اشتملت على مضارعه وهي واحد وثلاثون موضعاً»[١].

من ذلك قوله تعالى ﴿**وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمْوَاتًا**﴾[٢].

وقوله ﴿**وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ**﴾[٣].

وقوله ﴿**وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ**﴾[٤].

وهكذا في كل المواضع.

---

(١) النحويون والقرآن، ص٢٤٣.

(٢) سورة آل عمران، ١٦٩.

(٣) سورة النمل، ٨٨.

(٤) سورة الكهف، ١٨.

والغريب أن الصرفيين القدامى والمحدثين حينما يذكرون أن الفعل «حسب» من الباب السادس لا يستثنون، ولا يشيرون إلى الصورة التي جاء عليها هذا الفعل في القرآن في واحد وثلاثين موضعاً، وهذا القدر يلزم التنبيه عليه مع الإشارة إلى القراءات الأخرى التي جاء فيها هذا الفعل مكسور العين في الماضي والمضارع[١].

وقد بدأ ذو الإمامات الثلاث باللازمة من الشتائم التي التزمها في كل مسألة يقف عليها من «النحويون والقرآن» ابتداءً وانتهاءً أو بين ذلك إذ قال:

«جهل المؤلف في هذا الفصل إحدى جهلاته الكبرى، إذ زعم أن كتب الصرف جميعاً اتفقت على أن: حسِب يحسِب بكسر العين في الماضي والمضارع وأنها أغفلت ورود الفعل بفتح عين المضارع في واحد وثلاثين موضعاً من القرآن».

وانظر إلى الحجج القوية التي يحتج بها ذو الإمامات الثلاث في الدفاع عن النحويين والصرفيين الذين حملوا الناظرين في هذه المسألة من الأمة قديماً وحديثاً على القول بأن حسِب يحسِب هو الباب السادس، ولا أحد يقول غير ذلك، ومن ينطق به بفتح السين يُخطَّأ ويُصحح له، وأكاد أجزم أن هذا الرجل لو درّس أبواب الفعل لما قال غير ذلك.

وانظر إلى حججه دفاعاً عن هذا الإغفال الكبير لما هو وارد في القرآن إذ يقول:«والحق أن القوم إنما نقلوا ما وجدوا العرب تتكلم به» .

ومعنى هذه الحجة أنهم لم يجدوا الواحد والثلاثين موضعاً من القرآن، أو أنهم وجدوها وآثروا أن يثبتوا ما وجدوا العرب تتكلم به دون ما في كلام الله تعالى ويقول:

«وإجماعهم على جعل هذا الفعل بكسر العين في المضارع دليل على صحة سماعهم وقوة روايته»[٢].

---

(١) النحويون والقرآن، ص٢٤٣.

(٢) الحروفيون، ص١١٦ – ١١٧.

وصحة سماعهم وقوة روايته لا يدخل فيها ورود هذا الفعل في كلام الله تعالى في واحد وثلاثين موضعاً مفتوح السين في المضارع .

ويقول استمراراً لهذا الضرب من الاحتجاج:

«... وإلاّ لأوردوا في ذلك أقوالاً أخرى»

ومعنى هذا أن العلماء الذي أثبتوا ذلك في مصنفاتهم لم يجدوا أقوالاً أخرى في هذا الفعل تخالف صحة سماعهم وقوة روايته.

فوردوه في واحد وثلاثين موضعاً في كلام الله تعالى ليس من هذه الأقوال!

والحجة الأخرى التي «تلقف ما يأفكون» ويبدو أنه كتبها في حالة من انعدام الوعي والتركيز هي قوله:

«لغة الكسر في «يحسِب» جاءت مع ثلاثة أفعال أخرى على الشذوذ، لأنها خالفت السماع في باقي أفعال هذا البناء، وإنما اختير «حسب يحسب» لعنونة الباب لشذوذه»(١).

فمجيء الفعل «يحسِب» بالكسر مع ثلاثة أفعال أخرى على الشذوذ لمخالفتها السماع هو الذي جعل العلماء يختارون «حسب يحسِب لعنونة الباب لشذوذه؟؟ دون الواحد والثلاثين موضعاً في كلام الله تعالى».

ما قولكم؟ فالشاذ القليل يحمل على إغفال الكثير من القرآن.

وقد أبدى في احد المواضع أنه ينكر أن ينعت ما يرد في القرآن بالشذوذ أو أن يحمل على القليل من كلام العرب ، إذ قال معترضاً على ما فهمه من قول لمؤلف (النحويون والقرآن) :

(فإن نحن وافقنا المؤلف في ما زعم ، فإننا نقر بأن القرآن نزل بالشذوذ والقليل من كلام العرب)(٢) .

وهو هنا يجعل القليل والشاذ أرجح مما ورد في كلام الله تعالى في واحد وثلاثين موضعاً !!!

---

(١) الحروفيون، ص١١٧.

(٢) الحروفيون، ص١١٠.

ما قولكم في مبلغ ما أوتي ذو الإمامات الثلاث من العقل ، ومن الذكاء .

ألا يفصح هذا عن حقيقة ما يضمره هذا الرجل؟

ولأنه لابد أن يردف حججه القوية بالمزيد من الشتائم يختم ذلك بالقول:

«أما أن ينكر عليهم تغليب لغة الكسر في كلام العرب لهذا الفعل فلا وجه له ولا مساغ فيه إلاّ إذا أقام الدليل على أن العكس هو الصحيح».

والواحد والثلاثون موضعاً في القرآن المخالفة لما أقروا ليست هي العكس الصحيح! ويقول:

«لكن أن يجلس يصحح ما سمعته آذان القوم في غيابة على بعد ألف عام وأربعمئة سنة من سماعهم فهو ضرب من الهذيان، قد يحتمل إذا صدر عمن ابتلاه الله في عقله، بل لا يحتمل حتى لو صدر ممن ابتلاه الله في عقله، فكيف به صادراً عن باحث متخصص في اللغة والنحو»[1].

فما سمعته آذان القوم من القليل الشاذ كما ذكر هو أرجح عنده مما رأته أعينهم في كلام الله تعالى في واحد وثلاثين موضعاً، مع إنكاره أن يحمل مافي القرآن على الشذوذ ، وعلى القليل من كلام العرب .

فمن الهاذي والمبتلى في عقله ... يرحمكم الله؟

ويمضي ذو الإمامات الثلاث في دفاعه عن إقرارهم ما هو مخالف لما جاء في كلام الله تعالى على الرغم من قلته وشذوذه، فيقول:

«واختم بقول أبي علي الفارسي: «والكسر حسن لمجيء السماع به وإن كان شاذاً عن القياس» وهذا الكلام من أستاذ علماء القياس يهدم على المؤلف كل ما جاء به هنا، بل يهدم كل ما قرره في كتابه من أن لغة القرآن يجب أن تكون هي الأقيس، وقد فندنا هذا الزعم فيما مضى»[2].

فما قولكم؟

وأيّنا الهاذي والمبتلى بعقله؟!!!

---

(١) الحروفيون، ص١١٧.

(٢) الحروفيون، ص١١٨.

- ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾

استهل ذو الإمامات الثلاث هذه المسألة بفرية أخرى، إذ قال: «لم ترق للمؤلف أقوال النحاة في تذكير لفظ «قريب» في الآية، فذهب في اتهامهم وتجهيلهم كل مذهب حتى نسبهم إلى العمى والغفلة ...»(١).

وهذه فرية أخرى، ولا وجود لهذه الكلمات في «النحويون والقرآن» ولعنة الله على من جهّل علماءنا ونسبهم إلى العمى والغفلة.

ولعنة الله على من وجدت هاتان اللفظتان «العمى والغفلة» في كتابه.

إنَّ من يقرأ ما سطره ذو الإمامات الثلاث من الشتائم وما ردده من الافتراءات في ما كتب يتضح له أن دوافعه إلى ذلك لم تكن النقد العلمي المنصف الذي يتوخى الوصول إلى وجه الحق، وتصحيح ما هو غير صحيح، وإنما الدافع إليه هو قصد عدواني، وأحياناً تحريضي بما اشتمل عليه من وافر الشتائم والافتراءات.

وقد قلت عند وقوفي على قوله تعالى **﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾** في «**النحويون والقرآن**».

اختلفت مذاهب النحويين في مجيء «قريب» مذكراً وهو خبر عن «رحمة» في الآية، ثم استقر الأمر عند المتأخرين على أنه من تذكير المضاف المؤنث لإضافته إلى مذكر(٢).

إذ هم يرون أن «رحمة» ذكرت لإضافتها إلى «الله».

ولم أشأ أن أذكر كل ما قيل في توجيهها وهو كثير، وإنما اقتصرت على من لم يلتفت إلى الحجة القاطعة في القرآن في توجيه هذه الآية، إذ تجعل كل ما قيل فيها إنما هو من فضول الكلام.

وقلت «وإنا لنجد عند أبي البركات الأنباري بوادر التوجيهات لما استشكل على الأئمة – كما يقولون – في هذه الآية، إذ ذكر فيها ثلاثة أوجه:

---

(١) الحروفيون، ص١١٩.

(٢) النحويون والقرآن، ص٢٤٦.

الأول: أنه ذُكّر حملاً على المعنى، لأن الرحمة بمعنى الرحم وهو مذكر.
والثاني: أنه ذكر لأن المراد بالرحمة المطر، وهو مذكر.
والثالث: أنه ذكر على النسب، أي ذات قرب، كقولهم: امرأة طالق وطامث وحائض، أي ذات طلاق وطمث وحيض»[١].

وقلت «وليس ثمة أعجب من هذا كله، وذلك لأننا نجد في القرآن الجواب القاطع في هذا الشأن في قوله تعالى: ﴿**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ**﴾[٢]، وقوله ﴿**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا**﴾[٣].

أليس في الآيتين دلالة ظاهرة على أنَّ «قريب» مما يستوي فيه المذكر والمؤنث؟» ، وإذا كان «قريب» في الآية هنا وصفاً لمؤنث فقد جاء في القرآن وصفاً لمذكر، في قوله تعالى ﴿**وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ**﴾[٤] ، وقوله ﴿**أَلا إِنَّ نَصْرَ اللّهِ قَرِيبٌ**﴾[٥].

فهل ثمة وجه للذهاب إلى بعيد التأويل مع وجود «لعل الساعة قريب ولعل الساعة تكون قريباً».

حتى إذا وصلنا إلى السيوطي المتأخر (ت ٩١١) نجده يفرد ما يزيد على العشرين صحيفة من كتابه الأشباه والنظائر في عرض ما قيل في توجيه تذكير قريب في الآية، فيذكر فيها ستة توجيهات لابن مالك وثمانية توجيهات لابن هشام، وقد استشهد كل منهما بآيات من القرآن لهذه التوجيهات ولم يرد فيها ذكر للآيتين.

وإذا عدنا لأوائل النحويين، فأننا نجد أبا جعفر النحاس ينقل لنا طرفاً مما قيل في توجيه الآية إذ قال: «فأما قريب ولم يقل قريبة ففيه ستة أقوال من

---

(١) البيان في قريب إعراب القرآن، ٣٦٥/١.
(٢) الشورى، ١٧.
(٣) الأحزاب، ٦٣.
(٤) البقرة، ١٨٦.
(٥) البقرة، ٢١٤.

أحسنها أن الرحمة والرحم واحد، وهي بمعنى العفو والغفران ومذهب الفراء أن قريباً إنما جاء بلا هاء ليفرق بين قريب من النسب وبينه».

وقال أبو إسحاق «الزجاج» هذا خطأ لأن سبيل المذكر والمؤنث أن يجريا على أفعالهما، ومذهب أبي عبيدة أن تذكير قريب على تذكير المكان، قال علي ابن سليمان: هذا خطأ ولو كان كما قال لكان «قريب» منصوباً في القرآن كما تقول: إن زيداً قريباً منك، قال ويجوز أن تكون الرحمةَ ههنا للمطر، والقول السادس أن يكون هذا على النسب كما يقال «امرأة طالق وحائض»(١).

وقال الزمخشري «وإنما ذكر «قريب» على تأويل الرحمة بالرحم أو الترحم، ولأنه صفة لموصوف محذوف أي شيء قريب أَو على تشبهه بفعيل الذي بمعنى مفعول»(٢).

ولم يذكر أي من هؤلاء مع كل هذه التوجهات الآيتين قوله تعالى: ﴿**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ**﴾ وقوله : ﴿**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا**﴾ .

وهذه الآية «إن رحمة الله قريب من المحسنين» ترد في كل كتب النحو التي تشير إلى تذكير المضاف المؤنث لإضافته إلى مذكر، فالرحمة ذكرت لإضافتها إلى الله تعالى وهي ما يستشهد به شرّاح الألفية حين يقفون على قول ابن مالك:

وربما أكْسب ثانٍ أولا … تذكيراً إن كان لحذف موهلا

ومنهم ابن عقيل، إذ قال «وربما كان المضاف مؤنثاً فاكتسب التذكير من المضاف إليه» .. كقوله تعالى ﴿**إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ**﴾ فرحمة مؤنث واكتسبت التذكير بإضافتها إلى الله تعالى»(٣).

فما دفاعك عن كل هؤلاء يا ذا الإمامات الثلاث؟

---

(١) إعراب القرآن، ٦١٧ – ٦١٩.

(٢) الكشاف، ١٠٦/٢.

(٣) شرح ابن عقيل، ١١/٢.

ولا ريب أن أصدق تفسير للقرآن وأحقه هو ما جاء في القرآن نفسه، وأي كلام بعد ذلك إنما هو من فضول الكلام.

وبعد أن أورد ذو الإمامات الثلاث نصاً طويلاً لأبي حيان المتأخر (ت٧٤٥) جاء فيه عشرة أقوال في معنى «الرحمة» في الآية، وهي بمعنى الرحم والترحم، وبمعنى الغفران وبمعنى المطر وبمعنى النسب، وأن «قريب» بمعنى مفعول وأنه نعت لمذكر أي شيء قريب، وأنه فعيل بمعنى مفعول، وأن تأنيث الرحمة غير حقيقي، وأن «قريب» ظرف مكان ولم يرد في نص أبي حيان ذكر للآيتين.

وبعد أن أورد ذو الإمامات نص أبي حيان الذي جاء فيه تفسير الرحمة و«قريب» بعشرة تفسيرات قال مزدهياً:

«فأين كان صاحبنا من هذا التفصيل والبحث»؟

فأقول له: إنك لم تفهم أن صاحبك أورد هذه المسألة في سياق الفصل الذي عنوانه «ما أقره النحويون خلاف ما هو وارد في القرآن» .

ولا ريب أن كثرة هذه التأويلات لدليل ظاهر على أنهم لم يجدوا الجواب القاطع، ولو وجدوه لاكتفوا به.

والحق أنه لا حجة أقوى من حجة كلام الله تعالى حين يأتي فيه بيان لما يرد فيه.

وهل ثمة أقوى من قوله تعالى ﴿**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ**﴾

﴿**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا**﴾

وقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ**﴾

وقوله ﴿**أَلا إِنَّ نَصْرَ اللّهِ قَرِيبٌ**﴾

دليلاً على أن «قريب» مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فما الوجه في الذهاب إلى بعيد التأويل وعديده دون الاكتفاء بحجة القرآن القاطعة؟

وقفت على هذه المسألة في سياق الفصل الذي أثبتهُ في النحويون والقرآن تحت عنوان «ما لم يحسنوا إبرازه والتنبيه عليه، وما أخلوا به».

ومما قلته في مقدمة العرض «لقد تناءت كثيراً الضفاف التي ينحصر بينها علم النحو، واتسعت وتشعبت مسائله وفروعه، واشتمل على الكثير مما لا يحتاج إليه، وبقي مع ذلك كله المستمد من القرآن لا يتجاوز كثيراً المسائل التي نظر فيها الأسلاف الأوائل الذين حرصوا على السير بمحاذاة كتاب سبيويه»

وقلت:

«والغريب أن الحكم والأسلوب تتعدد أمثلته في القرآن بحيث تتجاوز شواهده منه العشرة، ولا يدفع ذلك النحويين إلى أن يلتفتوا إليه ليستنوا له قاعدة تجريه في نحوهم، وتكشف الوجه فيه، لا لحمل الناس على القياس عليه وإنما لمجرد الإعلام بوجوده في القرآن».

وقلت:

«وفي مقابل إخلالهم بالكثير مما تمثل في القرآن على نحو ظاهر نجد أن النحويين جميعاً مغرون كثيراً بتتبع الشاذ والغريب والنادر من الشواهد الشعرية، يقفون عليها في سياق ما يعرضون، أو يفردون لها مسائل في أعقاب ما ينتهون من عرضه، دون أن يمتد مثل هذا الاهتمام إلى كثير من الأحكام والأساليب التي ترد في القرآن مما بدا غير جار على وفق ما قرروا فأمسكت كتب النحو عن التنبيه عليه ولاسيما ما كان متجهاً منها إلى متعلمي هذا العلم وطالبيه».

وقلت:

«وبقي دارسو هذا العلم يفاجؤون من القرآن في كل مراتب دراستهم – مهما علت – بما لم يجدوا له جواباً فيما درسوا من النحو، وإن من ذلك ما ألمحت إليه بعض كتب الأوائل من النحويين بإشارات عابرة، وما وقف عليه

المفسرون للقرآن والمعربون والمبينون لمعانيه، بيد أنهم أبقوه حيث هو في مواضعه دون أن يدخلوه في مسائل النحو وأبوابه»(١).

يستخلص مما ذكرته:

- أن في القرآن أحكاماً وأساليب كثرت أمثلتها، ولم تنل من اهتمام النحويين ما يبرزها بما يتناسب مع كثرة ورودها فيه.
- وأن النحويين تنبهوا عليها بإشارات عابرة في سياق عرضهم لمسائل أخرى، ولم يفرزوا لها حيزاً بارزاً من نحوهم.
- وأن هذه الأحكام والأساليب الكثيرة الورود في القرآن يعرض لها النحويون حين تبرز لهم في سياق إعرابهم للقرآن وتفسير ما فيه من الأساليب.

استهل ذو الإمامات الثلاث نقضه واعتراضه على ما أثبتُه بشأن هذه المسألة في «النحويون والقرآن» بالقول «تعرض المؤلف لهذه المسألة فأطلق الحكم على النحويين بالغفلة عنها وعدم ذكرها أو نقل الشواهد فيها» وبعد المزيد من الشتائم قال «وإلاّ فإن مسألة عود الضمير على مصدر الفعل شائع ذائع في كتب التفسير والنحو واللغة والصرف، ولا يكاد طالب نحو مبتدئ يخطئه».

ولا يكاد طالب نحو مبتدئ يخطئه!!

هذه ثالث مرة يذكر فيها ذو الإمامات الثلاث أنَّ طلابه المبتدئين في النحو «يفتهمون» في النحو وغيره من العلوم أحسن من مؤلف «النحويون والقرآن».

ولكي يبرّد فؤاده أضاف «ولقد والله فضح المؤلف نفسه أمام النقد في هذا الفصل، وبان جهله فاقعاً لونه يتعجب منه الناظرون، وإنا لموفّون نصيبه من الإفحام والتبكيت»(٢).

---

(١) النحويون والقرآن، ص٢٥٠ – ٢٥١.

(2) الحروفيون ، ص ١٢٣ .

وللتدليل على شيوع هذا الوجه من الاستعمال وذيوعه عثر ذو الإمامات الثلاث بعد البحث على أن سيبويه ذكر مثالاً منه في باب «هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً».

وبعد عرض سيبويه طائفة من الأوجه والأمثلة في سياق كلامه على ضمير الفصل ذكر قوله تعالى ﴿**وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ**﴾.

وفسّره سيبويه قائلاً «كأنه قال ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم».

فموضوع الكلام هو ضمير الفصل، وقد جاء قوله تعالى في هذا السياق.

فهذا عند ذي الإمامات الثلاث دليل على أنه ذائع شائع حتى أنه «لا يكاد طالب نحو مبتدئ يخطئه».

والدليل الآخر عند ذي الإمامات الثلاث على شيوع هذا الأسلوب وذيوعه، وهو عود الضمير على مصدر الفعل المذكور ما وجده في الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، في مسألة الخلاف بين الكوفيين والبصريين بشأن «أفعل» التعجب أهو فعل أو اسم؟

الكوفيون يرون أنه اسم بدليل تصغيره.

يرد عليهم الأنباري قائلاً «وجاز تصغير المصدر بتصغير فعله لأن الفعل يقوم مقام مصدره، وذكر قوله تعالى ﴿**وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ**﴾ هو ضمير للبخل»

وهو شاهد سيبويه على ضمير الفصل.

أرأيت إلى هذا الشيوع والذيوع الذي لا يكاد طالب نحو مبتدئ يخطئه، فقد ورد الشاهد الواحد عند سيبويه وعند الأنباري في زاوية بعيدة عن متناول الدارس للنحو، في سياق الكلام على ضمير الفصل عند سيبويه، وفي سياق الخلاف بين الكوفيين والبصريين عند الأنباري في أفعل التعجب.

هذان الموضعان هما اللذان استدل ذو الإمامات الثلاث بهما على شيوع هذا الأسلوب وذيوعه، الذي لا يكاد طالب نحو مبتدئ يخطئه والذي بان فيه جهل مؤلف «النحويون والقرآن» فاقعاً لونه يتعجب منه الناظرون .

وأنا واثق جداً بأن ذا الإمامات الثلاث قبل أن يتصدى للرد على مؤلف «النحويون والقرآن» لم يكن يدري أين يجد عود الضمير على مصدر الفعل المذكور، بدليل أنه لم يجد ما هو أقرب من هذين الموضعين البعيدين جداً عن متناول الدارسين بعد أن قال إنّه شائع ذائع لا يكاد طالب نحو مبتدئ يخطئه، إذ لو وجد ما هو أقرب من هذين الموضعين البعيدين لذكره.

وإني لأتحداه أمام الملأ أن يذكر مصدراً ذكر عود الضمير على مصدر الفعل المذكور أو مرجعاً قريباً مما يدرسه الطلاب المبتدئون في النحو في المدارس والجامعات تصديقاً لقوله «لا يكاد طالب نحو مبتدئ يخطئه»، وإن لم يستطع فإن ذا الإمامات الثلاث يكون قد كذَّب نفسه بنفسه.

وعلى الرغم من أن كتاب «النحويون والقرآن» ينهض على ما في القرآن من الأساليب والأحكام، وعلى الرغم من قولي في أكثر من موضع أن النحويين يعرضون لهذه الأساليب والأحكام حين تبرز لهم في سياق ما يتلقاهم منها عند إعرابهم القرآن فإن ذا الإمامات الثلاث يردّ في كل مرة، وفي هذه المسألة أيضاً بأن النحويين يقفون على أمثلة عود الضمير على مصدر الفعل المذكور في القرآن عند إعرابهم له، ويتخذ من ذلك حجة في دفاعه عن إخلالهم به في مصنفاتهم النحوية، وعدم إبرازه بما يتناسب مع كثرة أمثلته في القرآن، وعدّ من هؤلاء النحويين الزجاجي في «إعراب القرآن» والزمخشري في «الكشاف» وأبا البقاء العكبري في التبيان في إعراب القرآن، وأبا حيان في «البحر المحيط».

ومن أدلة ذي الإمامات الثلاث على شيوع عود الضمير على مصدر الفعل المذكور وذيوعه، ولفضح جهل مؤلف «النحويون والقرآن» الفاقع لونه يتعجب منه الناظرون، من أدلته أن هذا الأسلوب ذكر في كتاب للسمين الحلبي في علوم القرآن عنوانه «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون»!!

فهل ثمة دليل أظهر من هذا الدليل على شيوع عود الضمير على مصدر الفعل المذكور وذيوعه حتى أنه لا يكاد طالب نحو مبتدئ يخطئه؟!!

بدأ ذو الإمامات الثلاث دفاعه عن النحويين لعدم ذكرهم حذف المفعول له على الرغم من كثرة ورود أمثلته في القرآن بالقول:

«هذا من مواضع الكتاب الدالة على عدم فقه مؤلفه في النحو وفلسفته»[١].

ولست أدري ما دخل فلسفة النحو في مسألة حذف المفعول له، إلاّ إذا كان يريد أن ينبه على أنه يعرف فلسفة النحو ، والدليل على ذلك أنه في رده الحافل بالشتائم لم يذكر الجانب الفلسفي في حذف المفعول له.

وقد قلت في «النحويون والقرآن» في مستهل عرضي لهذه المسألة:

«تشتمل كتب النحو في كثير من المواضع على عرض لضروب من الحذف يطرأ لأركان الجملة أو لواحقها كحذف المبتدأ وحذف الخبر وحذف الفعل وحذف المفعول به وحذف النعت وحذف المنعوت وغير ذلك، بيد أنها لا تتعرض لحذف المفعول له بشيء على الرغم من أنه حذف في القرآن في كثير من المواضع، نبّه على طائفة منها قسم من النحويين حين يقفون عليها في سياق إعرابهم للقرآن وبيان معانيه وتفسيره».

وذكرت شواهد من ذلك من كتب إعراب القرآن أَثبتُها بنصوصها من معاني القرآن للأخفش والكشاف للزمخشري، والتبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، والبيان في إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري.

وتبلغ المغالطة عند ذي الإمامات الثلاث إلى هذا المستوى الذي يتضح من تعقيبه على ما أثبته من الآيات التي جاء فيها المفعول له محذوفاً بما نص عليه العلماء المذكورون.

إذ قال «لم يشك أحد قبله بأن تقدير الكلام هو على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو باب لم يخل منه كتاب نحوي قديم ولا حديث»[٢].

---

(١) الحروفيون، ص١٣١.

(2) الحروفيون ، ص ١٣٢ .

إلى هذا الحد تصل مغالطة ذي الإمامات الثلاث فحذف المفعول له إنما هو على حذف المضاف الذي لم يخل منه كتاب نحوي قديم ولا حديث!!!

فليذكر لنا ذو الإمامات الثلاث أسماء الكتب التي أفردت باباً من أبوابها بعنوان «حذف المضاف».

إذ من المعلوم أن المضاف ليس إعراباً، وإنما له موضع إعرابي في الجملة فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ أو خبراً ... إلى آخر ذلك من المواضع الإعرابية .

وقد كان الدكتور مهدي المخزومي – رحمه الله – لا يرتضي منا القول وهو مضاف بعد بيان موضعه الإعرابي، إذ يرى أن الضمير في المضاف إليه عائد على ما قبله مما يغني عن القول وهو مضاف.

وإذا كان ذو الإمامات الثلاث يرى أن المحذوف فيما ذكر العلماء أنه مفعول له إنما هو على حذف المضاف فهلاّ ذكر لنا بما لديه من فلسفة النحو ما الدلالة التي يؤديها المضاف في نحو قولنا: أحسنت إليه ابتغاءَ الأجر؟ وهل يكفي القول في بيان هذه الدلالة أنه مضاف؟ وهل يكفي القول أنه مضاف في المواضع الإعرابية الأخرى، نحو هذا أخو زيد، وحفظت شعر المتنبي وأتى أمر الله، وكان إلقاء الشاعر حسناً؟

ولا أدري كيف يقدم ذو الإمامات الثلاث على كذبة مكشوفة كهذه في شأن يتصل بكلام الله تعالى .

لكننا إذا تذكرنا سكوته عما هو أشد من هذا تلاشي العجب .

ولعله مطمئن الى جهل القارئ .

أو لعل في علمه المتأتي من إماماته الثلاث أن في النحو باباً عنوانه باب المضاف .

وقد خطّأ ذو الإمامات الثلاث كل ما ذكرت أنه محمول على حذف المفعول له بما دلّ عليه تقدير العلماء الذي ذكرتهم مع المزيد من الشتائم.

ولست أرد عليه، وإنما أدع الأخفش والزمخشري وأبا البقاء العكبري والأنباري يكذبونه والزجاج ومكي ابن أبي طالب.

إذ ذكرت قوله تعالى ﴿وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُ﴾.

يفسره الأخفش في معانيه «كراهية أن يبلغ محله»[١].

وقوله تعالى ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ العَذَابُ بَغْتَةً وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ۞ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى علَى مَا فَرَّطتُ﴾.

يقدّره الزمخشري: «كراهة أن تقول»[٢].

وقوله ﴿فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾.

يقدره أبو البركات الأنباري، كراهة أن تضلوا، ولئلا أن تضلوا، ثم قال: والأول أوجه الوجهين[٣].

ومثله قوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾.

يقول الأنباري: كراهة أن يفقهوه فحذف المضاف وقيل تقديره لئلا يفقهوه[٤].

وقوله تعالى ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ .

يقول الأنباري «أن تميد في موضع نصب على المفعول له، وفي تقديره وجهان: أحدهما أن يكون تقديره كراهة أن تميد بكم .. والثاني: أن يكون تقديره لئلا تميد بكم، والوجه الأول أوجه الوجهين[٥]».

ويقدره أبو البقاء العكبري «مخافة أن تميد بكم»[٦].

وقلت ومنهم من يعد المصدر المؤول مفعولاً له، وهو مما أخلّوا به أيضاً ... يقول الزجاج في إعرابه لقوله تعالى ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ وموضع أن النصب مفعول له، المعنى فلعلك باخع نفسك لتركهم الإيمان»[٧].

---

(١) معاني القرآن، للأخفش، ٥٢/٢، الفتح/٥٢.

(٢) الكشاف، ١٣٦/٤، الزمر/ ٥٥، ٥٦.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن، ٢٦٩/١.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن، ٢٦٩/١.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن، ٢٨١/١.

(٦) التبيان في إعراب القرآن، ٢٩٢/٢.

(7) معاني القران واعرابه ، ٦٣/٤ .

كذلك أعرب مكي بن أبي طالب المصدر المؤول «أن رآه» من قوله تعالى ﴿**إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى ۞ أَن رَّآهُ اسْتَغْنَى**﴾ إذ عدّه مفعولاً له»[١].

وقال أبو البركات الأنباري حين وقف على قوله تعالى ﴿**يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ**﴾ «وأن تؤمنوا في موضع نصب على المفعول له».

وقلت والأمثلة كثيرة على هذا النحو في القرآن.

وترى – أيها القارئ – أنني لم أقل شيئاً من عندي وإنما أوردت ما قاله العلماء الذين وقفوا على هذه المواضع من القرآن.

وذو الإمامات الثلاث مصر على أنَّ هذا كله على حذف المضاف إذ قال تعقيباً على ما ذكرت:

«... والدليل على ذلك أن معظم الآيات التي استشهد بها المؤلف على حذف المفعول له قد وردت في هذا الباب، أقصد باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه»[٢].

ما قولكم؟

ومما ينبئ عن مدى رجاحة عقل ذي الإمامات بما أدركه من فلسفة النحو، قوله:

«ومن هنا يتبين لنا أن ما صنّفه المؤلف من مذاهب النحويين يشبه ما يشيده الأطفال من الرمال على شاطئ البحر قبل أن يأتي عليه الموج أو تسفه الريح أو يهدمه الأطفال أنفسهم قبل رحيلهم» بل إنَّ المؤلف المخذول يقيم الحجة على نفسه من حيث أراد أن يحتج بها على غيره، كأنه ينسج من تحليله في كل فصل من كتابه حبالاً، ثم هو لا يختنق إلا بها»[٣] .

---

(١) مشكل إعراب القرآن، ٢/٧٩٢.

(٢) الحروفيون، ص١٣٣.

(3) الحروفيون، ص١٣٣.

وقد – والله – ذكرت كل ما أثبتُّه في هذه المسألة نصاً، فهل رأيتم في ما ذكرت مذاهب؟ والكتاب موجود في أيدي من اقتناه، وهل رأيتم تناقضاً؟

ويقول بتأثير ما سَببه له «النحويون والقرآن» من عدم التوازن والاتزان في هامشه.

«هذا التناقض في احتجاج المؤلف – على افتراض جهله – يعتبر فضيحة في البحث النحوي إما إذ كان المؤلف متعمداً هذه التعمية فإننا أمام جريمة أكاديمية ضبط صاحبها متلبساً»[1]!!

فما قولكم في هذه الجريمة الأكاديمية؟

وما قولكم بمن تلبَّس بـــ «باب المضاف» وهو ذو إمامات ثلاث ؟!!!

---

(١) الحروفيون، ص١٣٤.

بدأ ذو الإمامات الثلاث رده على ما جاء في «النحويون والقرآن» بشأن هذه المسألة بالشتم، إذ قال «تعرض المؤلف هنا لمسألة أكبر من فهمه فخلط فيها ما شاء له وهمه وتخيله».

ولا أدري كيف اهتدى إلى أنها أكبر من فهمي، وقد اقتصرت في عرض هذه المسألة على الجانب اللفظي الظاهري من هذا الأسلوب، ولم أقحم نفسي في فلسفة النحو التي أمتلك ذو الإمامات الثلاث ناصيتها وكل ما فيها، فجاء عرضي لها بما يستطيع أدنى طلابه مرتبة أن يؤديه. إذ ذكرت ما ورد في القرآن من صور تتابع الشرط بحسب الأدوات، على هذا النحو:

- تتابع الشرط بالأداة «إنْ».
- تتابعه بالأداتين «إنْ» و «مَن».
- تتابعه بـــ «إذا» و «إنْ».
- تتابعه بـــ «إذا» و «مَن».
- تتابعه بـــ «إذا» و «لو».
- تتابعه بـــ «لولا» و «لو».

وقلت في مستهل العرض:

«وهذا أسلوب من الأساليب القرآنية لم يعره النحويين اهتماماً حين ينصرفون إلى الكلام عن أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة، وما يتصل بها من حذف الشرط وحذف الجواب، واقتران الجواب بالفاء أو بإذا الفجائية، وإذا واجههم شيء من ذلك في سياق إعرابهم للقرآن فمنهم من يتجاوزه، ومنهم من ينبّه عليه في موضعه، ثم لا يمتد ما يقال فيه إلى أبواب النحو ومداخله».

وقلت:

«على أن المتأخرين التفتوا إلى هذا الضرب من التعبير حين بلغ النحو من الترهل والتضخم إلى حد اللعب والتلهي بمسائله، والسعي إلى إبداء المزيد من الدلائل التي تقنع الفقهاء بحاجتهم إلى النحو في بعض مسائل الفتوى

والنظر، إذ نجد عند هؤلاء صياغات مصطنعة، مثل: إن ركبتِ إن لبستِ فأنت طالق، ويكون موضع النظر فيها: ما الحكم؟ أبالطلاق إن ركبت فقط، أم إن لبست فقط، أم إن ركبت ثم لبست»؟

ومثل: إنْ أعطيتك إن وعدتك إن سَألتني فعبد حر، وهي صياغات – كما ترى – نابية جوفاء، الافتعال بادٍ فيها، اصطنعت لتكون موضوعاً للامتحان والمناظرة.

وفي القرآن يرد تتابع الشرط بأداة واحدة تتكرر أو بأداتين، ثم عرضت أمثلة من القرآن مما اشتمل على تتابع الشرط.

هذا ما قلته، ولا يستطيع ذو الإمامات الثلاث أن يذكر لنا كتاباً من كتب النحو جاء فيه ذكر لهذا الأسلوب في سياق الكلام على أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة مما يشتمل على عرض لأبواب النحو.

وذكر ذو الإمامات الثلاث في سياق دفاعه عن النحويين أن لابن هشام رسالة تناول فيها «اعتراض الشرط على الشرط» وعدّها رداً على عدم إيلاء النحويين هذا الأسلوب ما يقتضيه من الإبراز والاهتمام مع تعدد صوره في القرآن.

وأنا لم أنفِ أن يكون من النحويين من عرض لهذا الأسلوب، إلاّ أنه عرض لا يدخل في كتب النحو التي تفرد الكلام على أبواب النحو بالتفصيل أو دون تفصيل.

وعلى الرغم من أن كتاب «النحويون والقرآن» ينحصر كل الاهتمام فيه على ما أخل به النحويون مما هو وارد في القرآن.

وعلى الرغم مما أذكره فيه في مواضع أن النحويين يتناولون ما أخلوا به بالتوجيه والبيان حينما يبرز لهم في سياق إعرابهم للقرآن.

وعلى الرغم مما أُوردهُ في الكتاب من الشواهد من القرآن على ما أخل به النحويون.

على الرغم من هذا كله فإن ذا الإمامات الثلاث يتخذ من وقوفهم على هذا المسائل عند توجههم إلى إعراب القرآن حجة للدفاع عن النحويين.

فهو يرد على ما أشير إلى وروده في القرآن بذكر وقوفهم عليه في القرآن بإلزام السياق في إعرابهم للقرآن.

والعجيب في هذه المسألة وفي غيرها أن ذا الإمامات الثلاث يعترض على ما أعدهم مخلين به محتجاً بورود ذلك في أحاديث النبي ﷺ وفي كلام الأدباء، إذ يقول «... وإلا فإن في الحديث الصحيح المشهور ما يثبت أن ذلك من كلامهم وأنه معروف عندهم مصداقاً لقوله تعالى ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**﴾».

ولست أدري بأي مستوى من الفهم، أو بأي مستوى من الصدق يعد هذا نقضاً على ما ذكرته من إخلال النحويين بتتابع الشرط.

فإذا كان هذا وارداً في القرآن الكريم وفي الحديث الشريف فما الوجه في دفاعك عن إخلال النحويين في التنبيه عليه بما يتفق وأهميته؟ أليس هذا حجة عليك وعلى النحويين الذين لم يولوا هذا الأسلوب ما هو جدير به من الإبراز والاعتبار؟

وهذا الرجل حين يفتري لا يتأمل ما يقوله، ولا ينظر في مدى صحته، وما نصيبه من الصدق، إذ يقول «لو كان لصاحبنا أدنى اطلاع على كلام العرب لما رماهم بالغفلة عن هذا الأسلوب(١)».

- فالكتاب كما قلت مراراً مقتصر على ذكر ما أخل به النحويون مما هو وارد في القرآن فقط من الأحكام والأساليب، فأين وجد في الكتاب أن صاحبه رمى العرب بالغفلة عن هذا الأسلوب؟ وما الذي يحمله على رمي العرب بالغفلة؟
- وكيف يرمي العرب بالغفلة عما هو وارد في كلامهم فمن أين جاء به المؤلف؟

إذ من المعروف أن الشواهد على كل ما في اللغة إنما تؤخذ من العرب أنفسهم.

---

(١)الحروفيون ص ١٤١

ومما يظهر أن هذا الرجل ذو الإمامات الثلاث لا يكتب علماً وإنما ينفث حقداً وضغناً أنه يحتج هنا بقوله تعالى ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**﴾.

وقد ذكرت سابقاً رداً على ما جاء في الجزء الأول الذي أفرده لبيان أن مؤلف «النحويون والقرآن» لا يفهم أي شيء في كل شيء.

وفي القسم الذي جعل عنوانه «سوء الفهم لقضية الإعجاز» أنكر ذو الإمامات الثلاث قولي «إن القرآن هو السماع الأعلى والأقوى، وأنكر ما استشهدت به من الآيات، ومنها هذه الآية ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**﴾ وغيرها من الآيات، فأنكر ذلك راداً بحكم قاطع قائلاً: والحق أن هذا احتجاج لا حجة فيه» وهو يقول هنا في مسألة تتابع الشرط:

« وإلا فإن في الحديث الصحيح المشهور ما يثبت أن ذلك من كلامهم، وأنه معروف عندهم مصداقاً لقوله تعالى ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**﴾»[1].

فما لا حجة فيه إذا احتج به مؤلف «النحويون والقرآن» هو الحجة عند ذي الإمامات الثلاث، هذه ومثلها في الإفك قوله «لو كان لصاحبنا أدنى اطلاع على كلام العرب لما رماهم بالغفلة عن هذا الأسلوب».

أقول له : لو اطلعت على كتاب المؤلف «المستدرك على معجماتنا» الذي استدرك فيه على معجماتنا أكثر من أربعمئة مستدرك، موثق كل منها بشواهد من العصر الجاهلي والاسلامي والاموي.

ولو اطلعت على كتاب «المؤلف» « سنن العربية في الدلالة على المبالغة والتكثير» لعرفت حينئذ أينا هو الذي لبس له أدنى اطلاع على كلام العرب .

فأنت – يا ذا الإمامات الثلاث – تشتم بما تجهل .

---

(١) الحروفيون ص ١٩

وقفت على هذا الأسلوب في الربط بين العلة والمعلول الوارد في القرآن في سياق ما عرضته من الأساليب والاستعمالات الواردة في القرآن في الفصل الذي جعلت عنوانه:

«ما لم يحسنوا إبرازه والتنبيه عليه وما أخلوا به»

مما ورد في القرآن، وقلت:

«ما نستعمله عند الربط بين العلة والمعلول هو اللام بعد اسم الإشارة ذلك، فنقول: ذلك لأنه».

وهو مخالف لما هو مطرد في أسلوب القرآن، إذ ترد فيه الباء في موضع لام التعليل، وقد جاء ذلك فيه ثلاثاً وثلاثين مرة، كقوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّه**﴾.

وقوله ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا**﴾.

وقوله ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَعْقِلُونَ**﴾.

ولم يرد في القرآن «ذلك لأَنه».

وإذا كنا نتوخى الأعلى في أساليبنا مؤتمين بما في القرآن فالأمثل أن نستعمل «ذلك بأنه، دون ذلك لأنه»[١].

هذا ما قلته:

وقد جاء ردُّ ذي الإمامات الثلاث مشتملاً على مجموعة من العجائب، إذ قال: «أوغل المؤلف في نهجه الحروفي فزعم بأن الباء في «ذلك بأنه» هي بمعنى اللام في ربطها العلة بالمعلول، ومادام هذا التركيب هو الوارد في القرآن وجب إتباعه لأنه الأسلوب الأمثل والأعلى».

ورد على قولي هذا مع شيء من التحريف يتضح في المقابلة بين النصين المثبتين ، إذ لم أقل وجب إتباعه وهذه من عنده.

---

(١) النحويون والقرآن، ص٢٨٤ – ٢٨٥.

وقال: «إن المؤلف كعادته لم يحترم خصوصية النظم القرآني، وأن وراءه نكتاً بلاغية وأسراراً بيانية لا يعلمها إلاّ من علمه الله ووفقه، وهي مما جعل هذا القرآن العظيم كلاماً معجزاً، ولا يستطيع أحد من البشر أن يأتي بمثله، فليس ورود صيغة التعليل بالباء دون اللام وتكرارهما في القرآن يستدعي استعمال هذا التركيب في كلامنا وأن يقاس ذلك على ما جاء في القرآن»(١).

اشتمل كلامه هذا على ثلاث عجائب:

الأولى قوله: إن المؤلف – كعادته – لم يحترم خصوصية النظم القرآني وموضع العجيب أن قائله المدافع عن النحويين في كل شيء، وإن نعتوا طائفة مما ورد في القرآن بالشذوذ والقلة، وما حملوه على التوهم، وعلى الضرورة وعلى الجر على الجوار، وهم يعدون هذه الضروب من الحمل من الخطأ، وما نعتوه بأشد من ذلك.

وهو القائل «من أوحى للمؤلف بأن لغة القرآن لابد أن تكون هي الأقيس دائماً».

وهو القائل في سياق الإنكار «كرر المؤلف في مواضع عديدة من كتابه قوله بأن القرآن هو السماع الأعلى والأقوى».

وهو المدافع عن النحويين في ترجيحهم القليل والشاذ على ما ورد في القرآن في واحد وثلاثين موضعاً، إذ يقول في سياق دفاعه عن النحويين والصرفيين الذين ألزموا الأمة على ألاّ يقولوا غير أن «حسب يحسب» هو الباب السادس خلافاً لما جاء في القرآن في واحد وثلاثين موضعاً.

إذ يقول «لغة الكسر في حسب يحسِب جاءت مع ثلاثة أفعال أخرى على الشذوذ، لأنها خالفت السماع في باقي أفعال هذا البناء، وإنما اختير «حسِب يحسِب» – بالكسر – لعنونة الباب لشذوذه».

فما جاء مع ثلاثة أفعال اختير لعنونة الباب لشذوذه.

---

(١) الحروفيون، ص١٤٢.

فالشاذ القليل جداً يرجح عند ذي الإمامات الثلاث على ما جاء في واحد وثلاثين موضعاً في كلام الله تعالى .

ويقول: ذو الإمامات الثلاث «وأختم يقول أبي على الفارسي: والكسر حسن لمجيء السماع به، وإن كان شاذاً عن القياس» يعقب – ذو الإمامات الثلاث على قول الفارسي مزدهياً.

«وهذا الكلام من أستاذ علماء القياس يهدم على المؤلف كل ما جاء به هنا، بل يهدم عليه كل ما قرره في كتابه من أن لغة القرآن يجب أن تكون هي الأقيس»(١).

فالعجيبة الأولى: هي أن مؤلف «النحويون والقرآن» كعادته لم يحترم خصوصية النظم القرآني.

والذي يحترم خصوصية النظم القرآني هو ذو الإمامات الثلاث.

والعجيبة الثانية: هي إنكاره قولي «وإذ كنا نتوخى الأعلى فالأمثل أن تستعمل «ذلك بأنه»».

وردّه بقوله «... لم يحترم خصوصية النظم القرآني، وأن وراءه نكتاً بلاغية ... وهي مما جعل هذا القرآن معجزاً».

يريد أن في «ذلك بأنه» أسراراً بيانية لا يعلمها إلاّ من علمه الله، وأن فيه إعجازاً ..، فمؤلف «النحويين والقرآن» مخطئ في دعوته لاستعماله.

نقول له – يا ذا الإمامات الثلاث – إن إعجاز القرآن إنما يتجلّى في كلام تام، و«ذلك بأنه» ليس كلاماً تاماً، وكذلك كل كلام لا تتضح فيه الإفادة نحو «إن الله» و«عباد الرحمن» و«إن الصلاة».

فأين الإعجاز في «ذلك بأنه»؟!!!

(١) الحروفيون ص ١١٨

والعجيبة الثالثة: وهي مضحكة حقاً، فهو مع قوله «لا يستطيع أحدٌ أن يأتي بمثله، ذهب يبحث عمن يأتي بمثله، فوجد بعد البحث المضني اثنين نكرتين أتيا بمثله، أحدهما ذكره القلقشندي في خطبة لخطيب لم يسمّه، والآخر في قول بعض الأندلسيين».

فأين العقل والذكاء مع هذا كله يا ذا الإمامات الثلاث ؟

فلا غرابة اذن مع هذا كله أن يكون مؤلف «النحويون والقران» لا يعرف علماً اسمه النحو .

وقد تكرر من هذا الرجل ذي الإمامات الثلاث أنه يرد على مؤلف «النحويون والقرآن» حينما ينبه على أسلوب وارد في القرآن، وأخل به النحويون ولم يذكروه، أو لم يبرزوه إبرازاً يتفق مع أهميته وينكر ذلك محتجاً بإيراد أحاديث نبوية وأقوال لأدباء ورد في أساليبهم ذلك.

ولا أدري أهو يعمد إلى ذلك عن عدم فهمه المقصود أم أنه يرد لأجل الاعتراض فقط، إذ إن ما يأتي به إنما هو حجة عليه وعلى النحويين وليس على المؤلف، إذ يظهر علو هذا الأسلوب وروده في أعلى الأساليب مع إخلال النحويين به، فضلاً عن وروده في كلام الله تعالى.

وجرياً على ما التزمه في هذا الشأن، قال في رده على «ذلك بأنه» «يتحدث المؤلف عن الموضوع كأنه ثبت عنده عدم مجيء هذا التركيب في كلام العرب، والحق أن التعبير «ذلك بأنه» قد ورد على ألسنتهم وأثبتوه في كتبهم واستعمالهم له».

وانظروا إلى مدى انتظام تفكير هذا الرجل، وإلى أمانته العلمية، وما ينضح منها:

- فأنا لم أقل عدم مجيء هذا في كلام العرب، ولا وجود لـــ «كلام العرب» في كل ما ذكرته هنا، وإنما نبهت على استعماله؛ لأنه الأسلوب الأعلى لوروده في القرآن.
- وأنه هو الذي قال «... مما جعل القرآن العظيم كلاماً معجزاً، ولا يستطيع أحد من البشر أن يأتي بمثله».

وهذا يظهر أنه بعد هذه الأسطر القليلة نسي ما قال، وجعلني أنا القائل لا يستطيع أحد من البشر أن يأتي بمثله، في قوله «... كأنه ثبت عنده عدم مجيء هذا التركيب في كلام العرب» .

ورد ما توهمه هو بقوله «والحق أن هذا التعبير قد ورد على ألسنتهم وأثبتوه في كتبهم واستعمالهم».

فكيف – يا ذا الإمامات الثلاث – ولا يستطيع أحد من البشر أن يأتي بمثله، وبعد أسطر قليلة «... قد ورد على ألسنتهم وأثبتوه في كتبهم واستعمالهم»؟!!!

ألا يدل هذا على مدى تأثير «النحويون والقرآن» على عقل هذا الرجل الذي هو ذو الإمامات الثلاث؟

إن ورود هذا الأسلوب في الحديث الشريف وفي كلام العرب أدعى إلى إقامة الحجة عليه وعلى النحويين الذي لم يحسنوا إبرازه والتنبيه عليه.

والعجيبة الأخرى: أنه تراءى له أنني أمنع استعمال «ذلك لأنه» مع أَنني ذكرت

في مستهل العرض ما نستعمله عند الربط بين العلة والمعلول

هو اللام بعد اسم الإشارة، فنقول «ذلك لأنه».

فذهب ذو الإمامات الثلاث يبحث عن استعمال «ذلك لأنه» في أساليب الأدباء قديماً رداً على مؤلف «النحويون والقرآن».

ويتضح مقدار ما عاناه في البحث في المصنفات التي ذكرها، وهي:

الأمثال لابن سلام والتاج للجاحظ ورسائل الجاحظ والشعر والشعراء لابن قتيبة وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري والبصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي.

ولو اتجه ذو الإمامات الثلاث إلى جرائدنا اليومية لوجد فيها أكثر مما وجده في المصادر القديمة التي بحث فيها عن «ذلك لأنه».

أليس هذا مضحكاً كذلك؟!!!

ويبدو أن ما وجده في المصادر القديمة التي ذكرها من «ذلك لأنه» قد ملأ نفسه زهواً وانتشاءً، فصرح بتصريحه الذي مؤداه:

«أن مؤلف «النحويون والقرآن» لا يعرف علماً اسمه النحو، وأنه لا يفقه فيه شيئاً، وهذه عبارته:

«فليرجع المؤلف إن أراد إلى هذه الكتب التي فيها «ذلك لأنه» ليتأكد من ذلك، فلعله وهو يقلب فيها باحثاً عن هذه المواضع يتعرف على علم اسمه النحو، يبدو أنه لا يفقه فيه شيئاً».

ولم يكتف بهذا بسبب ما يلقاه من «النحويون والقرآن» فقال: «... ولكن الرجل كما رأينا يتكلم في غير تخصصه، فلا يحسن أن يقول شيئاً إلاّ انتقض عليه، أما في تخصصه فهو كطفل يلعب بقطع «الميكانو» يبني ويهدم».

ما قولكم في هذا المستوى من النقد في شأن يتصل بكلام الله تعالى؟

الخاتمة

إن من يطلع على كثرة الشتائم التي أطلقها ذو الإمامات الثلاث على مؤلف «النحويون والقرآن» في كتابه «الحرفيون والقرآن» في نقض كتاب «النحويون والقرآن» ويتأمل حدتها وشدتها، وانحداره بها إلى أدنى مستوى من النعوت يتضح له أنه يندفع بها بنية حاقد وبشعور موتور؛ إذ ليس ما أقدم عليه فيها من قبيل النقد العلمي الرصين المتزن الذي يتوخَّى الوصول إلى وجه الحق وتصحيح ما هو غير صحيح.

فقد اكتشف ذو الإمامات الثلاث أن مؤلف «النحويون والقرآن» جاهل في كل شيء، وأنه لا يفقه شيئاً، وأنه «أمي» لا يعرف أن المفعول به منصوب، بل لا يعرف علماً اسمه النحو.

وإن أدنى الطلاب مرتبة أحسن منه فيما يتصل بعلوم القرآن التي أقرّ هو بأن «المؤلف» لم يتعرض لها بشيء، وكرر في مواضع أن الطلاب المبتدئين في النحو أعرف منه بما نبَّه عليه.

وهو لا يدري بسبب ما يعتمل في نفسه من الضغن على مؤلف «النحويون والقرآن» أنه بهذا المستوى من الشتم قد أساء إلى نفسه.

وإلا فكيف هو «أمي» لا يعرف علماً اسمه النحو، وأنه لا يفقه فيه شيئاً وقد أمضى في تدريس النحو ما يدنو من خمسة عقود فما الذي كان يقوله خلال ذلك؟

وهل تؤوي جامعتنا الأميين الذين لا يفقهون شيئاً فيما يدرِّسونه؟

وكيف ألَّف ما ألَّف من الكتب والأبحاث، وترقى إلى المراتب العلمية التي نالها بأبحاثه في النحو؟

إنك – يا ذا الإمامات الثلاث – بهذا تسيء إلى نفسك من حيث قصدت أن تسيء إليه، وكشفت ما تعنيه إماماتك الثلاث وما تدل عليه.

ولقد قيل: إذا أردت أن تصدَّق فقل ما يُصدَّق.

وقد – والله – نُهيت أن أرد عليه، وما حملني على الرد عليه إلا إماماته الثلاث في الاختصاصات العلمية الثلاثة التي ادَّعاها لنفسه، إذ قد يصدق بها غير المطلعين على الأمور فيصدّقون كل ما ادَّعى وافترى.

وذو الإمامات الثلاث لا يتورع من الكذب على قارئه بما يكذّبه هو.

فقد اتهم مؤلف «النحويون والقرآن» بأنه يعد سيبويه «المشعوذ الأكبر»، وأحال على الصحيفة «٣٢٧» من «النحويون والقرآن» على أن فيها وصف المؤلف لسيبويه بأنه المشعوذ الأكبر.

هذه الصحيفة فيها إشادة بسيبويه وتعظيم له وبكتابه في الصحيفة كلها وذو الإمامات الثلاث لا يتورع من استغفال قارئه.

فقد نبهت في «النحويون والقرآن» على إخلال النحويين بذكر حذف «المفعول له» الوارد في القرآن في كثير من المواضع. فردَّ ذو الإمامات الثلاث في دفاعه عن النحويين. إن ذلك مذكور في كل كتب النحو في «باب المضاف»، وأنكر كل ما قلته مكرراً القول بأن حذف المفعول له مذكور في كل كتب النحو في «باب المضاف».

وهذا الباب الذي يعرفه ذو الإمامات الثلاث بما له من وافر العلم المتأتي من إماماته لا وجود له في كل كتب النحو قديماً وحديثاً؛ لأن المضاف لا يمثل حالة إعرابية تخصه، وإنما هو دال عليها، وهي جر المضاف إليه، فلا هو مرفوع أو منصوب أو مجرور بكونه مضافاً، وإنما الحكم الإعرابي لموقعه في الجملة، فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً أو خبراً أو نعتاً أو غير ذلك.

إلى هذا المستوى يتدنى ذو الإمامات الثلاث فيما يدعيه، مع ما يرافق ذلك من فيض شتائمه.

ونظير فريته في باب «المضاف» قوله: إن المؤلف ليس له أدنى إطلاع على كلام العرب إذ ليس في كل «النحويون والقرآن» ما يدل على ذلك، فليس من شأن مؤلفه التماس الشواهد توثيقاً لما ورد في كلام الله تعالى في سياق نظره في إخلال النحويين بما ورد من أحكام اللغة في القرآن، مما يكشف القصد العدواني في ودوده بما يطلقه من الشتائم جزافاً ودون دليل، ثم إن ما يختزنه المرء في ذاكرته لا تتيسر معرفته إلا مع المعاشرة الطويلة، ولولا الدافع العدواني لأدرك هذا، ولما أقدم على هذا الشتم المفضوح.

ولعله قد أدرك الآن بما اطلع عليه أينا هو الأدرى والأعرف بكلام العرب.

وقد اتخذ ذو الإمامات الثلاث في دفاعه عن النحويين موقفاً من القرآن لا أظن أحداً يذهب مذهبه فيه.

فهو يغضب للنحويين ويشتم، ولا يغضب للقرآن حينما يبدر منهم من نعته بما يتنافى مع إعجازه وأنه كلام الله تعالى.

وأنه ينكر القول بأن القرآن هو الأقيس لغةً، كلما ذكرت ذلك ردّاً على من يرى من النحويين أن في القرآن ما هو مخالف لقياس اللغة العربية، إذ هو يرى أن القول بأن القرآن هو الأقيس لغة مؤدٍ إلى إلغاء القراءات كلها، ويأتي رده مشفوعاً بالمزيد من الشتائم، وقضى في أحد المواضع بأن المؤلف مصاب بالخبل بدرجة «وكفى به خبلاً» لقوله: إن لغة القرآن هي الأقيس.

وهو يرى أن القرآن ليس من جنس كلام العرب خلافاً لما ورد في القرآن من وصفه بأنه «لسان عربي مبين» وأنه «قرآن عربي» في عشرة مواضع دون تحديد هذه الصفة أو تقييدها بما يخرج القرآن عن جنس كلام العرب.

وهو يرى أن القليل الشاذ أرجح وأولى بالأخذ به مما ورد في القرآن في أكثر من ثلاثين موضعاً.

فقد نبهت في «النحويون والقرآن» على إن النحويين والصرفيين قد خالفوا ما ورد في القرآن مخالفة لا سبيل إلى تقبلها حين حملوا الأمة على القول بأن الفعل «حسب يحسب» هو الباب السادس من أبواب الفعل.

وقد جاء هذا الفعل في واحد وثلاثين موضعاً في القرآن من باب «فرح يفرح».

يقول ذو الإمامات الثلاث منكراً ما نبهت عليه في دفاعه عن ترجيح النحويين القلي الشاذ على ما ورد في القرآن في واحد وثلاثين موضعاً.

«لغة الكسر في «يحسب» جاءت مع ثلاثة أفعال أخرى على الشذوذ لأنها خالفت السماع في باقي أفعال هذا البناء، وإنما اختير «حسب يحسب» لعنونة الباب لشذوذه»(١).

هذه هو ذو الإمامات الثلاث.

ولم يكتف بذلك فاندفع بما يستهويه من المضي في الشتم، إذ قال:

«... فهو ضرب من الهذيان قد يحتمل إذا صدر عمن ابتلاه الله في عقله، بل ولا يحتمل حتى لو صدر عمن ابتلاه الله في عقله، فكيف به صادراً عن باحث متخصص في اللغة والنحو؟!!».

وفضلاً عن هذا كله لم يقترب ذو الإمامات الثلاث من الفصول التي أثبتُّ فيها نصوصاً تضمنت نعت بعض ما ورد في القرآن بالشذوذ والضعف والقلة التي هي في أصولهم تعني القبح وبمخالفة قياس اللغة العربية، وبحمله على التوهم وعلى الجر على الجوار وحمله على الضرورة.

---

(١) الحروفيون، ص١١٧.

ومع كل ما سعى ذو الإمامات الثلاث إلى هدمه وإبطاله مما جاء في «النحويون والقرآن» فإن كل ما ردَّ عليه إنما هو أقل من ربع ما جاء في صحائف الكتاب، وإن عمد في شتائمه إلى أن يعممها على كل ما ورد في الكتاب.

وقد حرص ذو الإمامات الثلاث على أن يختم ما يسترسل فيه من الشتم بوسائل إيضاحية.

فقد ختم رده على ما أثبته في مسألة اجتماع الشرط والقسم بقوله:

«ولا ينبغي هذا النوع من القياس في التوجيه النحوي، كما لا ينبغي أن يقاس ذيل الأرنب بذيل الحصان فيوصى بصنع ضفائر من أي منهما مادام كلاهما ذيلاً في التسمية»(١).

وفي الفصل الذي جعل عنوانه «عدم الفهم لمسألة القياس» وهو أحد الفصول التي أثبتها في مقدمة كتابه لبيان أن مؤلف النحويون والقرآن «لا يفهم أي شيء في كل شيء».

قال: «واكتفى صاحبنا بإطلاق أحكام انطباعية وحسابات افتراضية فيما يشبه عملية قياس المسافة بين المجرات الكونية بوحدات المليمتر»(٢).

وذكر في رده على ما أنكرته من تفضيل الفراء غير ما جاء في القرآن عليه بشأن قوله تعالى: ﴿**لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاء مِن بَعْدُ**﴾.

«والآن لنلعب بالمؤلف كما يلعب السنور بالفأر، ولطالما أضحكني تصوير الجاحظ لهذه الملاعبة في كتاب الحيوان»(٣).

---

(١) الحروفيون، ص١١٥.

(٢) ص٢٠.

(٣) ص٩٧.

وعقب على ما أثبته من إغفال النحويين لذكر حذف «المفعول له» الوارد في عدد من المواضع في القرآن قائلاً: «ومن هذا يتبين لنا أن ما صنعه المؤلف من مذاهب النحويين يشبه ما يشيده الأطفال من الرمال على شاطئ البحر قبل أن يأتي عليه الموج أو تسفه الريح، أو يهدمه الأطفال أنفسهم قبل رحيلهم»[١].

وقال تعقيباً على ما أثبته في مسألة ورود إن نافية للفعل في القرآن.

«... ولكن الرجل كما رأينا يتكلم في غير تخصصه فلا يحسن أن يقول شيئاً إلا انتقض عليه، أما في تخصصه فهو كطفل يلعب بقطع الميكانو»[٢].

هذا كله وغيره يدل على ما يتمتع به هذا الرجل من الحكمة والعقل والاتزان، فضلاً عن إماماته الثلاث.

اللهم إنك أدرى بمن اعتدى وافترى.

وأنت خير الحاكمين يوم لا ظل إلا ظلّك.

والحمد لله أولاً وآخراً.

أ. د. خليل بنيان الحسون

---

(١) ص١٣٣.

(٢) ص١٤٧.

المصـــادر والمراجــع

- الاتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبـــراهيم – مصر .
- ارتشاف الضرَب، لأبي حيان النحوي، تحقيق: د. مصطفى أحمد النمـــاس، مصر، ١٩٨٩.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير زاهد، بغداد، ١٩٧٧.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مصر.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيــق: د. طـــه عبد الحميد طه، مصر، ١٩٦٩.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبـــري، تحقيــق: علـــي محمـــد البجاوي، مصر، ١٩٨٧.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، مصر، ١٢٨٠هــ.
- الحرفيون والقرآن، لذي الإمامات الثلاث.
- حماسة البحتري، تحقيق: الأب لويس شيخو اليسوعي، بيروت، ١٩٦٧.
- دراسات لأسلوب القرآن، لمحمد بن الخالق عضيمة، مصر.
- ديوان حاتم الطائي، تحقيق: فوزي عطوي، بيروت، ١٩٦٩.
- ديوان الحادرة، تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، بيروت، ١٩٧٣.
- ديوان الحطيئة، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع، بيروت.
- ديوان الخنساء، بيروت.
- ديوان أبي زبيد الطائي، تحقيق: د. فوزي القيسي، بغداد، ١٩٦٧.

- ديوان عامر بن الطفيل، تحقيق: محمود الجادر ود. عبد الرزاق الـدليمي، بغداد، ٢٠٠١.
- ديوان القطامي، تحقيق: د. محمود الربيعي، مصر.
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، بيروت، ١٩٦٢.
- ديوان لبيد بن ربيعة، بيروت.
- ديوان الهذليين، القاهرة، ١٩٦٥.
- شرح الجمل ، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، بغداد، ١٩٨٠ .
- شرح ابن عقيل، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مصر.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر.
- كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري / بيروت ٢٠٠٦
- الكشاف، للزمخشري، بيروت.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم الضامن، بغداد.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، القاهرة.
- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، مصر.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج ، تحقيق : د. عبد الجليل عبـده شـلبي ، القاهرة.
- مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مصر، ١٩٦١.
- النحويون والقرآن، د. خليل بنيان الحسون، عمان، ٢٠٠٢.
- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد السلام هارون ود. عبد العـال سـالم مكرم، بيروت.

المحتويات